



## جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي - تبسة



كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي: ..... / 2023

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي ( ل م د )

فرع: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

المذكرة موسومة ب:

### دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي

دراسة حالة: بنك الجزائر 2000-2022

إشراف الأستاذ (ة):

- عابي وليد

من إعداد:

- بغيل فضيلة

- بن جدور حاب

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
شريط كمال	أستاذ	رئيسا
عابي وليد	أستاذ محاضر - أ	مشرفا ومقررا
نوفل سمايلي	أستاذ	عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2022-2023



# شكر و عرفان

قال الله تعالى

بعد بسم الله الرحمن الرحيم

" فاذكروني أذكركم واشكروا لي ولا تكفرون " صدق الله العظيم.

بعد الشناء والحمد لله الذي وقفنا لإعداد هذا العمل المتواضع وعملا بمحدث رسول

الله صلى الله عليه وسلم " من لم يشكر الناس لم يشكر الله "

لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر وأعظم الامتنان وخالص التقدير إلى :

جميع معلمينا وأساتذتنا في جميع الأطوار التعليمية وكل من كان له تأثيرا ايجابيا في

مسيرتنا الدراسية وخاصة الأستاذ المشرف " عابي وليد " لوقوفه ودعمه لنا

منذ البداية وتوجيهاته ونصائحه لنا ونتقدم مسبقا بالشكر والعرفان لأعضاء

لجنة المناقشة الذين سيساهمون في تقييم هذا البحث وإثرائه

بالملاحظات والتوجيهات

التي ستزيد من قيمته.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى أساتذة كلية العلوم الاقتصادية

والتجارية وعلوم التسيير.

شكر موصول كذلك لكل من مد لنا يد العون من قريب أو بعيد لكل من

ساهم في إخراج هذا البحث إلى حيز التنفيذ لكم منا جميعا فائق التقدير وكل

الشكر.



# وَأَخِرَ دَعْوَاهُمْ أَنْ يَلْحَقُوا لِلْحَمْدِ لِلَّذِي يَدَّبَّ الْعَالَمِينَ

## الإهداء

@tm3\_1

الحمد لله الذي يسر البدايات و أتم بالتفوق النهايات الحمد لله الذي بنعمته تم  
الصلوات

وصلت رحلتي الجامعية إلى نهايتها بعد تعب ومشقة...

وها أنا ذا أختم بحث تخرجي بكل همّة ونشاط

اهدي ثمرة جهدي إلى:

من تربيت على يديه وعلينتي القيم والمبادئ والأخلاق إلى من لا يفصل اسمي عن اسمه أبداً إلى من سعى  
وشقى لأنعم بالراحة والهناء إلى مصدر الدعم والعطاء الذي لا تحصى فضائله "أبي الغالي" حفظه الله  
وأدامه تاج على راسي دائماً وأبداً

وإلى من الجنة تحت أقدامها إلى اليد الطاهرة التي أزلت من طريقنا أشواك الفشل إلى من ساندتني عند  
ضعفي إلى من رسمت لي المستقبل بخطوط من الثقة والحب إلى من انحنى لها العطاء أمام قدميها وأعطتنا  
من دمها وروحها وعمرها وزهرة شبابها حبا وتصميماً ودفعاً لمستقبل أجمل إلى الغالية التي لا نرى الحب  
والحنان إلا في عينها "أمي الغالية" حفظها الله ورعاها وإلى من كان دعائها سر نجاحي

إلى سندي وقودوني في الحياة الذي افتخر كونه أخي "حمزة" حفظه الله ورعاها

إلى من لا تحلو الحياة إلا بهم أخواني "مريم، نعيمة، ضحى" إلى من كانوا ولا يزالوا خير سند لي، ولا ننسى  
أزواجهم "صابر" و "السعيد"

وكل الإهداء إلى براعم العائلة وفرحة و بهجة البيت "طهورة، فراس، مجد"

ولا ننسى صديقتي ورفيقات دربي الذين كانوا معي في مساري الجامعي، إلى من قاسمتهم الحلوة والمرّة في  
جميع الأطوار دون استثناء

إلى كل من تعلست على يده حرف أو كلمة وكل من جمعني بهم مقاعد الدراسة والأحياء الجامعية  
ويط من سرنا هويانا ونحن نشق الطريق معا نحو النجاح والإبداع إلى من تكاتفنا يدا بيد ونحن نقطف زهرة  
تعلست على من كانت نصفني الثاني في هذا العمل صديقتي وزميلتي "رحاب"

الطالبة:  
بغيل فضيلة



وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

@tm3\_1

## الإهداء

"وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ"

الحمد لله ما تم جهد ولا ختم سعي إلا بفضلته وما تحظى العبد  
من عقبات وصعوبات إلا بتوفيقه  
أهدي ثمرة جهدي إلى :

إلى سندي ورفيق دربي، إلى التي وقف جنبي وشجعني على هذا العمل، إلى من أحمل إسمه بكل نفخ، إلى  
ستبقى كلماته نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد "أبي الغالي" أطال الله في عمره وشفائه  
إلى ملاكي في الحياة، إلى مصباح البيت وسراجي، إلى من كان دعاؤها سر نجاحي، إلى بسمه الحياة  
وسر الوجود، وإلى اللجنة تحت أقدامها "عزيزتي أمي"  
وإلى سندي وقوتي وإخواني، إلى الذي اعتبره في أعلى المقام أخي "يوسف"  
وإلى من هو أكثر طيبة وحنان أخي "عصام"  
إلى زهراتي إلى النور الذي يضيء حياتي وإلى أعز ما أوهبني الله من قاسموني أحسن أوقاتهم لمشاركتي  
حلمي حتى النهاية "عفاف، أمينة، ابتسام، رانيا" وطبعاً لا أنسى من وهبني الله إياهم رمز الاخوة ازواجهم  
"حليم، عادل، اسماعيل"

ستنضل روحاً اختلقت بكل تفاصيلها عن البقية زوجة أخي "عزيزتي أميرة"  
ولا أنسى بنت خالي وزوجة أخي "بسمه"  
وإلى رمز السجدة والنشاط في بيتنا الكبير وإلى كل من أخصص لهم كل الحب "معتز بالله، قصي، منة"  
دمتم فرحاً وبراءة وبهجة لعائلتنا  
إلى أساتذتي وأهل الفضل على الذين غمروني بالتقدير والنصيحة والتوجيه والارشاد، إلى كل هؤلاء  
أهديهم هذا العمل المتواضع سائلاً الله العلي التقدير أن ينفعنا به ويمدنا بتوفيقه

الطالبة:

بن جدو رحاب



فهرس المحتويات

صفحة	العنوان
	الشكر والعران
	الإهداء
	المخلص
	فهرس المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
	قائمة الملاحق
	مقدمة عامة
	الفصل الأول: عموميات حول البنوك المركزية والاستقرار المالي
	تمهيد الفصل
	المبحث الأول: أساسيات حول البنوك المركزية
	المطلب الأول: نشأة البنوك المركزية
	المطلب الثاني: ماهية البنوك المركزية
	المطلب الثالث: وظائف البنوك المركزية وميزانيتها
	المطلب الرابع: أدوات البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية
	المطلب الخامس: استقلالية البنوك المركزية
	المبحث الثاني: الإطار العام للاستقرار المالي
	المطلب الأول: ماهية الاستقرار المالي
	المطلب الثاني: أبعاد الاستقرار المالي
	المطلب الثالث: التحديات و الإجراءات التي تواجه تحقيق الاستقرار المالي
	المطلب الرابع: آلية العمل لتحقيق الاستقرار المالي
	المطلب الخامس: أهم مؤشرات الاستقرار المالي
	المبحث الثالث: دور ووسائل البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي
	المطلب الأول: دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي

## فهرس المحتويات

	المطلب الثاني: دور الإدارة الرشيدة للبنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي
	لمطلب الثالث: وسائل البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي
	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني: دور البنك الجزائري في تحقيق الاستقرار المالي خلال الفترة (2000 - 2022)
	تمهيد الفصل
	المبحث الأول: نظرة عامة حول بنك الجزائر
	المطلب الأول: نشأة وتعريف بنك الجزائر
	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر
	المطلب الثالث: مهام وصلاحيات بنك الجزائر
	المبحث الثاني: واقع السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2022
	المطلب الأول: مضمون قانون النقد والقرض 90/10 وتعديلاته
	المطلب الثاني: مسار السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2022
	المطلب الثالث: أهداف وأدوات السياسة النقدية في الجزائر
	المطلب الرابع: عوامل وفشل السياسة النقدية في الجزائر
	المبحث الثالث: دور بنك الجزائر في تحقيق مؤشرات الاستقرار المالي خلال الفترة 2000 - 2022
	المطلب الأول: مؤشر الصلابة المالية خلال الفترة 2000 - 2022
	المطلب الثاني: مؤشر التطور المالي خلال الفترة 2000 - 2022
	المطلب الثالث: مؤشر الاستقرار الاقتصادي خلال الفترة 2000 - 2022
	خلاصة الفصل
	خاتمة عامة
	قائمة المراجع
	الملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
31	ميزانية البنك المركزي	(01)



قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
47	تعريف الاستقرار المالي	(01)
53	آلية العمل في تحقيق الاستقرار المالي	(02)
76	هيكل بنك الجزائر	(03)
96	تطور نسبة الملاءة الإجمالية خلال الفترة 2000 - 2022	(04)
97	تطور نسبة العائد على الأصول خلال الفترة 2000 - 2022	(05)
98	تطور نسبة العائد على رأس المال خلال الفترة 2000 - 2022	(06)
99	تطور نسبة القروض المتعثرة على إجمالي القروض خلال الفترة 2000 - 2022	(07)
100	تطور نسبة مجموع القروض/ الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2000 - 2022	(08)
102	تطور نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص/ الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2000 - 2022	(09)
103	تطور نسبة المضاعف النقدي خلال الفترة 2000 - 2022	(10)
104	تطور نسبة إجمالي القروض/ إجمالي الودائع خلال الفترة 2000 - 2022	(11)
105	تطور نسبة الناتج الوطني الخام خلال الفترة 2000 - 2022	(12)
106	تطور نسبة البطالة خلال الفترة 2000 - 2022	(13)
107	تطور الكتلة النقدية خلال الفترة 2000 - 2022	(14)
108	تطور نسبة التضخم خلال الفترة 2000 - 2022	(15)
110	تطور نسبة النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000 - 2022	(16)

قائمة الملاحق

الصفحة	العنوان	الرقم
123	تطور نسبة الملاءة الإجمالية خلال الفترة 2000 - 2022	(01)
124	تطور نسبة العائد على الأصول خلال الفترة 2000 - 2022	(02)
125	تطور نسبة العائد على رأس المال خلال الفترة 2000 - 2022	(03)
126	تطور نسبة القروض المتعثرة على إجمالي القروض خلال الفترة 2000 - 2022	(04)
127-126	تطور نسبة مجموع القروض/ الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2000 - 2022	(05)
127	تطور نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص/ الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2000 - 2022	(06)
128	تطور نسبة المضاعف النقدي خلال الفترة 2000 - 2022	(07)
129	تطور نسبة إجمالي القروض/ إجمالي الودائع خلال الفترة 2000 - 2022	(08)
130	تطور نسبة الناتج الوطني الخام خلال الفترة 2000 - 2022	(09)
131	تطور نسبة البطالة خلال الفترة 2000 - 2022	(10)
132	تطور نسبة التضخم خلال الفترة 2000 - 2022	(11)
133	تطور الكتلة النقدية خلال الفترة 2000 - 2022	(12)
134	تطور نسبة النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000 - 2022	(13)
135	تطور نسبة سعر الصرف خلال الفترة 2000 - 2022	(14)



## توطئة

تعتبر البنوك المركزية من أهم الجهات التي لها دور حيوي في تحقيق الاستقرار المالي للدول وحتى على المستوى الدولي، فهي تعتبر من المؤسسات التي تتحكم في السياسة النقدية وتوفر وسائل للحفاظ على استقرار العملة وتحديد سعر الفائدة على المدى القصير وطويل الأجل، ونجد أن البنك المركزي هو المحرك الأساسي والهيئة التي تتولى إصدار أوراق البنكنوت، كما يعتبر المشرف عن شؤون النقد والائتمان و مسؤول عن صياغة السياسة النقدية وتنفيذها من اجل تحقيق الأهداف المسطرة،حيث تعد السياسة النقدية من احد أهم الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي لضبط العرض النقدي والسيطرة على التضخم وتحقيق الاستقرار المالي، فهي تعني بتحديد وتنفيذ سياسات نقدية تهدف إلى تحديد كمية النقد المتاحة في الاقتصاد وتحديد سعر الفائدة لتحقيق أهدافها المختلفة.

ويعتبر موضوع استقلالية البنوك المركزية من ابرز المواضيع التي تحظى باهتمام الاقتصاديين ، وهذا ما أدى بهم إلى تأييد فكرة استقلالية البنك المركزي في مجال وضع السياسة النقدية حتى تحظى بمصداقية وقدرة هائلة لتحقيق الهدف الخاص باستقرار الأسعار.

حيث أن الحفاظ على الاستقرار المالي يتطلب تحليل ومراقبة دائمة للمؤشرات الاقتصادية والمالية المختلفة مثل النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة والتضخم وحجم الدين العام كما يتطلب ذلك إجراء سياسات اقتصادية مناسبة لتعزيز الاستقرار المالي ، إذ انه يشير أيضا إلى القدرة على الحفاظ على نظام مالي ثابت ومتوازن والذي يمكنه من التعامل بفعالية مع المخاطر والصدمات التي يمكن أن تواجه الاقتصاد والأسواق المالية ويعتبر الاستقرار المالي عاملا مهما لتعزيز الثقة في النظام المالي والمؤسسات المالية والتجارية والحكومية ويعتبر أيضا احد متطلبات النظام المالي العالمي .

والجزائر كغيرها من الدول سعت إلى تفعيل دور البنك المركزي الجزائري في الرقابة على البنوك إضافة إلى محاولة تطوير مختلف مكونات النظام البنكي بالقدر الذي يؤهله إلى تحقيق

التنمية الاقتصادية اعتمادا على أسس ومعايير عامة عالمية تصب في صالح تحقيق الاستقرار المالي .

و بشكل عام فان دور البنوك المركزية يميل إلى استخدام أدوات السياسة النقدية من اجل ضبط الطلب على النقد المحلي والخارجي وضمان تحقيق الاستقرار المالي.

و يتحقق الاستقرار المالي من خلال تنفيذ البنوك المركزية لصلاحياتها و وظائفها إلا انه يمثل الدولة ويبسط سيادتها على مختلف الأنشطة الاجتماعية; المالية; الاقتصادية، وعليه فالبنك المركزي يتمتع بكامل صلاحياته واستقلالته في أداء الوظائف المناسبة لتحقيق الاستقرار المالي.

#### أ. إشكالية الدراسة :

من خلال ما سبق تم صياغة الإشكالية الرئيسية والتي جاءت على النحو التالي:

#### ما هو دور بنك الجزائر في تحقيق الاستقرار المالي خلال الفترة 2000-2022 ؟

ب. الأسئلة الفرعية: و لتفكيك إشكالية الدراسة، تم صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هي الآليات التي يستخدمها البنك المركزي للحفاظ على الاستقرار المالي ؟
2. كيف يساهم بنك الجزائر في تحقيق الاستقرار المالي بالجزائر من خلال السياسة النقدية خلال الفترة 2000-2020؟

3. هل يواجه بنك الجزائر تحديات في تحقيق الاستقرار المالي ؟

#### ت. فرضيات الدراسة :

للإجابة عن التساؤلات الفرعية نقترح الفرضيات التالية:

1- يستخدم البنك المركزي عدة آليات للحفاظ على الاستقرار المالي و من بين هذه الآليات: سياسة السيولة، السياسة النقدية، سعر الفائدة، سياسات العرض النقدي، السياسة التنظيمية و الإشرافية.

2- يساهم بنك الجزائر في تحقيق الاستقرار المالي بالجزائر من خلال السياسة النقدية خلال الفترة 2000-2022 بالعديد من الإجراءات والسياسات النقدية التي يتبعها المتمثلة في

ضبط وتنظيم معدلات الفائدة, وضبط كمية النقد المتداول في الاقتصاد, الرقابة على البنوك, تنظيم سوق الصرف الأجنبي, وتطوير السياسات النقدية المناسبة لتحقيق الاستقرار المالي المطلوب وخلق بيئة اقتصادية مناسبة ومستقرة للمستثمرين في الجزائر.

3-يتعرض بنك الجزائر لتحديات متعددة تتعلق بالتضخم و تدهور قيمة العملة وتغيرات في سياسة الحكومة والاقتصاد إضافة إلى تقلبات الأسواق المالية وانخفاض أسعار الفائدة.

### ث. أهمية الدراسة :

تعد البنوك المركزية من أهم الجهات المسؤولة عن تحقيق الاستقرار المالي في أي اقتصاد حيث تكمن أهمية بحثنا في محاولة تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي وهذا بملاحظة واكتشاف المخاطر والعوائق التي تواجهها وقد جاء البحث متضمنا ابرز الوظائف والأدوات التي يطبقها البنك المركزي في تحقيق الاستقرار المالي. ويستمد البحث أهميته من مدى تأثير الاستقرار المالي في الجهاز المصرفي على الاقتصاد الوطني وقد جاء هذا البحث ليرز مدى تحكم بنك الجزائر للتطورات الحديثة في تحليل السياسة النقدية و مدى بسط أدواته وصلاحياته سعيا لضمان استقرار ومثانة الجهاز المصرفي الجزائري.

### ج. أهداف الدراسة : تهدف الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

1. التعرف على الترابط الموجود بين البنوك المركزية والاستقرار المالي .
2. محاولة الاطلاع على ابرز الوظائف والأدوات التي يطبقها البنك المركزي في تحقيق الاستقرار المالي.
3. محاولة الإلمام بمختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالاستقرار المالي.
4. اكتساب معارف جديدة متعلقة بدراسة مؤشرات الاستقرار المالي في الجزائر.
5. إبراز دور البنك المركزي في تحقيق الأمن والسلامة المالية .

ح. أسباب اختيار الموضوع :

يعود اختيارنا لهذا الموضوع لعدة أسباب نذكر منها ما يلي:

1. الرغبة والميول الشخصي في دراسة هذا النوع من المواضيع.
2. التعرف عن دور بنك الجزائر في دعم الاستقرار المالي بالجزائر.
3. التعرف أكثر على وضعية الاقتصاد الجزائري منذ الإصلاحات وتطور المؤشرات الاقتصادية منذ تلك الفترة .

خ. منهج الدراسة :

تم الاعتماد على المنهج الوصفي و التحليلي لإبراز سياسة البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي كما تم الاعتماد على المنهج الإحصائي من اجل تدعيم دراستنا في الجانب التطبيقي لدراسة تطور مؤشرات الاستقرار المالي وتحليلها .

د. حدود الدراسة :تم إعداد الدراسة ضمن الحدود المكانية و الزمانية التالية:

1. الحدود المكانية: تم إعداد الدراسة على مستوى الجزائر وذلك بدراسة بنك الجزائر وتطور مؤشرات الاستقرار المالي بالجزائر.
2. الحدود الزمانية: تمت الحدود الزمانية خلال فترة الدراسة من 2000 إلى غاية 2020.
- ذ. الدراسات السابقة: من بين الدراسات السابقة في ما يتعلق بدور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي نجد:

1. **دراسة سعيدان عمر، 2008-2009**، بعنوان دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي، دراسة حالة البنك المركزي الجزائري، هذه الدراسة مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة الماجستير في إدارة أعمال المؤسسات، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، حيث هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تطور البنوك المركزية وخصائصها ووظائفها وعلاقتها بالنظام المصرفي، حيث تم التوصل للنتائج التالية: البنك المركزي هو السلطة النقدية في الدولة ويساهم في تحقيق أهداف النمو الاقتصادي، ويعتبر بنك الدولة ومستشارها المالي فهو مسؤول عن تصحيح الاختلالات التي تحدث على المستوى النقدي، وتمثيل الدولة في الهيئات النقدية والمالية الدولية ومقايضتها للحد من ضغوط التضخم بالإضافة إلى الإجراءات المتعلقة بالإستقرار لكل من سعر الصرف وتوازن ميزان المدفوعات.

2. **دراسة ذهبي ريمة 2012-2013** بعنوان الاستقرار المالي النظامي، بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري للفترة 2003-2011، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة 2، حيث ركزت هذه الدراسة على بناء مؤشر تجميعي لقياس الاستقرار المالي الجزائري، وتم التوصل إلى النتائج التالية زيادة السيولة المستمدة من العائدات البترولية عززت استقرار النظام المالي بصورة ملحوظة وارتفاع سعر البترول الذي كان له أثر سلبي للمحيط الدولي كان بالنسبة للجزائر ذرعا واقيا ضد الصدمات الخارجية.

3. **دراسة محمد طرشي، نبيل بوفليح 2017**، بعنوان دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي، مجلة معارف، قسم العلوم الاقتصادية، العدد 22، السنة الثانية عشر، جامعة البويرة، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور البنوك المركزية في تدعيم الاستقرار المالي، من خلال توفير الظروف المناسبة التي تتسم بدرجة عالية من الأمان والسلامة بهدف دعم الثقة بالجهاز المصرفي الذي أصبح يلعب دورا محوريا في دعم النمو الاقتصادي، إضافة إلى أن تدعيم الاستقرار المالي يجب أن يتوفر على آليات وأدوات لازمة كاستقلالية البنوك المركزية وتدعيمها بالتشريعات اللازمة للقيام بالرقابة المصرفية على البنوك العامة و تم التوصل إلى هذه النتائج في الدراسة كتدعيم البنوك المركزية بالأدوات التي تمكنها من ممارسة الرقابة على المؤسسات المالية تطوير البنية التحتية.



4. دراسة بن باحان محمد 2002-2003، بعنوان حوكمة البنوك المركزية في الدول العربية نظرة جديدة للاستقلالية، مجلة الحقيقة، العدد18، باحث بقسم الدكتوراه (السنة الرابعة)، جامعة الجزائر 3، حيث هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مختلف الأبعاد لمفهوم استقلالية البنك المركزي واتضح أن وجود آراء تؤيد أن استقلالية البنك المركزي تزيد من مصداقيته وبالتالي فعالية سياسته النقدية لا ينفي وجود آراء ترى أن ربط السلطة النقدية بقاعدة قانونية غير مرنة بإمكانها التأثير على مصداقية البنك المركزي و توصلت هذه الدراسة إلى النتائج المتمثلة في أن الدعوة لمنح قدر كافي من الاستقلالية للبنك المركزي اعتمدت على إطار نظري يقوم على العديد من الحجج المؤكدة على ضرورة تحقيق هذه الاستقلالية كعلاج للميل التضخمي للسياسة النقدية إضافة إلى انه يتم قياس درجة استقلالية البنك المركزي اعتمادا على مؤشرات عديدة فمثلا الاستقلالية الوظيفية يتبين عن طريقها درجة التفاوت بين استقلالية بنك مركزي عن الآخر.

ر. هيكل الدراسة: لمعالجة الموضوع والإحاطة بكل جوانبه جاء البحث متضمنا ،مقدمة عامة، و

فصلين،خاتمة عامة ،على النحو التالي :

- الفصل الأول: تحت عنوان عموميات حول البنوك المركزية و الاستقرار المالي، و هو مقسم إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول ماهية البنوك المركزية، والمبحث الثاني مفاهيم عامة حول الاستقرار المالي، والمبحث الثالث خصص لدور ووسائل البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي.

- الفصل الثاني:الذي كان تحت عنوان دور بنك الجزائر في تحقيق الاستقرار المالي خلال الفترة 2000-2022، تم تقسيمه كذلك إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول نظرة عامة حول بنك الجزائر، والمبحث الثاني واقع السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000- 2022، والمبحث الثالث دور بنك الجزائر في تحقيق مؤشرات الاستقرار المالي خلال الفترة 2000- 2022 .

ز. صعوبات الدراسة:

- عدم قدرة الحصول على كل متغيرات الدراسة.  
- نقص البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة خاصة ما تعلق بمؤشرات الاستقرار المالي.

الفصل الأول: عموميات حول

البنوك المركزية والاستقرار

المالي

### تمهيد

يعتبر البنك المركزي مؤسسة عمومية لا تسعى إلى تحقيق الربح وإنما تسعى إلى تحقيق الاستقرار المالي و الاقتصادي والنقدي ، كما أنه له دورا هاما في توجيه الأوضاع النقدية باعتبارها المشرف الأول على النظام المصرفي و خصوصا الإصدار النقدي، وتعد استقلاليته من أهم الجدالات المطروحة في عصرنا الحالي على الساحة المصرفية بسبب التطورات الاقتصادية و النقدية الدولية والمحلية التي شهدتها معظم الدول، فالسياسة النقدية من أهم أدوات السياسة الاقتصادية التي توظفها الدولة من أجل توجيه النشاط الاقتصادي لغرض تحقيق مجموعة من الأهداف التي تتماشى مع السياسة الاقتصادية للدولة، حيث أصبح الاستقرار المالي مهما خاصة في العقود الأخيرة بالنسبة للمختصين سواء كانوا أشخاصا أو شركات، إلا أنهله أهمية تعكس سلامة النظام المالي والتي بدورها تلعب دورا كبيرا في تعزيز الثقة في النظام وتمتع وقوع المخاطر التي يمكن أن تزعزع الاستقرار المالي.

تم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث:

**المبحث الأول:** سياسات حول البنوك المركزية.

**المبحث الثاني:** الإطار النظري للاستقرار المالي.

**المبحث الثالث:** دور ووسائل البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي.

### المبحث الأول: أساسيات حول البنوك المركزية

البنوك المركزية تعتبر من أهم المؤسسات المالية للدولة، حيث تكمن وظيفتها في الإصدار النقدي ولكن مع التطور الاقتصادي فهي تتميز أيضا بأهمية كبيرة في الجهاز المصرفي وهي المسؤولة عن وضع وتنفيذ السياسة النقدية للدول .

### المطلب الأول: نشأة البنوك المركزية

قبل القرن العشرين، لم يكن هناك مفهوم محدد للصيرفة المركزية بل تطور هذا المفهوم تدريجيا، إذ أن البنوك المركزية بدأت في أول الأمر مصارف تجارية، ثم تطورت في الوظائف التي قامت بها حتى شملت وظائف البنك المركزي الحديث، وان بداية نشوء البنوك المركزية كانت بنشوء مصرف السويد عام 1688، ومصرف إنجلترا المركزي عام 1694. وكانت البداية لمصرف إنجلترا المركزي، والذي يعتبره بعض الكتاب والباحثين بأنه البداية لنشوء البنوك المركزية، لكونه أول من مارس مبادئ ووظائف البنوك المركزية. و عليه سنتناول نشأة البنوك المركزية من خلال نشأتها وتطورها قبل القرن العشرين و أيضا خلال القرن العشرين.

- نشأة البنوك المركزية قبل القرن العشرين: من أهم البنوك التي نشأت قبل القرن العشرين يمكن ذكر ما يلي<sup>1</sup> :

• بنك إنجلترا<sup>2</sup>: أنشئ في عام 1694، وترجع قصة إنشائه إلى القرن السابع عشر حيث كان النظام المصرفي يتكون من الصاغة أو الصيارفة حيث كانوا يصدرون نقودا مقابل ودائع الذهب التي في حوزتهم، وقد لاقت تلك الإصدارات قبولا عاما من الأفراد. وقد كانت شركات الصاغة أو الصيارفة يودعون احتياطاتهم لدى الخزانة البريطانية والتي تدار من قبل الحكومة، وفي عصر تشارلز الثاني قام بإغلاق الخزانة ورفض رد ودائع الصاغة إليهم وأدى ذلك إلى إفلاس الصاغة أو الصيارفة، ويعتبر

<sup>1</sup> - سعيدان عمر، دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي - دراسة حالة البنك المركزي الجزائري - مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل الماجستير في إدارة أعمال المؤسسات، تخصص: إدارة أعمال المؤسسات، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي ، ص ص : 18.

<sup>2</sup> - نبيل حشاد، استقلالية البنوك المركزية بين التأيد والمعارضة، اتحاد المصارف العربية 1994، ص: 28.

إغلاق أو إفلاس الصياغة أو الصيارفة نقطة تحول هامة في التاريخ المصرفي الإنجليزي، حيث سهلت عملية إفلاس الصيارفة نقطة تحول زيادة البنوك التجارية الخاصة وكذلك تم إنشاء بنك إنجلترا في عام 1694، وقد كان الغرض الرئيسي منذ إنشائه في الوقت هو تقديم القروض للحكومة، وتطورت وظائف بنك إنجلترا بعد ذلك حتى أصبح يقوم بوظائف البنوك المركزية المتعارف عليها في الوقت الراهن.

- مصرف فرنسا المركزي 1800<sup>1</sup>: نظرا لحالة الركود التي واجهتها فرنسا أثناء الثورة الفرنسية فقد أنشأت مصرف فرنسا المركزي سنة 1800، وكان الهدف الأساسي لنشوئه هو قيامه بعملية إصدار النقد، حيث كان تكونه كشركة مساهمة، ثم مارست الحكومة السيطرة عليه من خلال تعيين محافظ واثنين مساعدين له.
- شهد عام 1814 تأسيس البنك المركزي الهولندي<sup>2</sup> وخول له مثل باقي البنوك المركزية التي أنشئت قبله حق إصدار النقود وكان رأسماله مملوكا أيضا للقطاع الخاص.
- وفي عام 1817 تم إنشاء البنك المركزي في النمسا وذلك بسبب تدهور النظام النقدي وانخفاض قيمة العملة النمساوية انخفاضاً حاداً، مما جعل الحكومة النمساوية لتتنشئ بنكاً مركزياً يناط به إصدار النقود .
- مصرف النرويج 1811<sup>3</sup>: نشأ كشركة مساهمة برأس مال خاص، إلا أن ملك النرويج قام بتعيين المحافظ ونائبه، وانتخبت إدارته و مدارئه من قبل هيئة تشريعية، ومنح هذا المصرف امتياز عملية حق اصدر النقود .
- المصرف الوطني الدانمركي 1818: نشأ برأسمال خاص عام 1858، لتولي أعمال مصرف الدولة الذي نشأ عام 1853، لأغراض سحب الأوراق النقدية الحكومية ذات القيم المتدهورة وأعطى له الحق في إصدار أوراق نقدية بديل عنها، وبالتالي أصبح المصرف الوطني هو الوحيد للإصدار، وطلب منه القيام بإعادة تنظيم السياسة النقدية.
- المصرف الوطني البلجيكي 1851: تم إنشاؤه عام 1810، كمصرف وطني وحيد له حق القيام

<sup>1</sup>- سعيدان عمر، مرجع سابق، ص ص: 19.

<sup>2</sup>- نبيل حشاد، مرجع سابق، ص : 29.

<sup>3</sup>- سعيدان عمر، مرجع سابق، ص: 20.

بإصدار النقد وهو عبارة عن شركة مساهمة خاصة، ولكن تعيين المحافظ يتم من قبل الحكومة، وذلك لتنفيذ سياسة الحكومة من الناحية المالية والمصرفية.

• مصرف أسبانيا 1856: جاء نشوء وتأسيس مصرف اسبانيا عام 1816، وكان واحد من المصارف الاسبانية التي لها حق إصدار النقد واحتكاره .

• مصرف روسيا 1861: انشأ مصرف روسيا عام 1860 كمصرف دولة بهدف توحيد التداول النقدي، إضافة إلى طرح قروض الإمبراطورية الروسية، وتم تحويل مصرف روسيا حصرا حق إصدار الأوراق النقدية، وطلب منه العمل على استقرار العملة النقدية، وتشجيع وتطوير التجارة والصناعة والزراعة من خلال تقديم القروض القصيرة الأجل.

• مصرف ألمانيا 1816: يعود تاريخ إنشاء النظام المصرفي المركزي والألماني الوطني إلى عام 1761، عندما صدرت العملة الألمانية الموحدة وبنك الرايخ، و قد شهد النظام المصرفي الألماني العديد من التطورات اتسمت بالعديد المشاكل والصعوبات منذ النشأة وحتى نهاية الحرب العالمية الثاني، ومن ابرز تلك المشاكل معدلات التضخم التي حدثت في ألمانيا خلال فترات الحرب مما أدى إلى انهيار العملة النقدية الألمانية، وقامت ألمانيا عام 1848 بإصلاح نظامها النقدي لمكافحة التضخم، وقد نجحت في ذلك بالتعاون بين الحكومة وبين بنك الرايخ . للإشارة فان ملكية بنك الرايخ تعود إلى القطاع الخاص، ولكن المساهمين فيه لا يملكون قوة حقيقية في التأثير على قرارات البنك وإدارة أعماله في حين أن القوة كانت بيد مستشار الرايخ وهو يرأس مجلس إشراف يتكون من خمسة أعضاء من الحكومة ويطلق على هذا المجلس اسم مجلس الأمناء.

- مصرف اليابان 1882: تأسس مصرف اليابان باسم البنك المركزي عام 1882، والسبب هو إعادة النظام النقدي إلى حالة الاستقرار بعد أن شهد اضطرابات نتيجة لتوسع المصارف التجارية في إصدار النقود، والذي أدى إلى حدوث مشاكل اقتصادية وزعزعة ثقة الأفراد في النقود اليابانية. ومن الجدير بالذكر أن سبب تأسيس بنك اليابان المركزي يعد هو نفس السبب الذي تم بموجبه تأسيس معظم البنوك المركزية في العالم.

- مصرف ايطاليا 1893: تم إنشاؤه عام 1893 من خلال دمج ثلاثة من أكبر المصارف في ذلك الوقت، وكانت ملكية مصرف ايطاليا متمثلة في ملكية أصحاب المصارف الثلاثة الذين اندمجوا ليشكلوا

بنك إيطاليا، واستمر العمل في هذا البنك كشركة مساهمة تقوم بوظيفة صندوق خزانة الدولة، ولم يتم تخويلها حق إصدار النقود دون سائر المصارف حتى عام 1926 .

- نشأة البنوك المركزية خلال القرن العشرين: منذ بداية القرن العشرين قامت الكثير من البلدان بإنشاء بنوك الإصدار و السبب في منح الدولة حق إصدار الأوراق النقدية إلى مصرف واحد هو وإزالة حالة الإفراط في الإصدار، وكذلك إدراك الحكومات لخطورة احتكار حق سهولة إشراف الدولة عليه إصدار العملة من قبل مؤسسات مصرفية خاصة، في حين أن عملية إصدار النقد تمس المصلحة العامة، لذلك اتجهت معظم الدول إلى تأميم تلك البنوك المركزية.

وتم تأسيس نظام الصيرفة المركزية للولايات المتحدة عام 1954، وجاء المؤتمر المالي الدولي الذي عقد في بروكسل سنة 1920، فأصدر توصية مفادها أنه على كل البلدان التي لم تؤسس مصرفا مركزيا بعد، أن تبدأ في إنشائه بالسرعة الممكنة، ليس فقط من أجل تسهيل إعادة الاستقرار لعمالتها ونظامها المصرفي، لما أيضا من أجل مصلحة التعاون الدولي ومنذ ذلك الوقت، وابتداء من تأسيس بنك الاحتياط لجنوب إفريقيا عام 1925، تبعه تأسيس عنده بنوك مركزية ليس فقط في البلدان المستقلة والتمتع بالحكم الذاتي التي لم يكن لديها بنوك مركزية، بل أيضا في العديد من الدول المستقلة حديثا والتي حصلت على استقلالها في الخمسين سنة الأخيرة، و أنيطت بها إصدار الأوراق النقدية ومباشرة وظائفها الرئيسية تدريجيا في الرقابة على الائتمان من حيث الكمية والنوعية والسعر. كما أخذت تلعب الدور الأهم في السياسة المالية والاقتصادية وتخلت تدريجيا عن الأعمال المصرفية العادية، واقتصر نشاطها على الأعمال المصرفية للحكومة والقيام بوظيفة المقرض الأخير عن طريق عمليات الخصم كما اقتصر حق إصدار النقد على البنوك المركزية دون سواها<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: ماهية البنوك المركزية

#### الفرع الأول: تعريف البنوك المركزية

يمكن ذكر مجموع من التعريفات للصياغة مفهوم للبنوك المركزية والتمثلة في:

<sup>1</sup> - سعيدان عمر، مرجع سابق، ص: 21.

- ✓ البنك المركزي هو مؤسسة مصرفية، هدفها الرقابة على كمية النقود واستعمالها بصورة تُسهل تنفيذ السياسة النقدية،...، فهو إذا المؤسسة المختصة بالصيرفة المركزية.<sup>1</sup>
- ✓ بنك المركزي هو المؤسسة المسؤولة عن تنظيم الهيكل النقدي والمصرفي للدولة وعن قيادة السياسة النقدية.<sup>2</sup>
- ✓ " البنك المركزي هو غالبا مؤسسة نقدية عامة يحتل مركز الصدارة في الجهاز المصرفي أنه الهيئة التي تتولى إصدار البنكنوت وتضمن بوسائل شتى سلامة أسس النظام المصرفي، ويوكل إليها الإشراف على السياسة الائتمانية للدولة ، بما يترتب على هذه السياسة من تأثيرات هامة في النظامين الاقتصادي والاجتماعي، ويستند البنك المركزي في عمله على نظم اقتصادية وأحوال مصرفية وظروف سياسية واجتماعية معينة لا بد أن تترك أثرها على طبيعة وظائفه و ماهي أهدافه ونوع وسائله.<sup>3</sup>
- من خلال التعريفات السابقة نستنتج: أن البنوك المركزية هي مؤسسة نقدية حكومية يقوم بالإشراف وتنظيم السياسة النقدية والمصرفية للدولة، بما يترتب عن هذه السياسة من تأثيرات هامة في النظامين الاقتصادي والاجتماعي.

### الفرع الثاني: خصائص البنوك المركزية

هناك عدة خصائص تميز البنك المركزي كمؤسسة نقدية عن غيره من المصارف وهذه الخصائص هي:

- 1- أن البنوك المركزية مؤسسات نقدية ذات ملكية عامة، فالدولة هي التي تتولى إدارتها والإشراف عليها من خلال القوانين التي تسنها والتي تحدد بموجبها أغراضها وواجباتها وتشارك مع الحكومة في رسم السياسة النقدية، وتنفذ هذه السياسة عن طريق التدخل والتوجيه والمراقبة.
- 2- يحتل مركز الصدارة وقمة الجهاز المصرفي، لكونه يتمتع بسلطة رقابية على البنوك وله القدرة على خلق النقود القانونية دون سواه، وجعل جميع البنوك تستجيب للسياسة النقدية التي يرغب في تنفيذها.

<sup>1</sup> حمزة الحاج شودار، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة النقدية، عماد الدين للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2009، ص ص: 20، 21.

<sup>2</sup> حمداني معمر، أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية في الجزائر، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه، الطور الثالث، في ميدان علوم اقتصادية وعلوم تجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والعلوم التسيير ، 2021، 2022، ص 3 .

<sup>3</sup> - سمير حسون ، الاقتصاد السياسي في النقود والبنوك ، المؤسسة الجامعية للدراسات للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2004، ص: 171.



3- لا يتوخى البنك المركزي الربح وإنما وجد لتحقيق الصالح العام للدولة، ولكن إن حصل الربح فيكون ذلك من قبيل الأعمال العارضة وليس الأساسية التي وجد المصرف لأجلها، وغالبا ما تكون البنوك المركزية مملوكة قبل الدول.

4- يتمتع بالقدرة على تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية وله القدرة للهيمنة على إصدار النقد وعملية الائتمان في الاقتصاد.

5- يمثل البنك المركزي المؤسسة المحنكرة لعملية إصدار النقد ولم يعد للمصارف التجارية أي دور في الإصدار في جميع دول العالم.

6- هناك بنك مركزي واحد في معظم أقطار العالم باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية حيث يوجد فيها مؤسسة للإصدار النقدي خاضعة لسلطة نقدية ممثلة بمجلس الاحتياط الفيدرالي، الذي يحدد السياسة النقدية للبلد والتي تلتزم بتنفيذها جميع مصارف للإصدار، ويسري هذا الإصدار على الهند وكذلك توجد مؤسسة نقد للإصدار في المملكة العربية السعودية والبحرين<sup>1</sup>.

### الفرع الثالث: أهمية البنوك المركزية

من خلال معرفة البنك المركزي يمكن التوصل إلى أهميته، والتي تتمثل عموما فيما يلي<sup>2</sup>:

1- **الاستقلالية:** البنوك المركزية مؤسسات مالية منظمة مستقلة بقرارها وقوانينها الصادرة وتستطيع أن تتابع تنفيذ القرارات و الإجراءات بنفسها، لكن الواقع يختلف في الدول المتقدمة عن الدول النامية، ففي الدول المتقدمة تتمتع البنوك المركزية باستقلالية تامة، بينما في الدول النامية قد تتقاد البنوك المركزية لقرارات الدولة أو قرارات المنظمات الدولية.

2- **حلقة الوصل بين الدولة والبنوك التجارية:** البنوك التجارية شركات خاصة مساهمة، تحصل على تراخيصها من البنوك المركزية وتتلقى القوانين والأوامر من البنوك المركزية أيضا، وإذا أرادت الحكومات التدخل في البنوك التجارية فتقوم بالإيعاز إلى البنوك المركزية لإصدار القوانين اللازمة في ذلك وتنفيذها.

<sup>1</sup>-زكريا الدوري، يسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية 2006، ص: 27.

<sup>2</sup>- حازم محمود عيسى، كفاءة السياسة النقدية في الإسلام-دراسة مقارنة، عالم الكتب الحديث، الطبعة الأولى، الأردن 2009، ص: 34، 35.

- 3- حلقة الوصل بين البنوك التجارية: البنوك التجارية مستقلة في ماليتها وقرارات استثماراتها، فتستطيع البنوك المركزية التوفيق بينها عن طريق المقاصة أو بإصدار القوانين التي تجبرها على التعامل فيما بينها.
- 4- الملائمة بين السياسة النقدية والمالية: لكل من السياسة النقدية والمالية أهداف متشابهة ومتناقضة، وحتى لا تتعارض الأهداف فيما بينها تقوم البنوك المركزية بالتوفيق بين الأهداف عن طريق أخذ الأهداف المشتركة بين السياستين لتحقيق مصلحة الاقتصاد القومي.

### الفرع الرابع: أهداف البنوك المركزية

يتولى البنك المركزي تحقيق مجموعة من الأهداف من خلال موقعه في قمة الجهاز المصرفي ومسؤوليته عن النظام النقدي للدولة، وهي أهداف مرتبطة بالسياسة الاقتصادية العامة للدولة، ومعدلات النمو التي تسعى لتحقيقها، وعموما فإن الأهداف التي عادة ما يعمل البنك المركزي على تحقيقها تتمثل فيما يلي<sup>1</sup>:

- تنظيم حجم إصدار النقد والتحكم.
- الحفاظ على الاستقرار النقدي.
- استقرار سعر صرف العملة الوطنية.
- تنظيم الائتمان والتحكم فيه وتوجيهه وفق ما يخدم الاقتصاد الوطني.
- استقرار الأسعار والتحكم في معدلات التضخم.
- تشجيع النمو الاقتصادي في الدولة وفق السياسة الاقتصادية العامة للدولة.

### المطلب الثالث: وظائف البنوك المركزية وميزانيتها

الفرع الأول: وظائف البنك المركزي: تتمثل وظائف البنوك المركزية فيما يلي:

أولاً: وظيفة البنك الإصدار النقدي<sup>2</sup>: تعتبر وظيفة الإصدار أول الوظائف التي أوكلت للبنوك

<sup>1</sup> - حمزة الحاج شودار، مرجع سابق، ص: 7.

<sup>2</sup> - حمزة الحاج شودار، مرجع سابق، ص: 25، 28.

المركزية، بل قد تكون هي السبب المنشئ لفكرة الصيرفة المركزية، فاحتكار البنك المركزي لعملية الإصدار l'émission Monétaire بعدما كانت في يد كل البنوك التجارية، يمثل أحد المراحل الأساسية في تطور العمل المصرفي.

نستعرض هذه الوظيفة في العناصر التالية:

**1- مفهوم الإصدار النقدي:** يقصد بعملية الإصدار النقدي تحويل بعض الأصول التي يحوزها البنك المركزي ( حقيقية، شبه نقدية أو نقدية)، إلى أدوات دفع قابلة للتداول في السوق، وهو ما يمنح البنك المركزي دون سواء من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى القدرة على خلق وتدمير النقود القانونية، فالبنك المركزي وحده القادر على التحكم في العرض النقدي الحقيقي بالزيادة أو الخفض.

وتتم عملية الإصدار على مرحلتين رئيسيتين:

**أ- المرحلة الأولى:** حصول البنك المركزي على أصول نقدية أو شبه نقدية، تمثل حق للبنك المركزي اتجاه المتعاملين الاقتصاديين من مشروعات اقتصادية، بنوك ومؤسسات مصرفية ومالية، محلية أو أجنبية، أو الحكومة ممثلة في الخزينة العمومية. هذه الأصول التي تكون ما يسمى غطاء الإصدار.

**ب- المرحلة الثانية:** يقوم البنك بالإصدار النقدي (النقود الورقية)، الذي يكون على شكل عملة ائتمان، وتكون في مقابل إما:

- قروض الخزينة العمومية.
- قروض للاقتصاد.
- الذهب والعملات الأجنبية.

**2- معايير الإصدار النقدي:** يرجع السبب في منح الحق باحتكار الإصدار النقدي لصالح البنك المركزي دون سواء لعدة اعتبارات وأهداف أهمها:

- توحيد النقود السائدة في السوق.
- السيطرة على عرض النقود والتحكم في كميتها بها يتناسب و الأوضاع الاقتصادية السائدة.

- إضفاء المزيد من الثقة في النقود المصدرة، ما يمنح النقود المصدرة من طرف البنك المركزي قوة إبراء قانونية غير محدودة، وهو الأمر الذي من شأنه أن يساهم في تحقيق الاستقرار في التعاملات المالية والمبادلات التجارية.

و حتى تحقق عملية الإصدار أهدافها، فإنها تخضع لمجموعة من المعايير والأسس، والتي شهدت تطورات مختلفة ومتلاحقة، وهو ما يلاحظ من خلال أنظمة الإصدار المتتالية، والمتمثلة في:

أ- **نظام الغطاء الذهبي الكامل:** والذي كان يتطلب تغطية البنكنوت المصدر من طرف البنك المركزي تغطية كاملة بالذهب.

ب - **نظام الغطاء الذهبي الجزئي:** و ينص على إصدار كمية محددة من الأوراق النقدية دون تغطية بالذهب، وأي زيادة عن تلك الكمية يجب أن تكون مغطاة 100% بالذهب.

ج - **نظام الحد الأقصى للإصدار:** و ينص على تغطية كاملة لأي ورقة نقدية يتم إصدارها، دون أن يتم الاشتراط بتغطيتها كليا بالذهب، بل تشترط في الغطاء السندات الحكومية والأوراق التجارية والمالية والعملات الأجنبية التي يمتلكها البنك المركزي.

د - **نظام الإصدار الحر:** نشأ هذا النظام على خلفية الصعوبات التي واجهت عملية الإصدار وفق الأنظمة السابقة، حيث يمنح هذا النظام البنك المركزي الحرية الكاملة في إصدار النقود، دون اشتراط تغطيتها بالذهب أو أي قيد قانوني آخر، وهو ما منح البنوك المركزية مرونة كبيرة في اتخاذ قرارات الإصدار، وفق ما تقتضيه متطلبات السياسة النقدية التي ينتهجها، ما جعل منه النظام الذي تأخذ به حالياً أغلبية الدول.

2- **بنك الحكومة<sup>1</sup>:** البنك المركزي هو الوكيل والمستشار المالي للحكومة في جميع عملياتها (المالية والنقدية)، حيث يمارس البنك المركزي جميع العمليات والأنشطة الموكلة إليه من قبل الحكومة، وتتضمن هذه الوظيفة وتفاصيله الأعمال التالية:

<sup>1</sup> - جكر محمد إبراهيم، دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار المالي، دراسة حالة البنك المركزي العراقي 2010، 2004، رسالة ماجستير ، معهد الدراسات العليا، كلية العلوم الاقتصادية و الإدارية، قسم المالية والمصرفية، جامعة الشرق الأدنى، 2021، ص ص: 18، 19.

- الاحتفاظ بجميع ودائع وزارة المالية (الخزينة العامة)، وجميع الإدارات والهيئات والوزارات والشركات الحكومية.

- أداء دور عميل الحكومة في جميع المعاملات الخارجية، لا تبرم أي اتفاقية أو الصفقة الاقتصادية أو مالية أو نقدية إلا بحضور البنك المركزي وضمانه، بالإضافة إلى ذلك يجب عليه دفع المدفوعات الخارجية نيابة عن الدولة وتلغي مدفوعات من البنوك الأجنبية.

- يمنح الحكومة قروضا قصيرة الأجل في بداية كل عام لمدة ثلاثة أشهر حتى تحصيل الضرائب، ويمنح قروضا طويلة الأجل في حالة حدوث عجز في الميزانية، ويمنح قروضا عامة للخزينة في أذن الخزينة وسندات الدين، ويسدد أسعارها وفوائدها عند استحقاقها.

- تقديم الاستشارات الفنية والمالية أثناء الدراسة وإقرار الموازنة العامة للدولة وتقديم المشورة الفنية بشأن الصرف النقدي لتغطية العجز، وتقديم المشورة الاقتصادية والنقدية في كافة الأمور الاقتصادية.

- يتشاور مع الحكومة في تحديد سعر الصرف المناسب الذي سوف ينطبق ليخدم الإنتاج والاستيراد والتصدير والاحتياجات النقدية.

- تحتفظ باحتياجات النقد الأجنبي لأنها العملة الرئيسية لصندوق النقد الدولي.

**ثالثا: بنك البنوك<sup>1</sup>:** يتوقع البنك المركزي في قمة الجهاز المصرفي للدولة، مما يجعل منه السلطة المخولة بتنظيم هذا الجهاز والرقابة على أنشطته، ويجعله مسؤولا أمام الحكومة والسلطات الأخرى في البلاد عن مدى سلامة وكفاءة والرقابة على أنشطته، وعمل هذا الجهاز، وعلى هذا الأساس فإن البنك المركزي يضطلع بمهمته كبنك للبنوك من خلال:

**1- الإشراف على تنظيم الجهاز المصرفي:** ويقوم البنك المركزي بهذا الدور عن طريق:

- وضع القواعد الخاصة بالتصريح بتأسيس الهيئات المصرفية والوحدات الفرعية.

- وضع القواعد الخاصة بالتنظيم والرقابة على عمليات البنوك .

- دراسة البيانات والمعلومات الواردة من البنوك (رقابة مكتبية).

- القيام بالتفتيش الدوري و الميداني، للوقوف على سلامة المركز المالي للبنوك ومدى التزامها بالضوابط الرقابية الصادرة عن البنك المركزي (رقابة ميدانية).

<sup>1</sup>-حمزة الحاج شودار ، مرجع سابق، ص: 31 ، 33.

القيام بعملية المقاصة بين البنوك *la compensation interbancaire* ، بتسوية الحسابات بين المصارف بواسطة القيود الدفترية، بعد تصفية الصكوك المسحوبة على كل مصرف من هذه المصارف مع قيمة الصكوك الصادرة لصالحه على المصارف الأخرى، و تحديد الرصيد الصافي لكل مصرف .

**2- المقرض الأخير الجهاز المصرفي:** إن أهمية البنك المركزي كبنك للبنوك تتشأ من كونه يُعبر عن المقرض الأخير *le prêteur en dernier ressort* للبنوك التجارية للحصول على السيولة النقدية اللازمة للوفاء بالتزاماتها من طلبات السحب على الودائع، وكذلك لتلبية طلبات المقترضين وأصحاب العجز في التمويل، ويقوم البنك المركزي في هذا الإطار على تمويل البنوك التجارية بما تحتاجه من سيولة ولكن ضمن إطار أهداف السياسة النقدية الموضوعة، وهو في ذلك يلجأ لعدد من الآليات والوسائل من إعادة خصم للأوراق المالية، الإقراض المباشر.

**3- الرقابة على الائتمان المصرفي:** تمثل الرقابة على الائتمان الذي يقدمه الجهاز البنك المركزي، أحد أهم الوظائف التي يقوم بها البنك المركزي، وذلك في إطار التحكم في العرض النقدي المتداول في السوق، وأثره على السياسة النقدية التي يسعى البنك المركزي لتنفيذها، فالبنوك التجارية تعتبر بمثابة الوسيط بين البنك المركزي وجمهور المتعاملين النقدية، وهي أحد أهم القنوات التي يستخدمها البنك المركزي في توجيه وتنفيذ السياسة النقدية الموضوعة.

**الفرع الثاني: ميزانية البنوك المركزية :** تتألف ميزانية البنك المركزي من جانبين هما<sup>1</sup>

**أولاً: جانب الموجودات أو الأصول:** ويضم حقوق البنك المركزي على العالم الخارجي والقطاع الحكومي والمؤسسات المصرفية وتمثل الموجودات استخدامات أموال المصرف.

**ثانياً: جانب المطلوبات أو الخصوم:** ويحتوي على حقوق الدائنين اتجاه موجودات المصرف وتمثل المطلوبات مصادر أموال المصرف ويمكن تصوير ميزانية البنك المركزي في الجدول الافتراض التالي:

<sup>1</sup>- فشار جميلة، *البنك المركزي*، مجلة آفاق العلوم، العدد 3، المجلد 1، ماي 2016، ص ص: 310، 312.

## الفصل الأول:عموميات حول البنوك المركزية والاستقرار المالي

جدول (01):ميزانية البنك المركزي

الموجودات (الأصول)	المطلوبات (الخصوم)
1- الموجودات الأجنبية	1- النقد الاحتياطي(الاحتياطي النقدي) أ - عملة في التداول ب - ودائع المصارف التجارية لدى البنك المركزي ج - ودائع المؤسسات المالية الأخرى لدى البنك المركزي
2- حقوق على الحكومة	2 - الودائع الحكومية
3- حقوق على المصارف التجارية	3- المطلوبات الأجنبية
4- حقوق على المؤسسات المالية الأخرى	4- حسابات رأس المال
5- موجودات أخرى	5- مطلوبات أخرى

المصدر: فشار جميلة، البنك المركزي، مجلة آفاق العلوم، العدد 3، المجلد 1، ماي 2016، ص: 310

يوضح الجدول الافتراضي البنود التي يتضمنها جانبي الميزانية (الموجودات والمطلوبات) والتي تقوم بشرحها كآآتي:

- جانب المطلوبات (مصادر الأموال): ويتألف من البنود الآتية:

**1- النقد الاحتياطي (الاحتياطي النقدي):** ويمثل القاعدة النقدية أو (الأساس النقدي) أو ما يطلق عليه أيضا بالنقود ذات القوة العالية ويتكون من العملة المصدرة ( الأوراق النقدية) و المسكوكات المساعدة خارج الجهاز المصرفي مضاف إليه احتياطات المصارف النقدية أي:

**النقد الاحتياطي =الأساس النقدي= العملة في التداول + احتياطات المصرف النقدية**

ويستطيع البنك المركزي من خلال الاحتياطي النقدي التحكم في سيولة المصارف التجارية وقابليتها الاقراضية و بالتالي في مقدارها على تغيير عرض النقود.

**2- الودائع الحكومية:** بما أن البنك المركزي يحصر تعامله مع الحكومة والمؤسسات المالية الوسيطة ولا يقيم في الغالب علاقة مع القطاع الخاص لهذا فإنه لا يقبل ودائع الأفراد و المشروعات الخاصة والبنك المركزي بصفته الوكيل المالي للحكومة يعهد إليه حفظ حسابات الحكومة ودوائرها وقبول أموالها النقدية في الحسابات الجارية لديه.

**3- المطلوبات الأجنبية:** وتتكون من التزامات البنك المركزي تجاه العالم الخارجي وأهم فقراتها:

أ- المخصص من حقوق السحب الخاصة.

ب - حساب صندوق النقد.

ج - أرصدة اتفاقيات الدفع الثنائية.

4- حسابات رأس المال: وتعكس هذه الفقرة الموارد الذاتية للمصرف المركزي وتشتمل على رأس المال المدفوع و الاحتياطات والبنك المركزي لا يعتمد على رؤوس الأموال الخاصة في تأدية عملياتها النقدية والمالية فالقسم الأكبر من موارد خارجية.

5- المطلوبات الأخرى: وتشمل على المطلوبات غير المصنفة أعلاه.

- جانب الموجودات ( استخدامات الأموال):

1/ الموجودات الأجنبية: وتتكون من

أ- الذهب النقدي الذي تحتفظ به السلطات النقدية كغطاء للعملة أو ضمن موجوداتها.

ب-العملات الأجنبية القابلة للتحويل.

ج - الودائع لدى المصارف الأجنبية،

د - حقوق السحب الخاصة.

هـ - مركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدول.

و - الاستثمارات الأجنبية.

2/ الحقوق على الحكومة: وتشتمل على استنادة الحكومة من البنك لتمويل مصروفاتها سواء ب:

أ- بطريقة مباشرة كمنح السلف النقدية.

ب - أو عن طريق شراء السندات الحكومية و أودنات الخزينة العامة.

وتعكس استثمارات أموال البنك المركزي وتتألف من الفقرات الآتية:

3/ الحقوق على المصارف التجارية: وتمثل الائتمان(القروض) الممنوح من قبل البنك المركزي لهذه البنوك

سواء عن طريق:

أ- السلف المباشرة.



ب - إعادة خصم أصولها المالية كالموجودات المالية الحكومية والأوراق النقدية التجارية.

4/ الحقوق خصم المؤسسات المالية الأخرى: وتشتمل على الائتمان المقدم من طرف البنك المركزي للمصارف الاختصاصية أو ما تعرف أيضا بمصارف التنمية وبنوك الادخار .

### المطلب الرابع: أدوات البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية

#### الفرع الأول: تعريف السياسة النقدية<sup>1</sup>

يمكن تعريف السياسة النقدي بأنها: تنظيم كمية النقود المتوفرة في المجتمع بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، ويعرفها Kent بأنها: إدارة التوسع و الانكماش في حجم النقد لغرض الحصول على أهداف معينة.

وتشمل السياسة النقدية على: جميع القرارات والإجراءات النقدية بصرف النظر عن ما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية، وكذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي. وهناك من عرف السياسة النقدية: بأنها مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة النقد والائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد من أجل تحقيق أهداف معينة.

و يعد مصطلح السياسة النقدية حديثا نسبيا، فقد ظهر في القرن التاسع عشر مع ظهور الأزمات الاقتصادية والحروب، ومع ظهور الأوراق النقدية والمشاكل المتعلقة بها وبغيرها من أمور النقد وخاصة التضخم.

#### الفرع الثاني: أهداف السياسة النقدية

تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر بعضا منها على سبيل المثال:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوطني - دراسة مقارنة . دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2007، ص: 119، 120.

<sup>2</sup> - خبابه عبد الله، الاقتصاد المصرفي " البنوك الإلكترونية - البنوك التجارية - السياسة النقدية "، الطبعة 1، المجلد 1، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، 2008، ص ص: 200، 201.

- 1- التدخل المباشر والفوري في تحديد العرض من النقود وكذا وسائل الائتمان من خلال التأثير في كمية النقود المتداولة عبر مجموعة إجراءات وأدوات، كأن يتدخل البنك المركزي في رفع تكلفة القروض الممنوحة للجهاز المصرفي باستخدامه لآلية سعر الخصم، ورفع نسبة الاحتياطي القانوني المفروض على البنوك التجارية وغيرها من الوسائل المستخدمة .
- 2- التأثير في مستوى القوة الشرائية في الاتجاهين التضخمي والانكماشى بمعنى تحقيق مستويات مقبولة من القوة الشرائية تمتاز بنوع من الاستقرار لتحقيق رضا كل الأطراف الاجتماعية على مستوى الاقتصاد .
- 3- السعي إلى تحقيق أهداف السياسة المتمثلة أساسا في رفع معدلات الإنتاج وتحقيق مستوى مقبول من الاستثمار ضمنا لتحقيق عالي من التشغيل في إطار الاقتصاد .
- 4- مراقبة وحصر كل الظواهر التضخمية في إطار الاقتصاد الوطني، ونقصد بالظواهر التضخمية كل زيادة في كمية النقود المتداولة التي تتسبب في زيادة المستوى العام للأسعار .

### الفرع الثالث: أدوات السياسة النقدية

#### أ- أدوات الغير المباشرة للسياسة النقدية:

يدخل تحت هذا النوع من التقسيم جميع الأدوات النقدية التي تعتمد السلطات النقدية في استخدامها لها على قوى السوق. ويقصد بذلك أن تأثير هذه الأدوات على المتغيرات المختلفة، وكذا توصلها للأهداف المطلوبة منها يتم تحقيقه من خلال السماح لقوى السوق بأن تلعب دورا هاما في هذا الشأن. ويدخل تحت هذا النوع من الأدوات كل من عمليات السوق المفتوحة، وسعر الخصم الاحتياطي الإلزامي، والاحتفاظ بودائع لدى البنك المركزي مقابل عائد، والتعامل في الودائع الحكومية، وبيع وشراء العملات للأجنبية... الخ، إلا أننا في هذه الورقة سنلتزم بالتقسيم الذي أوردته بعض الاتجاهات الصادرة عن صندوق النقد الدولي في هذا الشأن، كما سنكتفي ببيان بعض التفاصيل الخاصة بالأنواع الثلاثة الأولى فقط من الأدوات سالفة الذكر لما لها من صفة الشيع في استخدام وكذا لأهميتها بالنسبة لمتطلبات الموضوع الذي نتعرض له، وهي كالاتي<sup>1</sup>:

<sup>1</sup> حسين كامل فهمي، أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في اقتصاد الاسلامي، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب . جدة - 2006، ص ص: 15، 16.

**1-عمليات السوق المفتوحة:** ويقصد بها القيام البنك المركزي بشراء أو بيع أدوات الخزنة والسندات الحكومية، أو المضمونة من الحكومة، والأوراق المالية بصفة عامة، قصيرة أو طويلة الأجل، سواء مباشرة أو من خلال سوق رأس المال، وذلك بالتعامل مع البنوك والأفراد والشركات.

أما الأهداف المنتظر تحقيقها من جراء استخدام هذه الأداة فتتحدد في بعدين أساسيين هما:

أولاً: التأثير على حجم الاحتياطيات الفائضة لدى البنوك التجارية بالزيادة أو النقص مما يؤثر على كل من حجم الائتمان وحجم المعروض النقدي والطلب على الاستثمار بالشكل الذي يتمشى مع الأهداف الاقتصادية للدولة.

ثانياً: محاولة إيجاد علاقة مستقرة بين سعر الفائدة في كل من السوق النقدي وسوق رأس المال، بحيث يتم تحركهما بطريقة متسقة، سواء بالارتفاع أو الانخفاض، للتأثير على تكلفة منح الائتمان المصرفي وبالتالي على حجم الاستثمار في الدولة.

ثالثاً: محاولة التغلب على أية تقلبات موسمية أو عرضية قصيرة الأجل في حجم المعروض النقدي والنتيجة عن عوامل السوق.

فعلى سبيل المثال إذا واجهت الدولة حالة من حالات التضخم فإن البنك المركزي يستطيع بيع أدوات الخزنة لفترات مختلفة وبسعر فائدة أعلى من السعر السائد في السوق المصرفي (النقدي) فتضطر البنوك إلى رفع سعر الفائدة الدائن على الودائع، وإلا فسيتهجه المودعون إلى شراء أدوات الخزنة بدلاً من إيداع أموالهم لديهم، مما يؤثر على حجم التكاليف وهامش سعر الفائدة لديها مما يضطر إلى سعر الفائدة (المدين) على التسهيلات الائتمانية (القروض) التي تمنحها لعملائها من المستثمرين، فيتأثر بذلك حجم الطلب على الاستثمار سلبياً، ومن ناحية ثانية يمكن للبنك المركزي بيع كميات كبيرة من السندات الحكومية بحيث ينخفض سعرها في سوق رأس المال وبالتالي يرتفع سعر الفائدة عليها ( لوجود علاقة عكسية بين سعر السند ومعدل الفائدة عليه)، في نفس الوقت الذي تتراجع فيه الاحتياطيات الحرة لدى البنوك، وتكون النتائج النهائية المترتبة على هذه الإجراءات كما يلي:

- ارتفاع أسعار الفائدة ( الدائنة) على الودائع لدى البنوك تراجع حجم الاحتياطيات الفائضة، وبالتالي الاحتياطيات الحرة لدى البنوك ( على إثر شرائها لأذون الخزانة أو شراء الأفراد لهذه الأذون خصما من حساباتهم طرف البنوك) فتراجع قدرتها على منع الائتمان.

- تقارب سعر الفائدة على القروض الحكومية أو أذونات الخزانة بأنواعها المختلفة السائدة فيسوق رأس المال مع سعر الفائدة على الودائع لدى البنوك حسب الأجل المختلفة لكل منها.

2-سياسة سعر الخصم<sup>1</sup>: لعل استقرار الفكر الاقتصادي يشير إلى أن تلك الأداة شاع استخدامها في القرن التاسع عشر و أوائل القرن العشرين، غير أنها أصبحت قليلة الأهمية في العصر الحديث والوقت الحاضر، وسعر إعادة الخصم هو ذلك الجزء من الفائدة الذي يتحصل عليه البنك المركزي نتيجة خصم البنوك التجارية لما تملكه من أوراق تجارية سبق خصمها للعملاء، والآن تقوم بإعادة خصمها لدى البنك المركزي، ويطلق عليه أيضا سعر البنك.

ويمكن القول بأن سعر إعادة الخصم هو سعر الفائدة الذي تقتض بموجبه البنوك التجارية من البنك المركزي، وعندما يغير البنك المركزي سعر الخصم فإنه يغير من عرض النقود، فإذا كان الهدف هو التوسع في عرض النقود فإن البنك المركزي يخفض سعر الخصم، وبذلك يشجع البنوك على الاقتراض منه و إذا تم ذلك فإن القاعدة النقدية وبالتالي عرض النقود يزيدان، وإذا كان الهدف هو تخفيض عرض النقود فإن البنك المركزي يزيد من سعر الخصم، وهذا ما يعوق قدرة البنوك التجارية على الاقتراض منه وهكذا فإنه بتغيير سعر الخصم يتوفر للبنوك حافز لتغيير اقتراضها من البنك المركزي ولذلك تتغير القاعدة النقدية وعرض النقود، وهناك علاقة سعر إعادة الخصم وسعر الفائدة على القروض التي تمنح البنوك لعملائها، وكلما ارتفع سعر إعادة الخصم كلما زاد سعر الفائدة على القروض حتى تستطيع أن تقوم البنوك بإقراض أموالها وتحقيق هامش ربح معقول لأنها تقتض من البنك المركزي نظير الأوراق التجارية التي تحصل عليها من العملاء، ويتميز سعر إعادة الخصم بأنه يكفل للبنوك الحصول على أموال في أي وقت وبتكلفة منخفضة وبتكلفة منخفضة عن الوسائل الأخرى، ومن ناحية أخرى تمكن أداة سعر إعادة الخصم البنوك من تعديل الرصيد الاحتياطي الخاص بها لدى البنك المركزي بسرعة وفعالية، وتقوم بدور مكمل لسياسة السوق المفتوحة.

<sup>1</sup>-عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك (الأساسيات والمستحدثات)، الدار الجامعية للنشر، الطبعة الأولى، 2009، ص 281 ، 282.

**3- تغير نسبة الاحتياطي الإلزامي:** تتبلور فكرة تغيير نسبة الاحتياطي كأداة للسياسة النقدية في مطالبة السلطات النقدية للبنوك التجارية بالاحتفاظ بقدر من النقود الحاضرة لدى البنك المركزي بدون مقابل. ويتحدد هذا القدر بصفة أساسية معينة من إجمال أرصدة الودائع تحت الطلب التي يحتفظ بها العملاء لدى البنك التجاري، وقد يتسع ذلك القدر ليشمل نسبة إضافية من أرصدة الحسابات والودائع لأجل لدى هذه البنوك، وتأتي مقدرة البنك المركزي في التحكم في حجم الائتمان وإدارة السياسة النقدية باستخدام هذه الأداة عن طريق تغيير نسبة الاحتياطي رفعا (أو خفضا) بما يؤدي إلى نقص (أو زيادة) حجم الاحتياطيات الفائضة لدى البنوك التجارية، وبالتالي إلى نقص (أو زيادة) قدرة هذه البنوك على الإقراض ومنح التسهيلات الائتمانية فيتأثر بذلك الطلب على القروض بغرض الاستثمار فعلى سبيل المثال يترتب على تعمد البنك المركزي رفع نسبة الاحتياطي على الحسابات الجارية تغير قدرة البنوك التجارية على استغلال أرصدة هذه الحسابات، وهي أرصدة غير مكلفة بطبيعتها، في تحقيق الإيرادات السهلة. كما أن رفع نسبة الاحتياطي على الحسابات الاستثمارية يؤدي هو الآخر إلى زيادة التكلفة على البنوك لضياح فرصة تحقيق أرباح كان من الممكن تحقيقها، ويؤدي ذلك في مجموعة إلى تأثر حجم التكاليف لدى البنوك بصفة عامة واضطرارها إما إلى رفع سعر الفائدة المدينة على القروض الممنوحة للمستثمرين، أو إلى خفض سعر الفائدة الدائنة على الودائع المحتفظ بها لديها، ويؤثر ذلك كله على حجم المتغيرات الكلية في الدولة كالاستثمار والادخار.

### ب - أدوات المباشرة للسياسة النقدية<sup>1</sup>:

يطلق عليها الأدوات الكيفية أو الاختيارية أو الانتقائية، كونها لا تتجه إلى التأثير في مقادير الائتمان، وإنما تستهدف التأثير في نوع الائتمان ووجهته بقصد توجيه بعض الأنشطة الاقتصادية:

- سياسة توجيه الائتمان.

- تحديد هامش الضمان ويعرف هامش الضمان على انه الفرق بين القيمة السوقية للسندات والحد الأعلى لقيمة القرض من هذه السندات.

<sup>1</sup> - ايهاب احمد فاضل، دور السياسة النقدية في المؤشر التجمعي للاستقرار المصرفي في العراق ، مجلة الدراسات محاسبية و مالية JAFS ، المعهد العالي للدراسات الحاسبية والمالية، المجلد 14 ، العدد 49 ، 2019 ، ص: 81.

- الإقناع الأدبي.

- تنظيم الائتمان الممنوح لغرض البناء.

- التعليمات والتوجيهات.

المطلب الخامس: استقلالية البنوك المركزية:

الفرع الأول: نشأة وتطور استقلالية البنك المركزي:<sup>1</sup>

عرفت علاقة البنوك المركزية والحكومات تطورا وذلك راجع إلى تطور الاقتصاد، فاستقلت البنوك عن السلطة التنفيذية عندما تطورت وظائف البنوك تجاوزت إصدار النقود لتصل إلى المحافظة على توازن للاقتصاد .

وتعود نشأة البنوك المركزية إلى رأس مال خاص إضافة إلى فكر الاقتصادي السائد آنذاك و القائم على مبدأ الحرية الاقتصادية الذي يقضي بعدم دخول الدولة في شؤون البنوك إلى أن جاءت أزمة الكساد التي نجم عنها بطالة وتدهور الاقتصاد و أفطرت الحكومات على تأميم البنوك المركزية مثل بنك "كوبنهاجن" الدنمارك 1936، وأصبح بذلك أداة تنفيذ السياسة النقدية وهذا ما طور البنوك المركزية فمنها ما تكون فيه البنك يعمل كمستشار ومنفذ للسياسة ويجب أن تكون العلاقة بين البنوك المركزية والحكومات مبنية على التشاور والتنسيق بين الطرفين.

الفرع الثاني: مفهوم استقلالية البنك المركزي

الاستقلالية حرفيا تعني التحرر من تأثير أو رقابة الآخرين و بتطبيق ذلك على البنك المركزي يمكن القول "أنها تعني تحرره من تأثير و توجيه و رقابة يره من المؤسسات التشريعية أو التنفيذية في الدولة لذلك قد يفهم من مصطلح الاستقلالية انه يعي الاستقلال التام للبنوك المركزية عن الحكومة في كل شيء سواء من ناحية إدارة السياسة النقدية و الائتمانية أو الهيكل التنظيمي غير أن هذا التعبير لا

<sup>1</sup>- نيلي مصطفى، أثر استقلالية البنك المركزي فعالية السياسة النقدية في الجزائر، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات دكتوراه، الطور الثالث، في ميدان علوم اقتصادية وعلوم تجارية وعلوم التسيير، فرع العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة الجزائر، 2021، 2022، ص 21، 22.

يعني الانفصال التام بين الحكومة و البنك المركزي نظرا لان هذا الأخير ليس سوى مؤسسة تعمل في الإطار المؤسسي للدولة لكنه يعني أن تكون قراراتها و خصوصا فيما يتعلق بالسياسة النقدية و الائتمانية مستقلة و أن تكون هذه السياسة متسقة إلى حد كبير مع السياسة الاقتصادية للدولة و أن تتولى تحديد و صياغة السياسة النقدية، و على ذا الأساس يمكن التمييز بين مفهومين:<sup>1</sup>

- المفهوم الأول: يتمثل في عزل السياسة النقدية عن الضغط السياسي اليومي المستمر و ذلك من خلال تعيين نوع من القواعد للسياسة النقدية يتوجب إتباعها. في الماضي كانت قاعدة الذهب هي الممثلة لهذا النوع من القواعد إنما في ظل الغياب الحالي لمثل هذه القواعد ظهرت اتجاهات عديدة، مما أثار الألباق الاقتصادي و النقدي من خلال الحوار الدائر منذ وقت طويل حول قضية القواعد حتى لو كانت تحد من حرية البنك المركزي في التصرف عند إدارته للسياسة النقدية، إلا انه يضمن عدم وجود أي تدخل أو ضغوط من قبل السلطة السياسية أي أن هذه القواعد تضمن له نوعا من الاستقلال عن السلطة النقدية.

- المفهوم الثاني: يتمثل في منح البنك المركزي الاستقلال الكامل في إدارة السياسة النقدية من خلال عزله عن أية ضغوط سياسية من قبل السلطة التنفيذية، و من خلال منحه حرية تصرف كاملة في وضع و تنفيذ السياسة النقدية و بما لا يسمح بتسخيرها كأداة لتمويل العجز في الميزانية العامة، و هو ما يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع التضخم، كما أن استقلالية البنك المركزي ترتبط طبيعة السياسة النقدية، فبقدر ما تكون قريبة بهدف استقرار الأسعار بقدر ما تكون مستقلة و عندما تكلف بأهداف أخرى فان ذلك يحد من استقلاليته لان العمل على تحقيق هذه الأهداف يمكن أن يعيق السلطة النقدية في تحقيق هدفها الرئيسي.

### الفرع الثالث: أسباب استقلالية البنوك المركزية:<sup>2</sup>

من أهم الأسباب الرئيسية التي أدت إلى المناداة باستقلالية البنوك المركزية ما يلي :

<sup>1</sup> - سهام محمد السويدي، استقلالية البنوك المركزية ودورها في فعالية السياسة النقدية في الدول العربية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، كلية التجارة، جامعة أسيوط، 2010، ص ص 24، 26 .

<sup>2</sup> - خلف محمد حمد الجبوري، دور استقلالية البنوك المركزية في تحقيق أهداف السياسة النقدية مع الإشارة إلى التجربة العراقية في ضوء قانون البنك المركزي العراقي رقم 52 سنة 2004، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة تكريت، للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 70، العدد 23، ص ص 74، 75.

- سعي الحكومات للسيطرة على البنوك المركزية لتوجيه السياسة النقدية بما يخدم سياستها المالية و الاقتصادية من خلال تطبيق السياسات النقدية التي تساهم في التضخم و تخدم الموازنة العامة كالإصدار النقدي بدون مقابل.

- عدم فعالية وكفاءة السياسة النقدية خصوصا في مجال مكافحة التضخم في بعض الدول نتيجة لتدخل الحكومة بدرجة كبيرة في رسم السياسة النقدية إذ أظهرت نتائج بعض الدراسات أن هناك علاقة بين استقلالية البنك المركزي وخفض معدلات التضخم دون التأثير السلبي على معدلات النمو ، وهذه الدراسات نادى بضرورة استقلالية البنك المركزي.

- تأثير الاقتصاد السياسي على السياسة النقدية وهذا يظهر من خلال تأثير نتائج الانتخابات على الوضع الاقتصادي قبل وأثناء الانتخابات والهدف منه إحداث رواج اقتصادي قبل الانتخابات وأن كان قصير المدى لحين نجاحهم في الانتخابات وهذا ما يسمى بالدورة السياسية للنشاط الاقتصادي.

- إن استقلالية البنوك المركزية عن الحكومة تجعله لا يخضع لها، وذلك في حالة طلبها أو إلحاحها على الإصدار النقدي الفائض لأن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار (زيادة التضخم) داخل إقليم الدولة .

### رابعا: معايير استقلالية البنك المركزي:

هناك مجموعة من المعايير التي من خلالها يمكن تقدير درجة استقلالية أي بنك مركزي يمكن حصرها فيما يلي:<sup>1</sup>

- شروط تعيين و إنهاء خدمات محافظ السلطة النقدية.

- مدى انفراد البنك المركزي في وضع السياسة النقدية و صياغتها.

- أهداف البنك المركزي و أهمية هدف استقرار الأسعار بينها.

- حدود إقراض لـبنك المركزي للخزينة العامة.

<sup>1</sup> - بناي فتيحة، علاقة استقلالية البنك المركزي بفعالية السياسة النقدية، معارف مجلة علمية، قسم العلوم الاقتصادية، العدد 22، جوان 2017 ، ص ص: 66، 67.



خامسا: الاستقلالية البنوك المركزية بين التأييد و المعارضة<sup>1</sup>

على الرغم من أن فكرة استقلالية البنوك المركزية قد لاقت تأييدا كبيرا وخصوصا من قبل السلطات المسؤولة عن البنوك المركزية، إلا أن هناك بعض الآراء المعارضة لاستقلالية البنوك المركزية، تتمثل فيما يلي:

1- الآراء المؤيدة:

الحجة الأساسية التي تطرح بشأن استقلال البنوك المركزية هي أن مصداقية السياسة النقدية، وبالتالي قدرتها على التحقيق والإبقاء على استقرار طويل الأجل للأسعار مع حد أدنى من التكاليف الاقتصادية الحقيقية، سوف تتحسن إذا كانت صياغة السياسة النقدية في أيدي مسؤولين بعيدين عن السياسة يكون باستطاعتهم النظر إلى المدى البعيد.

2- الآراء المعارضة:

يرى بعض الاقتصاديين أن ثمة مزايا لوجود سلطة نقدية مستقلة يمكن أن يقال أنها أجدر بالثقة في ممارسة حرية التقدير في السياسة النقدية، ولكن هذا الرأي لا يحظى بموافقة عامة.

إذ إن فكرة قيام مسؤولي البنوك المركزية غير المنتخبين بتحديد عنصر أساي في السياسة الاقتصادية ينظر إليها أحيانا على أنها تنافي لمبادئ الديمقراطية ويتجاهل هذا الرأي حقيقة أن أي بنك مركزي لا يكون مستقلا تماما عن الحكومة، إذ يوجد تماما عدد من القنوات الرسمية وغير الرسمية تستطيع الحكومة من خلالها التأثير على السياسة النقدية، كما تستطيع الحكومات دائما في الحالات القصوى تغيير النظم الأساسية للمصارف المركزية، ومن الاعتراضات الأخرى التي تطرح أحيانا التكاليف المحتملة للخلافات التي قد تحدث بين سياسة مستقلة للنقد ومجالات السياسة الأخرى. و خاصة سياسات الضرائب وأسعار الصرف. و من أوجه القلق الأساسية أهمية استقلال البنوك المركزية أنها قد لا تقوم بالفعل بتحسين الأداء في مجال التضخم في الأجل الطويل، فما دامت البنوك المركزية بواعثها وأهدافها الداخلية الخاصة، فإنها قد تتعارض مع انتهاج سياسة نقدية غير تضخمية.

<sup>1</sup> - زكريا الدوري، د، يسرى السامرائي، مرجع سابق، ص: 119، 120.

### تاسعا : الآثار الاقتصادية لاستقلالية البنوك المركزية :

لقد أُجريت العديد من الدراسات الاقتصادية التي تبحث في طبيعة وتحديد مستوى العالقة بين درجة استقلالية البنوك المركزية وبعض المتغيرات الاقتصادي مثل التضخم والنتاج المحلي الإجمالي وعجز الموازنة العامة وسعر الصرف بهدف تحقيق الاستقرار النقدي، والذي نعني به بأنه الحالة التي تبقى فيها هذه المتغيرات عند مستويات ضئيلة من التقلبات التي لا ينجم عنها صدمات حادة وفيما يلي سنتعرض لطبيعة العالقة التي تربط بين استقلالية البنوك المركزية وهذه المتغيرات الاقتصادية<sup>1</sup>:

**1- العالقة بين درجة الاستقلالية و التضخم:** للتضخم العديد من الآثار السلبية أهمها إعادة التوزيع لصالح الطبقات الغنية على حساب الطبقات الفقيرة، فضالً عن تعميقه لحالات عدم الاطمئنان في بيئة الأعمال، مما يترتب عليه تراجع أداء المنتجين والمستثمرين، وتأسيسا على ذلك فإن على الدول تبني سياسة استهداف التضخم من خلال بنوكها المركزية، من خلال تبني السلطة النقدية ممثلة في البنك المركزي بتحديد معدل التضخم في المستقبل والعمل على الوصول إليه باستخدام الأدوات التي توفرها السياسة النقدية، وحتى نضمن التطبيق الصحيح لسياسة استهداف التضخم ينبغي التأكد من تهيئة الظروف الملائمة في الاقتصاد والتي يمكن أن نرصدها في العوامل الآتية :

- منح البنك المركزي الاستقلالية التامة في تطبيق هذه السياسة.

- حرية اختيار البنك المركزي لأدوات السياسة النقدية الملائمة لتحقيق أهدافه.

- تطبيق الشفافية في اختيار السياسات المستخدمة.

ولقد أُجريت العديد من الدراسات الاقتصادية، كما ذكرنا، والتي تبحث في العالقة بين درجة استقلالية البنوك المركزية ومعدلات التضخم، وأوضحت هذه الدراسات في مضمونها أنه إذا كان البنك المركزي مستقل وبعيد عن الضغوط السياسية من جانب الحكومة أو البرلمان فإن السياسة النقدية التي يتبعها البنك المركزي سوف تؤدي إلى انخفاض معدلات التضخم وتعمل على استقرار مستويات الأسعار.

<sup>1</sup> - أحمد محي الدين محمد، أثر استقلالية البنوك المركزية على استهداف التضخم مع الإشارة إلى مصر، كلية الدراسات الاقتصادية و العلوم السياسية، 2019، ص ص: 39،38.

2- العلاقة بين درجة الاستقلالية والنتاج المحلي الإجمالي: بالنسبة للعلاقة بين درجة الاستقلالية والنتاج المحلي الإجمالي فإن الدراسات التي اهتمت بقياسا بالدراسات التي اهتمت بالعلاقة بين درجة الاستقلالية و التضخم. ومن بهذه العالقة عددها قليل الدراسات التي اهتمت بالعلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي ودرجة الاستقلالية ، هي التي قام بها كل من ( Summers & Delong ) والتي أجريت في عدد من الدول الصناعية خلال الفترة 1955 - 1990، وأثبتت الدراسة أن هناك علاقة طردية بين درجة استقلالية البنوك المركزية ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ليس هذا فحسب بل أظهرت الدراسة أنه كلما زدت استقلالية البنك المركزي بدرجة واحدة، ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 4.0 % سنوي.

3-العلاقة بين الاستقلالية درجة وعجز الموازنة العامة: لقياس العلاقة بين درجة الاستقلالية وعجز الموازنة العامة، تشير الدراسة الكمية التي قام بها كل من Parkin & Bad عن استقلالية البنوك المركزية وعجز الموازونات العامة في 12 دولة صناعية أن هناك عالقة عكسية بين درجة استقلالية البنوك المركزية ونسبة عجز الموازنة العامة، بمعنى أنه كلما زادت درجة استقلالية البنوك المركزية انخفضت نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي. وقد أظهرت نتائج تلك الدراسة في كل من ألمانيا وسويسرا والتي تتمتع بنوكه المركزية بأعلى درجة من الاستقلالية أنه خلال الفترة 1955-1983، كانت نسبة عجز الموازنة تقريبا العكس من الدول التي تتمتع بنوكها العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغت صفر ، على المركزية بدرجة أقل من الاستقلالية والتي أظهرت نتائج الدراسة فيها أن نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي كانت سالبة، وهذا مفاده أن البنوك المركزية ذات الدرجة العالية من الاستقلالية تستطيع أن تقاوم طلبات الحكومة لتمويل عجز الموازنة بإصدار المزيد من النقد أو بيع المزيد من السندات الحكومية و أدونات الخزينة، بينما لا تستطيع البنوك المركزية ذات الدرجة المنخفضة الاستقلالية من تحقيق ذلك.

4-العلاقة بين استقلالية البنك المركزي وسعر الصرف : يعد سعر الصرف من المتغيرات الاقتصادية التي لها عالقة وثيقة ومؤثرة بالناتج والتضخم، حيث هناك استجابة طويلة الأجل وقصيرة الأجل لثر سعر الصرف على الناتج والتضخم، وتؤكد إحدى الدراسات أن الآثار الناجمة عن انخفاض سعر الصرف تؤدي في الفترة القصيرة إلى ارتفاع معدل التضخم والعكس صحيح .

ويتأثر سعر الصرف بعوامل سياسية واقتصادية متعددة من بين ويتأثر سعر الصرف بعوامل سياسية واقتصادية متعددة من بينها درجة استقلالية البنوك المركزية، حيث ظهرت محاولات للربط بينها وبين سياسة سعر الصرف، ولا سيما فيما يخص نظام سعر الصرف الموعوم (الحر)، فكلما كان البنك المركزي يتمتع بدرجة عالية من الاستقلالية فإنه يكون أكثر تأثيراً أو فاعلية في تحديد أسعار الصرف الملائمة.

بينما اشترك الحكومة مع البنك المركزي في تحديد سياسة سعر الصرف ستؤدي إلى حدوث الاختلاف والتناقض بين أهداف سعر الصرف وبين الأهداف النقدية الأخرى التي يسعى كل من البنك المركزي والحكومة لتحقيقها، لا سيما عند حدوث الأزمات المفاجئة وسيكون تدخل البنك المركزي لمعالجة الموقف غير مؤثر، بسبب اشتراك السلطة السياسية والتنفيذية وتدخلها في مهام سياسة سعر الصرف للبنك المركزي، والواقع أن مثل هذا الرأي فيه كثير من البالغة والتطرف، لأنه حتى في الدول التي تتمتع بنوكها المركزية بدرجات عالية من الاستقلال، فإن عملية تحديد نظام وآلية سعر الصرف الملائم تكون تحت رقابة الحكومة نظراً لأن تخفيض قيمة العملة في الدول النامية لا تلقي قبولا عاما لما لها من آثار توزيعية ضارة.

**5- العلاقة بين استقلالية البنك المركزي والدين العام:** هناك عالقة وثيقة بين الدين العام واستقلالية البنوك المركزية، ونظراً لتلك الأهمية فغالبا تكون هناك إدارة خاصة بالدين العام مهمتها، وضع إستراتيجية لإدارة الدين الحكومي لتوفير مصادر التمويل الحكومي مع الأخذ في الاعتبار مخاطر وتكلفة هذا الدين و يمثل الدين العام قيادا على الاستقلالية الفعلية للبنك المركزي خصوصا عندما يصل الدين العام إلى مستوى من الارتفاع يصعب تحمل أعبائه، ورغم أن الدين العام الداخلي هو اختصاص أصيل لوزارة المالية إلا أن هذا لا يعفي البنك المركزي من ارتباطه أو إشرافه على إدارة الدين العام (بشقيه الداخلي والخارجي) من عدة نواحي، خاصة مع ضعف وجود أسواق مالية متطورة .

### المبحث الثاني: الإطار النظري للاستقرار المالي:

إن الاستقرار المالي من أهم المواضيع التي أصبحت في الوقت الراهن حيث أنه يسعى لتحقيق البنوك والحفاظ عليه بالاعتماد على طرق صحيحة وسليمة في أداء مهامها.

المطلب الأول: ماهية الاستقرار المالي:

الفرع الأول: تعريف الاستقرار المالي:<sup>1</sup>

يعرف الاستقرار المالي على أنه "الحرص على عدم دخول عناصر النظام المالي في سلسلة من الاختلالات الدورية التي تهدد الفعالية الاقتصادية، لأن الاستقرار المالي هو شرط ضروري ضمن الميكانيزمات الاقتصادية بغرض تقييم تحديد إدارة المخاطر المالية من أجل الفعالية الاقتصادية.

كما عرف البنك المركزي الألماني الاستقرار المالي بأنه "حالة التوازن التي يتمكن بمؤداها النظام المالي من القيام بوظائفه الاقتصادية الأساسية والتي تتمثل في تخصيص الموارد الاقتصادية وموازنة المخاطر وتسوية المدفوعات بالكفاءة اللازمة، والقدرة على الاستمرار في أداء هذه الوظائف بصورة مناسبة حتى مع وجود بعض الصدمات أو الأزمات أو الحالات التي تستلزم تغييرات هيكلية كبيرة.

أما عن تعريف الاستقرار المالي من وجهة نظر بعض البنوك المركزية فهي موضحة في تعريفي كل من BCE و FED وذلك كما يلي:

- فحسب البنك المركزي الأوروبي BCE فإن الاستقرار المالي يتحقق عندما تتمكن المؤسسات المالية من الصمود أمام الصدمات و الاختلالات المالية التي من شأنها التأثير على كفاءة عملية توزيع المدخرات على الفرص الاستثمارية ذات الربحية.

- أما الاحتياطي الفدرالي الأمريكي FED فيقر بإنعدام الاستقرار المالي هو الحالة التي تتسم بوقوع ثلاثة ظواهر رئيسية متتالية تتمثل في انحراف أسعار مجموعة من الأوراق المالية الأكثر أهمية عن أسعارها التي تتلاءم مع مقومات التحليل الأساسي للمؤسسات المالية المصدرة لهذه الأوراق وحدوث تشوه في اتجاهات الائتمان على المستوى المحلي والعالمي وهو ما يؤدي إلى تركيز الائتمان وتزايد احتمالات المخاطر المتعلقة بعدم القدرة على السداد، والانحراف الفعلي أو المحتمل لمستويات الإنفاق على المستوى التوازني بما يقلص فرص النمو الاقتصادي<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - سنوساوي فاطمه، بوشامة مصطفى، تعزيز الاستقرار المالي في الجزائر على ضوء اتفاقية بازل 03 ، مجلة الإبداع، العدد 01 ، المجلد 12 ، 2022، ص: 208.

<sup>2</sup> - آسيا بن داية ، أسماء سفاري، الاستقرار المالي بين وقع الأزمة المالية العالمية و ضغط معايير بال الدولية - أي دور للبنوك المركزية ، BCE و FED نموذجا ، مجلة مخبر المحاسبة المالية، الجباية و التامين، المجلد 7، العدد2، جوان2020، ص ص: 581 ، 582.

## الفصل الأول: عموميات حول البنوك المركزية والاستقرار المالي

و يمكن اعتبار النظام المالي مستقرا إذا اتسم بالإمكانات التالية<sup>1</sup>:

- تقييم المخاطر المالية و تسعيرها و تحديدها و إدارتها.

- استمرار القدرة على أداء هذه الوظائف الأساسية حتى مع التعرض للصدمات الخارجية أو في حال تراكم الاختلالات .

- الاستقرار المالي لا يقتضي أن تعمل عناصر النظام المالي بأقصى طاقاتها أو اقل من ذلك في كل الأوقات و إنما النظام المالي المستقر هو النظام<sup>2</sup>:

- القادر على الحد من الاختلالات و تسويتها بعدة سبل منها آليات التصحيح الذاتي .

- الذي يجعل عملة البلد نقود الثقة قادرة على القيام بدورها كأداة للتعاملات ووحدة للحساب و أداة لاختزان القيمة حيث تتداخل سمات الاستقرار المالي و الاستقرار النقدي.

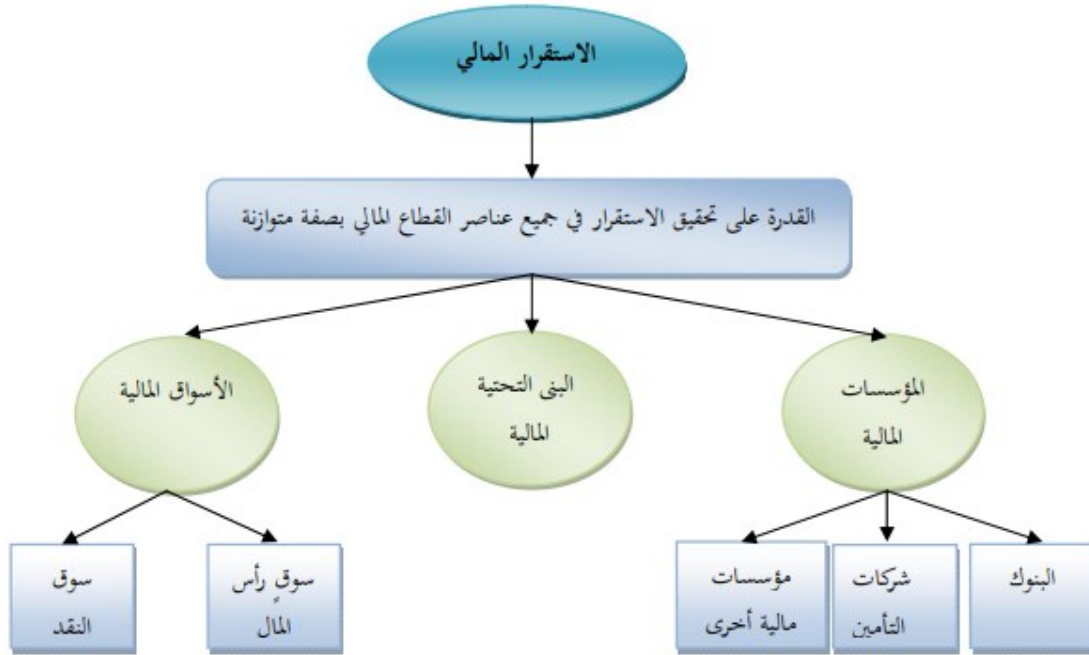
- إذا لم يتوقع تأثر النشاط الاقتصادي بالاختلالات.

-ويمكن إعطاء مخطط تعريفي للاستقرار المالي كما هو موضح في الشكل التالي:

<sup>1</sup> - زيتوني كمال، خباية عبد الله، أثر صدمات محددات الاستقرار المالي على مؤشرات الأزمات المالية الدولية خلال الفترة (1980-2014) دراسة حالة الجزائر، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية ، الطبع 1، المجلد 7، 2013، ص:200.

<sup>2</sup> - بن شيخ عبد الرحمان، دور سياسات الاستقرار المالي في تحسين الأداء و التطور الاقتصادي، المركز الجامعي، العدد الثامن عشر، جوان 2017، ص: 279.

الشكل رقم (01): تعريف الاستقرار المالي



المصدر: فاطمة الزهراء مغدورا، عماد معوشي، الشمول المالي كآلية لتعزيز الاستقرار المالي في الدول العربية، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 6، العدد 2، 2022، ص 175.

### الفرع الثاني: أهمية الاستقرار المالي<sup>1</sup>:

تتمثل أهمية الاستقرار المالي في النقاط التالية:

- إمكانية تحديد مواطن الضعف المحتملة في وقت مبكر قبل حدوث انخفاض الأسعار في الأسواق، ومشاكل داخل المؤسسات أو حالات اهتزاز البنية التحتية المالية.
- تشجيع اعتماد سياسات وقائية وسياسات علاجية في الوقت المناسب لتفادي عدم الاستقرار.
- استعادة الاستقرار إلى النظام في حالة فشل التدابير الوقائية والعلاجية.
- ارتباط الاستقرار المالي بالنمو الاقتصادي وذلك للحفاظ على توازن الاقتصاد العالمي.
- تأثير النظم المالية المضطربة على استقرار الاقتصاد العالمي.

<sup>1</sup> - فاطمة الزهراء مغدورا، عماد معوشي، الشمول المالي كآلية إستراتيجية لتعزيز الاستقرار المالي في الدول العربية، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، 2022،، مخبر الاقتصاد التطبيقي في التنمية، 2022/09/15، ص: 175، 176.

- يعد الاستقرار المالي شرط حيوي للنمو الاقتصادي مع إمكانية تحمل الصدمات و يتكون من عناصر عمل مترابطة وتطورية.

### الفرع الثالث: أهداف الاستقرار المالي:<sup>1</sup>

يهدف الإطار العام لوضع سياسات الاستقرار المالي إلى تحقيق عدة أهداف من أهمها:

- الوصول إلى قطاع مالي فعال يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي المرتفع والمستدام و تتناسب مؤشرات الأداء به مع المؤشرات الاقتصادية الكلية و تعمل فيه الأسواق المالية بكفاءة مع الالتزام بالقواعد الاحترازية لتعاملات المؤسسات المالية بها و تتحقق من خلاله الرقابة على المؤسسات المالية و يتمتع ببنية ذات كفاءة عالية تحظى بثقة المتعاملين.

- تمكين صانعي السياسات و متخذي القرارات من الوقوف على مواطن الضعف المحتملة في وقت مبكر قبل حدوث انفجار فقاعة سعرية يترتب عليها تصحيح جبري للأسعار القائمة للأصول بشقيها العيني و المالي أو قد يترتب على دورة الأعمال حدوث تصحيحات ذاتية من شأنها أن تسفر عن انخفاضات مفاجئة و كبيرة في الأسعار يترتب عليها حدوث مشاكل داخل المؤسسات المالية أو حالات توقف في البنية التحتية المالية .

- تشجيع اعتماد سياسات وقائية و أخرى علاجية في الوقت المناسب لتفادي عدم الاستقرار المالي مع تعزيز القدرة على استعادة الاستقرار إلى النظام المالي في حالة فشل التدابير الوقائية و العلاجية في الحد من إمكانية انتقال آثار الصدمات من القطاع المالي للقطاع الحقيقي و العكس.

### المطلب الثاني: أبعاد الاستقرار المالي:<sup>2</sup>

يمكن تقسيم أبعاد الاستقرار المالي إلى ثلاث أبعاد مترابطة و هي:

<sup>1</sup> - عمامرة ياسمينة، هادفي تركية، دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار المالي بضمان السلامة المالية -دراسة حالة الجزائر- ،مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 04، العدد 02، 2020، ص:39.

<sup>2</sup> - خالد صبيح الهادي تهامي، نهى محمود اشرف محمد زيتون ، تأثير الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي لفئات المجتمع الدور المعدل للتحوّل الرقمي ، مجلة البحوث التجارية،كلية التجارة ، المجلد الرابع والأربعون، العدد الرابع أكتوبر، 2022، ص ص:405 - 406.



### 1- تغطية النفقات ووجود بعض الأموال المدخرة:

و يتمثل هذا البعد في مدى حصول الفرد على دخل مناسب لتلبية احتياجاته الأساسية أو سداد الالتزامات و تغطية النفقات غير المعتادة و تخصيص جزء من الدخل للادخار و يحتوى هذا البعد على الأبعاد الفرعية التالية:

- القدرة على تغطية النفقات.

- وجود مستويات ديون يمكن التحكم فيها القدرة على الوفاء بالديون.

- القدرة على تحمل إضافات أو التزامات صغيرة.

و يتضح أن هذا البعد يعني أن الفرد يكون في وضع مالي جيد يجعله قادرا على تغطية نفقاته الأساسية و تخصيص بعض الأموال لاتخاذ قرارات مالية للإنفاق على المدى القصير و التخطيط لقرارات مالية على المدى البعيد.

### 2- التحكم في الأمور المالية :

و يتمثل هذا البعد في الشعور بالتحكم في الأمور المالية و السيطرة عليها و يتضمن هذا البعد البعدين التاليين:

- السيطرة على الوضع المالي.

- وضع و متابعة الأهداف للإنفاق في المستقبل و التخطيط للحياة.

أي أن الاستقرار المالي للأفراد يرتبط بمدى تمتع الأشخاص بشعور الاستقلال المالي أو أنهم قادرون على ممارسة سيطرتهم المالية و الإجراءات المالية اللازمة و التي تتضح من نسبة الدين إلى الدخل و المواقف المالية أو الضغوط الخارجية التي تؤكد على الاقتراض.

### 3- الشعور بالأمان المالي :

و يتمثل هذا البعد في الطريقة التي يشعر فيها الفرد بالأمان حيال وضعة المالي و الذي يتمثل في بعدين فرعيين:

- قلق مالي محدود

- الرضا عن الوضع المالي .

**المطلب الثالث: التحديات والإجراءات التي تواجه تحقيق الاستقرار المالي**

**الفرع الأول: التحديات التي تواجه تحقيق الاستقرار المالي:**

يواجه تحقيق الاستقرار المالي مجموعة من التحديات منها متعلق بطبيعة عمل مكونات النظام المالي، ومنها ما هو متعلق بالبيئة الخارجية المحلية ومنها ما هو متعلق بالبيئة الخارجية كأن تنتقل أزمة من دولة لأخرى<sup>1</sup>:

**1- تراجع الشفافية:** يعتبر غياب الشفافية من بين أهم الأسباب وراء العديد من الأزمات المالية نتيجة عدم توافر المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار الاستثماري السليم و العدالة و الموضوعية في تسعير الأصول و الحد من التأثيرات السلبية للممارسات غير المشروعة من جانب المسؤولين بالمؤسسات في ضوء ما يتاح لهم من معلومات لا تتاح للمستثمرين الآخرين كما يسهم التشابك بين مختلف الأنشطة الاقتصادية في جعل النظم المالية أكثر عرضة لعدوى الأزمات و في ظل التأثيرات المتبادلة بين مكونات القطاع المالي و كون حدوث أي اختلال بأحد هذه المكونات ينعكس بصورة مباشرة و غير مباشرة في أداء المكونات الأخرى فان عدم الكشف عن الاختلال نتيجة التعتيم و عدم الشفافية أو إظهار البيانات بصورة غير حقيقية أو مضللة يمثل تحديا أمام تحقيق الاستقرار المالي أو إظهار البيانات بصورة غير حقيقية أو مضللة يمثل تحديا أمام تحقيق الاستقرار المالي و لا يمكن المسؤولين من معرفة المخاطر المحتملة بصورة صحيحة و بالتالي لا يتم اتخاذ الإجراءات الاحترازية المناسبة للتعامل معها حال حدوثها .

**2-زيادة درجة التوسع و التعقيد بالنظام المالي:** أدت زيادة درجة التوسع و التعقيد بالنظام المالي فيما يتعلق بالآليات و الأدوات المالية المتداولة و تنوع الأنشطة و المخاطر المرتبطة بها إلى صعوبة مواكبة التطورات في أسعار الأصول المالية المتداولة و خاصة في ظل التوسع الكبير في حجم هذه الأصول في العديد من الاقتصاديات المتقدمة ليشكل أكثر من ضعف إجمالي الناتج المحلي السنوي في بعض

<sup>1</sup>- أحمد شفيق الشاذلي، مرجع سابق، ص ص: 20، 22.

الأحيان، و على الرغم من أن هذا التطور في الأدوات و إلا لبت المالية قد أدى إلى تعزيز الكفاءة الاقتصادية و عزز من عمق النظم المالية إلا أنها أسفرت عن نشوء أنواع جديدة من المخاطر مثلت تحديا أمام تحقيق الاستقرار المالي في ضوء تسارع وتيرة حدوثها و تغييرها بما يصعب معه متابعتها و قياسها و التحوط ضد تداعياتها في بعض الأحيان .

**3-زيادة مستويات تطور و ديناميكية الأسواق:** تعد زيادة درجة ديناميكية السوق ظاهرة صحية في الاقتصاديات; حيث تؤدي إلى سرعة انتقال اثر استخدام أدوات السياسة النقدية للاقتصاد و ظهور نتائج التغيرات في هذه الأدوات على الأداء الاقتصادي خلال فترات وجيزة و بما يمكن المتعاملين في الأسواق من اتخاذ القرارات بناء على توقعات موثوقة كما انه يمكن المتعاملين في الأسواق، فقد بات من الممكن إجراء قدر هائل من المعاملات خلال وقت قصير للغاية و هو ما ترتب عليه زيادة هائلة في تحركات الأسعار بما يتطلب إمكانات تقنية و فنية عالية لمتابعتها و على الرغم من الجوانب الايجابية المنوه عنها لديناميكية الأسواق إلا أن الجانب السلبي، والذي لا يزال يمثل تحديا في سبيل تحقيق الاستقرار المالي يتمثل في سرعة انتقال المشكلات من سوق مضطربة لسوق آخر بسرعة كبيرة، في ظل عولمة الاقتصاد و تحول العالم لقرية صغيرة و الانفتاح الذي شهده العديد من الأسواق المالية المحلية على الأسواق بدول أخرى على مستوى العالم.

**4-المخاطر المعنوية:** تسارع السلطات المالية عند حدوث الأزمات في توفير قدر اكبر من الأموال، للحيلولة دون إخفاق المؤسسات المالية كتلك التي قد يقدمها البنك المركزي لدعم برامج التامين على الودائع و تقديم تسهيلات للبنوك كمقرض أخير كما قد تقوم بعض الحكومات أيضا بضخ السيولة في السوق و يسهم توقع المؤسسات المالية و عدم فعالية آليات السوق و تراجع الحافز لدى المشاركين في الأسواق على توخي الحذر في معاملاتهم و هو ما يمثل تحديا حيث تتضاءل قدرة الحكومات على الاستمرار في تقديم الدعم للمؤسسات و الشركات عند حدوث الأزمات لفترات طويلة، و تتوقف هذه الفترة على حجم الأزمة و تداعياتها و كذلك على الموقف المالي و الاقتصادي للدولة وقت حدوثها، و إذا لم تتوافر لدي المؤسسات و الشركات القدرة الذاتية لمواجهة الأزمات و الحد من تداعياتها فان ذلك يندرج بكارثة على مستوى الاقتصاد ككل .

5- **الفجوة التكنولوجية و المعرفية:** قد توجد تكنولوجية ومعرفية بين المؤسسات أو الشركات أو الأسواق و بين الجهات الرقابية والإشرافية، و ذلك نظرا لما يتطلبه مواكبة التطورات التكنولوجية المتسارعة من تكلفة عالية لا تتحملها ميزانيات هذه الجهات في ظل اعتمادها على المخصصات الحكومية التي يتم تحديدها بصورة مسبقة، و يحتاج تعديلها لإجراءات مطولة و معقدة كما أن الاستثمارات الخارجية الداخلة غالبا ما تترافق مع تطور هائل للتكنولوجيا الحديثة و الوسائل المعرفية، و قد تنعكس الفجوة التكنولوجية من حيث الأدوات المستخدمة أو المعاملات التي قد لا تكون موجودة في النظم المالية المستقبلية لتلك الاستثمارات في عدم قدرة الجهات الإشرافية و الرقابية على القيام بدورها بكفاءة وفعالية.

### الفرع الثاني: الإجراءات التي تساهم في تحقيق الاستقرار المالي<sup>1</sup>:

أهم الإجراءات التي تساهم في تحقيق الاستقرار المالي تتمثل فيما يلي:

\***في الظروف العادية:** تتخذ السلطات في هذه الأوضاع "إجراءات وقائية تذلل خطر عدم الاستقرار المالي والتي تتضمن القوانين والتشريعات، رقابة الوكالات الرسمية، توفير المعلومة واتفاقيات السوق التي تفرض افتراض القواعد المطبقة فيه " وذلك للحد من تأثيرات الأزمات حال وقوعها وهو الأمر الذي تعلمته السلطات من خبراتها السابقة مع الأزمات؛

- **في مرحلة ظهور بوادر اختلالات:** حيث تتم هذه الاختلالات داخل القطاع المالي، ويكون هناك تخوف من انتقال تداعياتها للقطاع الحقيقي، فتتخذ السلطات المعنية إجراءات لتؤثر على حجم هذه الاختلالات، وذلك من خلال القيام بمراجعة التنظيم والرقابة وإدارة الأزمات وهي ما تعرف بـ "الإجراءات التصحيحية" أو العلاجية وتخص إجراءات التدخل المتعلقة بالمؤسسات المالية دور المقرض الأخير، وهنا يجب أن نميز بين دعم السيولة ودعم الملاءة .

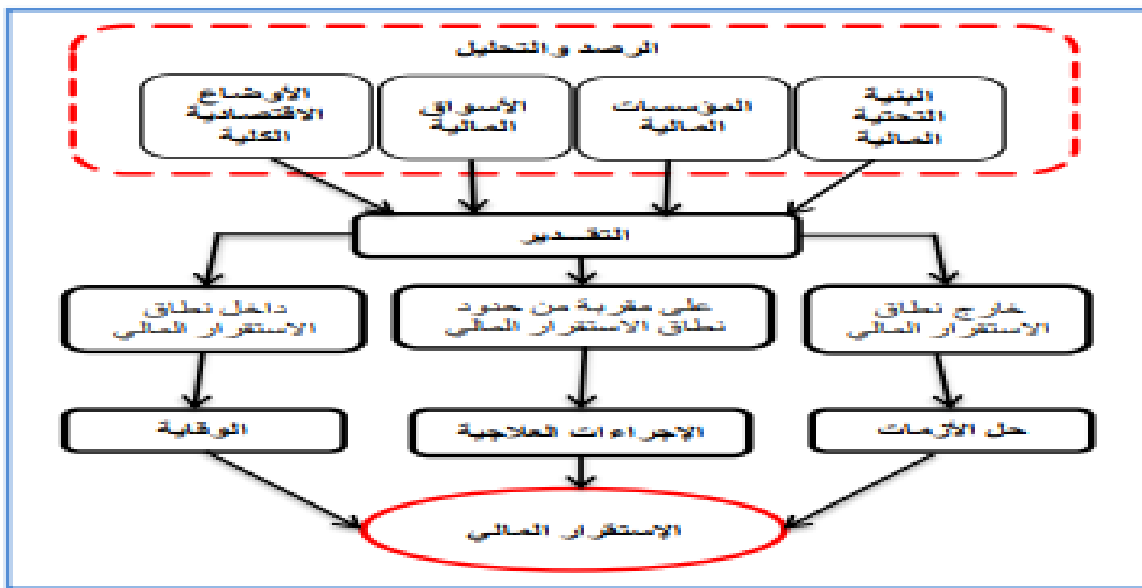
- **مرحلة وقوع الأزمة:** وهي المرحلة التي تنتقل فيها الاختلالات إلى القطاع المالي والحقيقي لذا يستلزم الأمر هنا سياسات وإجراءات تتعلق بالاقتصاد الكلي للحد من انتقالها إلى النظام المالي، وكذا تعزيز قدرته على استيعاب الصدمات. والشكل الموالي يوضح مختلف الإجراءات التي تساهم في الحفاظ على الاستقرار المالي وذلك حسب نوع الاختلالات.

<sup>1</sup> - أمال بن الدين، عبد القادر مطاي، تحليل مؤشرات قياس الاستقرار المالي والمصرفي \*دراسة تطبيقية-حالة الجزائر\*، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 02، 2019، ص: 90، 105.

### المطلب الرابع: آلية العمل لتحقيق الاستقرار المالي:

تبدأ عملية تحقيق الاستقرار المالي داخل الإطار العام له بإجراء رصد و تحليل شامل و مستمر للمخاطر و مواطن الضعف المحتملة في النظام المالي; سواء تلك المرتبطة بالمكونات الرئيسية للقطاع كالمؤسسات و الأسواق المالية; أو المخاطر المتعلقة بالبنية التحتية كنظم الدفع و التسوية و المقاصة، أو المخاطر الاقتصادية الكلية، المحلية و الخارجية، ذات الصلة بالقطاع المالي :

الشكل رقم(02):آلية العمل لتحقيق الاستقرار المالي :



المصدر: جاري شيناسي، الحفاظ على الإستقرار المالي، صندوق النقد الدولي، سلسلة قضايا اقتصادية، العدد 36، 2005، ص 13.

و في ضوء التقدير الواضح و الدقيق لهذه المخاطر يتم اعتماد الإجراءات المناسبة على صعيد السياسات و التي يتم تحديدها حسب ما يلي<sup>1</sup>:

- إذا كان النظام ضمن الاستقرار المالي و يرجح بقاءه كذلك في المستقبل المنظور فان السياسة الوقائية في الأساس هي السياسة الملائمة له بغية مواصلة الاستقرار من خلال الاعتماد على الانضباط وفق شروط السوق و أعمال الإشراف و الرقابة الرسمية و تتمثل الأدوات الوقائية الرئيسية في النظام المالي السليم في تلك التي تسهم في عدم تراكم الاختلالات التي يمكن أن تؤدي إلى وقوع أزمة و ترتبط بتعزيز

<sup>1</sup> - احمد شفيق الشاذلي، مرجع السابق، ص ص: 47 ، 49.

درجة الانضباط في الأسواق و مراجعة عمليات التنظيم و الإشراف و الرقابة والاتصال الرسمية و قد يتطلب الأمر إجراء تعديلات في أسلوب تقدير مواطن الضعف و الأدوات والسياسات التي من شأنها التأثير على النظام المالي .

- في حالة كون النظام المالي على مقربة من نطاق الاستقرار و حدوث تطورات تشير إلى اتجاه النظام لتجاوز حدود هذا النطاق أو حدوث تغيرات خارج حدود النظام المالي يحتمل تأثيرها سلبا على النظام فانه يتعين اتخاذ إجراءات علاجية لحماية استقرار النظام وقد تتمثل هذه التطورات على سبيل المثال في سرعة نمو الائتمان المقترنة بتضخم كبير في أسعار الأصول و حدوث انخفاض في رسملة الجهاز المصرفي أو حدوث تغيير غير متوقع في البيئة المحلية أو الخارجية.

- وتمثل مرحلة تنفيذ الإجراءات العلاجية أصعب مرحلة من مراحل تحقيق الاستقرار المالي حيث انه في الحالة التي يقترب فيها النظام المالي من حدود نطاق الاستقرار ولم تظهر بعد مواطن الضعف في القطاع فانه يصعب تقييم المخاطر المحتملة وبالتالي تزداد صعوبة تحديد الأدوات العلاجية الملائمة لمواجهة هذه المخاطر وقد يلجا صناع السياسات إلى التأثير في التطورات التي تحد داخلية في هذه المرحلة أو تصحيحها من خلال ممارسة الضغط المعنوي وتكثيف عمليات الرقابة و الإشراف وقد يتعين قيامهم بتعزيز شبكات الأمان للحيلولة دون حدوث موجات من السحب الجماعي من البنوك أو إجراء التصحيحات للسياسات الاقتصادية الكلية .

- عند تحقق حالة عدم الاستقرار سواء نتيجة لازمات مالية خارجية أو لأسباب داخلية تتعلق بانتهاء احد المكونات الرئيسية أو عجز البنية التحتية عن القيام بتنفيذ المعاملات أو عندما يعجز القطاع المالي سواء بصورة كلية أو جزئية عن القيام بوظائفه على النحو الأمثل وبما يتطلب تدخل السلطات المعنية بإدارة الأزمات والتعجيل بتنفيذ سياساتها المعنية بهذا الخصوص سيكون من الملائم عندئذ اعتماد سياسات أقوى بهذه استعادة الاستقرار وحل الأزمة كما يتعين تكثيف إجراءات الرقابة والإشراف واعتماد المزيد من المبادرات الطوعية لاستعادة قدرات النظام وتعزيز الثقة وقد تلجا بعض السلطات في حالة الأزمة إلى اتخاذ تدابير يصعب تحديدها مسبقا ولا يمكن الإفصاح عنها أحيانا لأسباب إستراتيجية فعلى سبيل المثال قد يحبز صناع السياسات عند حدوث الأزمات الإبقاء على حالة من الغموض البناء أي أنهم لن يقدموا تأكيدات سابقة بشأن إمكانية التساهل في سداد القروض أو تفعيل شبكات الأمان المالي أو ضخ السيولة

في المؤسسات أو في النظام المالي على النطاق الأوسع وذلك لكي لا تشجع المشاركين في الأسواق في الأسواق على الخوض في المخاطر.

المطلب الخامس: أهم مؤشرات الاستقرار المالي :

الفرع الأول: مؤشر التطور المالي<sup>1</sup>:

يمثل النظام المالي جزءا هاما من مكونات النظام الاقتصادي واحد المؤثرات الرئيسية في مستوى النشاط من خلال الوظائف التي تؤديها مؤسساته وأسواقه المتنوعة حيث يعبر النظام عن مجموع الهيئات والآليات التي تسمح لبعض الأعوان خلال فترة زمنية معينة بالحصول على موارد للتمويل ولآخرين باستخدام وتوظيف مدخراتهم، فهو يشمل شبكة المؤسسات المالية والأسواق التي تتوفر على كافة الظروف والآليات المتحكمة في إنتاج وحياسة وتبادل الأصول والأدوات المالية المختلفة.

حيث يعرف التطور المالي كمفهوم يعكس مجموع التحسينات الكمية والنوعية في عمل النظم المالية بأنه درجة نماء وتطور القطاع المالي من خلال المؤشرات النقدية والمالية الرئيسية؛ وكذا من الناحية المؤسسية التي تتضمن تطور حجم وتنوع أشكال مؤسساته وأسواقه ; كذلك فان التطور المالي هو مفهوم متعدد الأوجه لا يقتصر على المؤشرات النقدية فحسب بل يتضمن كذلك التنظيم والرقابة ودرجة التنافس والانفتاح المالي والقدرة المؤسسية مثل قوة حقوق الدائنين وتنوع الأسواق والمنتجات المالية التي تكون الهيكل المالي للاقتصاد .

الفرع الثاني: مؤشر الصلابة المالية (السلامة)<sup>2</sup>:

مؤشرات السلامة المالية هي مؤشرات تهدف لتقييم نقاط قوة وضعف مختلف المؤسسات المالية في أي بلد باستخدام بيانات مالية مختلفة تشمل كفاية رأس المال; جودة أصول البنوك; والوظائف خارج الميزانية; وكذا الربحية، والسيولة، إضافة لنوعية النشاط الائتماني.

<sup>1</sup> - خاطر طارق، مفتاح صالح، التأسيس النظري لعلاقة التطور المالي بالنمو الاقتصادي وأهم مؤشرات في الجزائر خلال الفترة (1990-

2013)، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السادس عشر ديسمبر 2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ص: 143.

<sup>2</sup> - عباسي طلال، أولاد زوي عبد الرحمان، واقع صلابة وسلامة الجهاز المصرفي الجزائري في ظل اتفاقية بازل، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 06، العدد ديسمبر 2019، ص: 464.

وقد عرفها صندوق النقد الدولي على أنها مؤشرات توفر معلومات حول صحة وسلامة المؤسسات المالية في البلد من خلال بيانات مجمعة يتم حسابها ونشرها بهدف تقييم ومراقبة مواطن القوة والضعف في النظم المالية ومن أجل تعزيز استقرارها والتقليل من خطر الفشل على وجه الخصوص .

تسمح مؤشرات الصلابة ب :

- أن يكون تقييم سلامة النظام المالي مبنيا على مقاييس كمية موضوعية.
- هي مقاييس تسمح بمقارنة الأوضاع (من خلال المؤشرات) عبر الدول.
- تعمل على كشف مخاطر انتقال عدوى الأزمات المالية والعمل على التقليل من حدتها .
- تعمل كمؤشرات إنذار مبكر عن الأزمات والصدمات المصرفية.

### الفرع الثالث: مؤشر الاستقرار الاقتصادي<sup>1</sup>:

يعرف الاستقرار الاقتصادي بأنه التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة وتفاذي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي في الناتج القومي مع تحقيق التشغيل الكامل للموارد مع الحفاظ على درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار، كما انه يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والمحافظة على المعدلات المرتفعة لها من خلال التشغيل الرشيد للموارد البشرية والمادية والمالية مع تحقيق الاستقرار السعري والنقدي الملائم لاستمرار دفع عجلات التنمية، ويعتبر مؤشر الاستقرار الاقتصادي مؤشر هام لإحداث التنمية والذي يجب أن يتدعم بزيادة في معدل النمو الاقتصادي فتتحقق التشغيل الكامل يؤدي إلى الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة مما يؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي و مستويات الأسعار المؤقتة بينما تؤدي التقلبات في مستويات الأسعار إلى تقلبات في النشاط الاقتصادي بين البطالة من ناحية و بين التضخم وارتفاع مستويات الأسعار من ناحية أخرى مما يؤدي إلى ظهور العديد من المشاكل الاقتصادية كما أن تحقيق الاستقرار في الدول النامية و منها الجزائر له أهمية خاصة لارتباطه الوثيق بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والذي يجب أن يسير جنبا إلى جنب مع هدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي .

<sup>1</sup> - رشيدة زاوية، تأثيرات تغيرات أسعار الصرف على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2015)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ص: 52-55.



### الفرع الرابع: مؤشر الحيطة الكلية

تستند عملية تقييم سلامة القطاع المالي إلى مجموعة من المؤشرات والتي يتم من خلالها مراقبة ورصد الاتجاهات الهيكلية للتوجيه والإنذار المبكر والتحذير من عدم الاستقرار المالي قبل وقوع الحدث. وتتبع أهمية مؤشرات الحيطة الكلية باعتبارها تدل على مدى سلامة واستقرار النظام المالي وتعمل كأداة للإنذار المبكر في حالة تعرض الجهاز البنكي المالي للخطر، وتضم مؤشرات متغيرات الاقتصاد الكلي المرتبطة بسلامة النظام المالي ككل وتلك المؤشرات الجزئية المجمع لتقييم سلامة مؤشرات القطاع المالي بشكل منفرد<sup>1</sup>.

وتهتم مؤشرات الحيطة الكلية هذه بتحليل السلامة المالية الكلية والتي تهدف إلى التخفيف من المخاطر في النظام المالي ككل، من خلال<sup>2</sup>:

- استخدام اختبار الإجهاد، تحليل السيناريو، وتحليل مؤشرات السلامة المالية والروابط المالية الكلية.

- تحليل هيكل القطاع المالي، بما في ذلك تحليل الكفاءة، القدرة التنافسية، درجة التركيز والسيولة.

- تحليل محددات الاستقرار و التنمية التي تتناسب مع ظروف البلاد مثل دور المؤسسات المالية العامة، مدى تطور أو تخلف السوق المالية.

### الفرع الخامس: الحيطة الجزئية

يعرف هذا المؤشر بأنه عبارة عن مؤشر سريع للإلمام بحقيقة الموقف المالي لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه، ويعد أحد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني. فقد بدأ استخدام هذا المؤشر سنة 1979 بواسطة خمس جهات رقابية في الولايات المتحدة الأمريكية بما في ذلك البنك الاحتياطي الفيدرالي، ويمكن تلخيص أهم مميزات هذا المؤشر فيما يلي:

- تصنيف البنوك وفق معيار موحد.

- توحيد أسلوب كتابة تقارير التفتيش.

<sup>1</sup> - أسماء دردور، مرجع سابق، ص: 175.

<sup>2</sup> - أمال بن الدين، مطاي عبد القادر، مرجع سابق، ص: 95.

- الاعتماد على التقييم الرقمي أكثر من الأسلوب الإنشائي في كتابة التقارير مما يقلل من حجمها.
- عمل تصنيف شامل للنظام المصرفي ككل وفق منهج موحد وتحليل النتائج أفقياً لكل مصرف على حده ولكل مجموعة متشابهة من المصارف، ورأسياً لكل عنصر من عناصر الأداء المصرفي الخمسة المشار إليها للجهاز المصرفي ككل.
- يعتمد عليه في اتخاذ القرارات الرقابية والإجراءات التصحيحية التي تعقب التفتيش.
- يحدد درجة الشفافية في عكس البيانات المرسلّة بواسطة المصارف للبنك المركزي ومدى مصداقية المراجع.
- وكما أشرنا سابقاً يضم هذا النموذج: كفاية رأس المال، نوعية الأصول، نوعية الربحية، نوعية السيولة، بالإضافة إلى الحساسية لمخاطر السوق<sup>1</sup>.

### الفرع السادس: الإنذار المبكر<sup>2</sup>

ويمكن تعريف نظام الإنذار المبكر كذلك على أنه مجموعة عمليات، إجراءات، نماذج، مؤشرات،... تقوم بتجميع المعلومات من أجل تحديد المؤسسات المالية المعرضة للخطر (والنماذج التي تتناول خطر وقوع الأزمات ينصب تركيزها على المخاطر النظامية وآثار العدوى، وتحليل مواطن ضعف القطاع المالي) للتعرف على هذه المخاطر وعلى آثارها على باقي المؤسسات والنظام المالي ككل، وهو ما يسمح بالتنبؤ بحدوث أزمة مستقبلاً.

إن تتبع أهمية المؤشرات المالية الرائدة و نظم الإنذار المبكر من قيمتها بأنها تقدم أداة دائمة ومستمرة للتوجيه والإنذار والتنبؤ بالأزمات قبل وقوعها الذي يمثل أحد أهم جوانب الإدارة الناجحة للأزمة، وجعل نتائجها السلبية في حدها الأدنى، من خلال وضع التدابير الإستباقية لمنعها، أو التعامل الفاعل معها في حال وقوعها. وبالتالي تجنب التكاليف المالية المفرطة التي قد تتجم عن الأزمات، وهنا يظهر نظام الإنذار على أنه أداة مفيدة لسياسة الحماية والوقاية والتي تمكن الحكومات من تطبيق السياسات في

<sup>1</sup> - العيد صوفان ، الطيب بولحية، دور مؤشرات الحطة الحزنية في التنبؤ بالأزمات المصرفية - دراسة قياسية على الجهاز المصرفي الجزائري

خلال الفترة (2000 - 2012)، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، العدد 5، ص 91.

<sup>2</sup> - أمال بن الدين، عبد القادر مطاي، مرجع سابق ، ص ص : 98 ، 99

المراحل الأولى قبل تطور الأزمات، حيث أن الدراسات وخبرة الدول تشير إلى أن التدخل في بداية الأزمة أفضل وذو نتائج إيجابية على إخماد الأزمات أو التخفيف من آثارها.

### المبحث الثالث: دور ووسائل البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي :

يعتبر الحفاظ على الاستقرار المالي من أهم الایجابيات التي يسعى البنك المركزي أن يجعلها من أولوياته للوصول إلى أهدافه.

### المطلب الأول: دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي<sup>1</sup>: أصبح من الأدوار الأساسية للبنوك

المركزية السعي للحفاظ وتحقيق الاستقرار المالي ونجد أن البنوك المركزية مطالبة أكثر بضرورة مراعاة

زيارة مشاركتها في تحقيق الاستقرار المالي الذي يطالب البنك المركزي بتحقيقه الاستقرار المصرفي ويتعداه للقطاعات الأخرى كالتأمين والبورصة والوساطة والخدمات المالية المتنوعة بين ترابط هذه الأسواق وابتعاد كثير من الدول عن وضع سلطات مسؤولة ومنفصلة لكل منها، تقوم البنوك المركزية بحماية الاستقرار المالي والاقتصادي وتقرير ضوابط الائتمان وأسعار الإقراض أو الخصم بما يساير الظروف الاقتصادية وبما يحمي المتعاملين من آثار الاستغلال والغبن شاملا، أثر التضخم على هبوط القوة الشرائية للنقود فيما يخص بين تواريخ الافتراض وتواريخ السداد.

ونجد أن الأزمات المالية التي حدثت في مختلف أنحاء العالم منذ أواخر التسعينات هي التي كشفت الصورة بحقائقها وكان الفضل لما وقع في تلك الأزمات وجعلتها إنذار في العديد من الدول مما دفعها إلى أن تولي اهتماما أكبر للاستقرار النقدي هو الهدف الرئيسي، ومن ثم لاحظنا بأنه بدأ الاستقرار المالي يكتسب الكثير من الأهمية المتزايدة ضمن أهداف البنوك المركزية وأصبحت أهداف البنوك المركزية تجمع بين الاستقرار المالي والنقدي لأن كل منها يخدم الآخر لما منفعة متبادلة ويوجد رابط كبير بينهما لتحقيق الهدف النهائي للسياسة الاقتصادية وهو تحقيق نمو اقتصادي ونقول بأن الاستقرار المالي يساهم في تحقيق الاستقرار النقدي والعكس صحيح ويمكننا أن نستنتج ما يلي:

<sup>1</sup> - أسماء يحيوي، دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014 - 2015، ص ص : 94، 96.

- **الاستقرار المالي والنقدي:** ترابطهم تحقيق الكثير من الايجابيات التي تخدم البنك المركزي وتجعله يحقق من الأهداف المراد الوصول إليها.
- نقول بأنه لا يمكن الفصل بين الاستقرار المالي والسياسة النقدية من أجل بناء بنك مركزي فعال ومع تزويده كذلك بالأشخاص المناسبين له.
- البنك المركزي يلعب دور مهما في تمثيل الدولة وبسط سيادتها على أنشطة الحياة اليومية (المالية ، الاقتصادية ، الاستثمارية، التجارية ، التجارية ، الاجتماعية) سواء للفرد أو المجتمع ككل.
- تنظيم السياسة النقدية لدعم النقد والمحافظة على الاستقرار محليا ودوليا.
- ضبط وتوجيه سياسة الائتمان وتأكيد توفير المحلي(كما ، نوعا) وفقا لحاجة الاقتصاد.
- خلق الأجواء المناسبة لتنمية وتنفيذ عوامل الادخار والاستثمار وفق السياسة النقدية والائتمانية المعتمدة.
- المساهمة في معالجة أوضاع موازين المدفوعات باستخدام السياسة النقدية والمالية.
- إدارة الاحتياطات وتنظيم ورقابة القطاع المالي والمصرفي وممارسة دور البنوك ومقرض الأخير .
- تجنب المخاطر ووضع القواعد والتعليمات الخاصة بإدارة الأصول والخصوم في البنوك سواء بالنسبة للعمليات المحلية أو الدولية.

### المطلب الثاني: دور الإدارة الرشيدة للبنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي والمحافظة عليه

تعتبر الإدارة الرشيدة بالنسبة للبنك المركزي بمثابة الطريق المسهل لتحقيق الاستقرار المالي لها

- أ- **وظيفة البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي خلال الفترات العادية:** شملت الدراسة عددا من المؤسسات المركزية وأوضحت النتائج التحليلية والمقارنة أن وظيفة المصارف المركزية في تحقيق الاستقرار المالي في ظل الأوضاع الاقتصادية العادية وفي معظم هذه البنوك تقوم بأدوار مختلفة ويعزى ذلك لعدد من العوامل أهمها اختلاف القوانين واللوائح السياسية والهيكل التنظيمية للمؤسسات المختلفة وتوزيع وتنسيق المهام مع الجهات الأخرى ذات الصلة ومثال ذلك يقوم البنك المركزي بالرقابة الوقائية

الجزئية وبالتالي يقوم بتوفير السيولة الطارئة للمصارف وتوصلت الدراسة إلى عدم توافر مصرف مركزي في عينة الدراسة استهدف بوضوح الاستقرار المالي وإنما جاء ذلك ضمناً في أهداف السياسة النقدية والمصرفية<sup>1</sup>.

**ب- وظيفة البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي خلال الفترات غير العادية:** تقوم البنوك المركزية في الأحوال العادية بإعداد ومتابعة السياسة النقدية ونظام الدفع والتدخل في بعض الأحيان إذا كان هناك ضرورة فمثلاً معالجة ارتفاع معدل التضخم وتدهور سعر الصرف بجانب دورها الرقابي والإشرافي على المصارف مستخدمة الأدوات سواء المباشرة وغير المباشرة ولاحظت الدراسة أن هذا الدور هو نفسه الذي تقوم به المصارف المركزية خلال فترة الاضطرابات وخاصة الأزمة العالمية (2008 م) ثم قامت المصارف المركزية في دول أخرى بدور المقرض الأخير وذلك بتوفير السيولة لعدد من المصارف والمؤسسات المالية مقابل ضمانات معينة وفق الحالات المستعجلة أو بدون ضمانات وفيما يتعلق بالترتيبات والمقترحات ركزت الدراسة على السياسات التي تحد من حدوث الأزمات والترتيبات وإدارتها والتعامل معها ويتطلب ذلك توفير المصارف المركزية للسيولة الطارئة للمؤسسات المالية التي تواجه نقص السيولة وكذلك تقديم التمويل الطارئ وإعداد الترتيبات والإجراءات لإدارة عملية أنشطة هذه المؤسسات والتي قد تكون بنوكاً وشركات أموال أو أي مؤسسات مالية واقتصادية متنوعة.

**ج- السياسات الوقائية للبنوك المركزية:** يقوم البنك المركزي في معظم الدول بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة كوزارة المالية والاقتصاد والأعمال والتجارة (داخلية - خارجية) بمهمة تحقيق الاستقرار المالي والمحافظة عليه وذلك من خلال إعداد ومتابعة تنفيذ السياسة النقدية وسياسة النقد الأجنبي والسياسات المصرفية والرقابية وتشير الدراسة أن قيام المصرف المركزي بإعداد وتنفيذ السياسات الوقائية الخاصة بالمؤسسات المالية قد أدى إلى تحسين فعالية هذه السياسات وذلك نسبة لتوفير البيانات المتعلقة بأداء هذه المؤسسات ودرجة الترابط بينها وتأثيرها على بعضها وتقوم الإدارة المعنية بالرقابة الوقائية بالمصرف المركزي بتحليل الميزانيات وحساب الأرباح والخسائر بصورة دورية يتم تحديدها ومن ثم إعداد

<sup>1</sup> - محمد فوزي، دور المصرف المركزي في تحقيق الاستقرار المالي والمحافظة عليه، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، المجلد 1، العدد 30، مركز

أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، 2014، ص ص: 41 ، 43.

متاح على الموقع تم الاطلاع عليه بتاريخ 23-01-2023، على الساعة: 20:45

التقارير التي تتضمن التوصيات والمعالجات المالية والمحاسبة لأي اضطرابات يتوقع حدوثها وبالتالي يتم التحوط لاحتمال ظهورها من خلال أن تقوم الوحدات التابعة للمؤسسات المسؤولة عن تنفيذ سياسة الرقابة الوقائية الجزئية وتطبيقها بصورة:

1- تتسق مع فعاليات الحوكمة الرشيدة.

2- تراعي التنسيق مع أهداف السياسة النقدية والسياسات المصرفية والرقابية الأخرى.

3- تعتمد تطبيق هذه السياسات على الهيكل المؤسسي ودرجة تطور السوق المالي والترتيبات السياسية والتجارب الماضية.

4- تتفق مع الرأي الاقتصادي بأنه ليس هناك معالجات موحدة للاضطرابات في أداء المؤشرات المالية والمصرفية تتوافق مع الاقتصاديات المتنوعة للدول.

### المطلب الثالث: وسائل البنوك المركزية لتحقيق الاستقرار المالي:

تقوم المصارف المركزية بتحقيق الأهداف من خلال الأدوات والأساليب التي يتضمنها دستورها من تشريعات وقوانين ومن ثم تضطلع بمجموعة من المهام سواء ما تعلق منها بإدارتها للسياسة النقدية أو الرقابة والإشراف على الجهاز المالي والمصرفي وذلك كله بهدف السيطرة على عرض النقود تمهيداً للسيطرة على التضخم ووصولاً إلى توازن ميزان المدفوعات بما يؤدي لتحقيق نمو في الاقتصاد باستخدام مجموعة من الأدوات التقليدية والفاعلة منها<sup>1</sup>:

- عمليات السوق المفتوحة.

- إعادة خصم الأوراق التجارية.

- وضع سقف الائتمان.

- نسب السيولة.

<sup>1</sup> - محمد فوزي، مرجع سابق، ص 44، 46.

- تحديد نسب الاحتياطي النقدي.

- مراقبة أسعار الصرف.

- مبادلة العملات الأجنبية.

- تحديد سعر الفائدة.

نجد بان هذه الأدوات مهمة جدا بالنسبة لأي مصرف مركزي من اجل تحقيق الاستقرار المالي وذلك بحسن أدائها وتنفيذها حسب المتفق عليه من خلال الدراسات والمعلومات المعتمد عليها فعلى المسيرين في البنوك المركزية المحاولة على الحفاظ على الاستقرار المالي حسب تطبيقهم لهذه الأدوات ومراعاة الجوانب التالية النمو الاقتصادي السياسة الاقتصادية السياسة النقدية الاستقرار النقدي لكي يتحقق الاستقرار المالي يكون الهدف المراد الوصول إليه سهل وبسيط بدون تعقيدات.

### خلاصة

تعتبر البنوك المركزية تلك المؤسسة التي تشغل مكانا رئيسيا في سوق النقد، وتعمل البنوك المركزية على تنظيم النظام المالي وقيادة السياسة النقدية والمالية وتحافظ على استقرار العملة وتراقب النمو الاقتصادي و التضخم، فإن تحقيق الاستقرار المالي يعتمد على عدة عوامل مثل السياسات النقدية والمالية التي تتبعها الحكومة والبنك المركزي ومن بين هذه السياسات الحد من الديون العامة وزيادة الاستثمار في البنية التحتية والخدمات العامة إضافة إلى التركيز على تحسين سوق العمل وتعزيز النمو الاقتصادي، فإن دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي لا يمكن تجاهله، بل يجب الاعتماد عليها وتمكينها لتلبية التحديات الاقتصادية والمالية التي تواجه الدول والمجتمعات، فإن مؤشرات الاستقرار المالي عبارة عن عدة مقاييس تستخدم لتحليل حالة استقرار الوضع المالي للفرد أو المؤسسة وتهدف إلى تحديد مدى قدرة الفرد أو المؤسسة على تحمل المخاطر و التغييرات المالية .



## الفصل الثاني:

دور البنك الجزائري في تحقيق الاستقرار  
المالي خلال الفترة (2000 - 2022)

## تمهيد:

إن بنك الجزائر يقف على قمة الجهاز المصرفي ويتميز بأهمية كبيرة في الدولة من حيث توليه لمهمة الإصدار النقدي ومهمة إدارة السياسة النقدية، فالجهاز المصرفي الجزائري يواجه قوى ومتغيرات محلية وعالمية عرضة للعديد من المخاطر لتحقيق ضمان سلامة و استقرار الجهاز المصرفي الجزائري وبالتالي فإن الاستقرار المالي يعتبر مؤشرا هاما في الأسواق المالية حول العالم حيث يتم تحليل الاستقرار المالي باستخدام مؤشرات مختلفة، وتهدف هذه المؤشرات إلى تحديد مدى قدرة الفرد أو مؤسسة على تحمل المخاطر والتغيرات المالية الحادة التي يمكن أن تصيب الاقتصاد بشكل عام والأسواق المالية بشكل خاص.

وبشكل عام فإن المؤشرات الاقتصادية والمالية تعتبر أدوات مهمة لتحديد الوضع المالي والاستقرار المالي، وتستخدم لتعزيز الأمان والثقة في الاستثمارات والتداولات المالية.

تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

**المبحث الأول: نظرة عامة حول بنك الجزائر**

**المبحث الثاني: واقع السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2022.**

**المبحث الثالث: دور بنك الجزائر في تحقيق مؤشرات الاستقرار المالي خلال فترة 2000 - 2022.**

## المبحث الأول: نظرة عامة حول بنك الجزائر

بنك الجزائر هو البنك المركزي للجزائر، وهو يعتبر المؤسسة المصرفية الرئيسية في البلاد، وهو مسؤول عن إدارة سياسة النقد والعملات في البلاد، وتنظيم النظام المصرفي والمالي فيها، ويعمل بنك الجزائر على تقديم الخدمات المصرفية والمالية للحكومة وللجهات الأخرى في البلاد.

## المطلب الأول: نشأة و تعريف بنك الجزائر

### الفرع الأول: نشأة بنك الجزائر<sup>1</sup>

نشأ النظام المصرفي في الجزائر المحتلة و ترعرع كامتداد للنظام المصرفي الفرن ي بكل خصائصه ومقوماته، كما ظلت وظائفه انعكاسا لمثيلاتها في فرنسا، و فيما يتعلق ببنك الجزائر فقد بادرت السلطات الفرنسية إلى إنشائه سنة 1851 برأسمال قدره 3 ملايين فرنك فرنسي مقسمة إلى 6 آلاف سهم، و عند نشأته تولى بنك الجزائر وظيفتي الإصدار و الائتمان في آن واحد، إلا أنه و بعد نصف قرن من إنشائه تقلصت وظيفته الثانية شيئاً فشيئاً.

و نتيجة للأزمة الشديدة التي شهدتها الجزائر خلال الفترة(1850-1900) بسبب إسرافه في تقديم القروض، هذا ما دفع بالسلطات الفرنسية سنة 1900 إلى نقل مقره إلى العاصمة باريس، مع تغيير تسميته إلى "بنك الجزائر تونس" و إعطائه حق الإصدار بدون قيود و تمسكت الجزائر بحق الإصدار إلى غاية 19/09/1958 تاريخ تأسيس البنك المركزي التونسي ليعود اسمه مجددا إلى " بنك الجزائر" و ذلك بمقتضى المرسوم 1958 والذي ظل يعمل بهذا الاسم حتى تاريخ 31/12/1962 ، تاريخ إنشاء البنك المركزي الجزائري من طرف المجلس التأسيسي كمؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المدنية و الاستقلال المالي، و ذلك ليحل ابتداء من أول جانفي 1963 محل البنك المركزي الذي أنشأته فرنسا أثناء الفترة الاستعمارية بموجب قانون أوت 1851.

و يتولى بنك الجزائر وفقا للكتاب الثالث المتعلق بالصلاحيات و العمليات من الأمر رقم (11-06)

القيام بالمهام التالية:

<sup>1</sup> - عجلان صباح، دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل المتغيرات الاقتصادية الراهنة (دراسة عنة من البنوك العربية)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018-2019، ص ص: 286، 287.

-إصدار النقود القانونية.

-السهر على استقرار الأسعار كهدف للسياسة النقدية و العمل على توفير أفضل الشروط في مجال النقد و القرض و الصرف.

-تحديد طرق و كفيات الاقتراض من الخارج و يمنح الترخيص اللازم للقيام بذلك.

- إبداء الرأي و المشورة للحكومة في مشاريع القوانين و النصوص التنظيمية.

-يقترح على الحكومة كل التدابير الكفيلة بتحسين وضعية ميزان المدفوعات و حركة الأسعار و وضعية المالية العمومية.

-مساعدة الحكومة في علاقاتها مع المؤسسات المالية متعددة الأطراف الدولية ، كما يمثلها في مختلف المؤتمرات الدولية.

### الفرع الثاني: تعريف بنك الجزائر

يعرف الأمر رقم 04-10 المؤرخ في أوت في 26 أوت 2010، يعدل ويتمم الأمر رقم (03-11) الصادر في 2- أوت 2003، والمتعلق بالنقد والقرض في مواد رقم (9-10-11-12-13) بنك الجزائر بأنه<sup>1</sup>:

**المادة 9:** مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويعتبر تاجرا في علاقته مع الغير، ويحكمه التشريع التجاري ما لم يخالف ذلك أحكام هذا الأمر .ويتبع قواعد المحاسبة التجارية ولا يخضع لإجراءات المحاسبة العمومية ومراقبة مجلس المحاسبة . كما لا يخضع إلى التزامات التسجيل في السجل التجاري.

**المادة 10 :** تمتلك الدولة رأسمال بنك الجزائر كلية.

**المادة 11 :** يقع مقر بنك الجزائر في مدينة الجزائر .يفتح بنك الجزائر فروعاً أو وكالات في كل المدن حيث يرى ضرورة لذلك.

**المادة 12 :** لا يمكن أن يصدر حل بنك الجزائر إلا بموجب قانون يحدد كفيات تصفيته.

**المادة 13 :** يتولى إدارة البنك المركزي الجزائري محافظ يساعده ثلاث نواب محافظ، يعين جميعهم بمرسوم من رئيس الجمهورية.

<sup>1</sup> - المادة رقم 9 إلى 10 من الأمر 11/03 الصادر في 26 أوت 2003، المعدل و المتمم في 26 أوت 2010 من الأمر رقم 04-10.

## المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر<sup>1</sup>

من خلال مختلف قوانين النقد والقرض المتعاقبة في الجزائر يتضح لنا نوعين من الأجهزة، الأولى تعتبر أجهزة مكونة لبنك الجزائر، والثانية هي أجهزة مساعدة له، وما يهمنا في هذه الدراسة النوع الأول المكون لهيكل بنك الجزائر الذي كان يطلق عليه سابقا البنك المركزي.

### الفرع الأول: المحافظ ونوابه<sup>2</sup>

نظرا لحساسية وظيفة محافظ بنك الجزائر، فقد خصه المشرع بمركز قانوني خاص، سواء من حيث طريقة تعيينه أو حالات إقالته من جهة، ومن خلال صلاحياته من جهة أخرى.

**1- تعيين المحافظ:** يتولى إدارة بنك الجزائر محافظ يساعده ثلاثة (03) نواب محافظ، يعينوا جميعهم بموجب مرسوم من رئيس الجمهورية<sup>12</sup>، ولعل هذه الطريقة في التعيين هي تكريس ملا جاء في نص المادة 78 من دستور 1996.

نشير هنا إلى أن المشرع لم يحدد مدة المحافظ أو نوابه على رأس إدارة بنك الجزائر، عكس ما كان عليه في قانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض، حيث كانت المدة التي يشغلها المحافظ محددة بستة (06) سنوات، وخمسة (5) سنوات لكل واحد من نوابه، وهي غير قابلة للتجديد إلا مرة واحدة، إن سلطة التعيين أو العزل تشكل في حد ذاتها، عامل ضغط من شأنه التأثير على قرارات المعين، والخضوع للجهة المعينة، وقد عمدت القوانين المؤسسة لاستقلالية البنك المركزي إلى تولية مهمة التعيين إلى رئيس الدولة، حتى لا يقع المحافظ تحت رحمة رئيس الحكومة أو وزير المالية.

**2- حالات العزل:** حسب نص المادة 2/15 من قانون النقد والقرض بأنه يمكن عزل المحافظ ونوابه إلا في حالة الخطأ الجسيم، إلا أنهم قد يعزلون في حالة العجز الصحي الذي يستحيل عليهم ممارسة مهامهم بصفة عادية، وعليه فلا يمكن عزلهم خارج هاتين الحالتين

نشير إلا أن المشرع لم يحدد لنا ما المقصود بالخطأ الجسيم بالنسبة للمحافظ ونوابه، إلا أنه قد يفهم من ذلك الخطأ الذي ينتج عن الموظف أو العامل والذي تتبعه أضرارا خطيرة تؤثر على حسن سير

<sup>1</sup> - المادة رقم 9 إلى 10 من الأمر 11/03، مرجع سابق.

<sup>2</sup> - بلودنين احمد، هيكل بنك الجزائر بين السلطة و الحرية طبقا لقانون النقد و القرض 11/03 المعدل و المتمم، مجلة الباحث، المجلد 06، نوفمبر 2021، ص: 187، 188.

المرفق، بغية حماية المحافظ ونوابه من التأثيرات: لضمان استقلالية بنك الجزائر من جهة، وحماية تشكيلة

إدارة بنك الجزائر من الضغوطات من جهة ثانية، فقد خصم المشرع بمجموعة من الامتيازات ومجموعة من الممنوعات، تتمثل فيما يلي:

- يحدد مرتب المحافظ ومرتب نائب المحافظ بمرسوم رئاسي ويتحملهما بنك الجزائر.
- يتقاضى المحافظ ونوابه أو ورثتهم عند الاقتضاء، إلا في حالة العزل بسبب خطأ فادح، تعويضا عند انتهاء ممارسة وظيفتهم يساوي مرتب سنين يتحملة بنك الجزائر وذلك باستثناء كل مبلغ آخر يدفعه هذا البنك.
- يمنع المحافظ ونوابه من أية عهدة انتخابية وكل وظيفة عمومية، كما لا يخضعون لقواعد قانون الوظيف العمومي.
- لا يمكن المحافظ ونوابه أن يمارسوا أي نشاط أو مهنة أو وظيفة أثناء عهدتهم، ماعدا تمثيل الدولة لدى المؤسسات العمومية الدولية ذات الطابع النقدي أو المالي أو النقدي.
- لا يمكن للمحافظ ونوابه اقتراض أي مبلغ من أية مؤسسة جزائرية كانت أم أجنبية، وال يمكن أن يقبل أي تعهد عليه توقيع أحدهم في محفظة بنك الجزائر، وال في محفظة أية مؤسسة عاملة في الجزائر.
- لا يجوز للمحافظ ونوابه، خلال مدة سنتين (2) بعد نهاية عهدتهم أن يسيروا أو يعملوا في مؤسسة خاضعة لسلطة أو مراقبة بنك الجزائر أو شركة تسيطر عليها مثل هذه المؤسسة، وال يعملوا كوكلاء أو مستشارين لمثل هذه المؤسسات أو الشركات.

**3-صلاحيات المحافظ و نوابه<sup>1</sup>:** مما يستدعي التأكيد عليه في ما يخص الصلاحيات هو هيمنة صلاحيات المحافظ واتساعها في مقابل صلاحيات نوابه، فان كانت هذه الأخيرة مستمدة من القانون مباشرة فان صلاحيات النواب تعد من صلب صلاحيات المحافظ الذي له تحديد صلاحيات كل نائب و سلطاته لان القانون لم يتطرق لها خلافا لما فعل مع صلاحيات المحافظ ما يجعلها خاضعة رأسا لهذه الاخيرة و كل ذلك طبقا لنص المادة 17 من الأمر رقم 03 / 11 فان صلاحيات المحافظ تتمثل أساسا في:

<sup>1</sup>- سنوني علي، محاضرات في مقياس النظام المصرفي الجزائري، هيكله بنك الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميله ، ص: 02.

- ادارة شؤون بنك الجزائر فيجوز له اتخاذ كافة التدابير لتنفيذ و القيام بجميع ما يراه مناسباً طبقاً للقانون.
  - تمثيل بنك الجزائر لدى السلطات العمومية في الجزائر ولدى البنوك المركزية الأجنبية ولدى الهيئات المالية الدولية ولدى الغير بشكل عام.
  - يمثل بنك الجزائر أمام الهيئات القضائية فيرفع الدعاوى و يتابعها و يتخذ جميع الاجراءات والتحفظية التي يراها مناسبة.
  - يقوم بإدارة شؤون المستخدمين لدى البنك وفقاً للقانون الأساسي للمستخدمين و يعينهم في مناصبهم و يرقبهم ويعزلهم ويفصلهم.
- ما يميز صلاحيات محافظ بنك الجزائر هو أنها رغم كونها واسعة وما يمارسها دون قس دالاً انه قد يمارسها في بعض الحالات بموجب موافقة أو مشاركة جهة أخرى وهذا ما سوف نراه عند حديثنا عن مجلس الإدارة.

**أما صلاحيات نواب المحافظ** فهي من اختصاص المحافظ نفسه فهو من يقوم بتحديدتها و ضبط سلطاتهم، كما يمكنه عند الحاجة والاقتضاء أن يختار من بين إطارات البنك وكلاء خاصين وكل ذلك يتم في إطار تفويض إمضاءه لاحد أعوان البنك طبقاً لنص المادة 17 من الأمر رقم 03 / 11.

### الفرع الثاني: مجلس الإدارة<sup>1</sup>

نشير أن مجلس الإدارة أنشئ بموجب الأمر 01/01 المؤرخ في 27/02/2001 المعدل والمتمم للقانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض، حيث أنه سابقاً وحسب قانون 10/90 كانت الوظيفة النقدية والإدارية تمارس من طرف مجلس النقد والقرض، ثم عدل وأصبحت الوظيفة الإدارية من اختصاص مجلس الإدارة، بينما الوظيفة النقدية من اختصاص مجلس النقد والقرض.

يعتبر مجلس الإدارة ثاني هيئة المشرع بنظام قانوني مكونة لبنك الجزائر، خصّ خاص، من حيث تشكيلته وطريقة تسييره:

### 1.تشكيله مجلس الإدارة وتسييره:

<sup>1</sup>- بلودنين احمد، مرجع سابق، ص: 190، 191.

يتكون مجلس الإدارة من :

- المحافظ رئيسا.
- نواب المحافظ الثلاثة.
- (03) موظفين ذوي أعلى درجة معينين بموجب مرسوم رئاسي، بحكم كفاءتهم في المجالين الاقتصادي والمالي.
- (03) أعضاء مستخلفين، يستخلفون الأعضاء الثلاثة الدائمون في حالة غيابهم أو شغور وظائفهم حسب الشروط نفسها.

## 2. صلاحيات مجلس الإدارة :

نشير في هذا الصدد إلى أن الأمر 11/03 قد وسع من سلطات مجلس الإدارة، والمحدد بموجب المادة 22 منه، وهي كالاتي:

- التداول بشأن التنظيم العام لبنك الجزائر، وكذا فتح الوكالات والفروع أو إلغاؤها.
- ضبط اللوائح المطبقة في بنك الجزائر.
- الموافقة على القانون الأساسي للمستخدمين ونظام رواتب أعوان بنك الجزائر.
- التداول بمبادرة من المحافظ بشأن جميع الاتفاقيات.
- الفصل في شراء العقارات والتصرف فيها،
- تحديد ميزانية بنك الجزائر كل سنة.
- تحديد الشروط والشكل اللذين يعد بنك الجزائر حساباته ويضبطها.
- الاطلاع بجميع الشؤون التي تخص بنك الجزائر.
- ضبط توزيع الأرباح، والموافقة على مشروع التقرير الذي يرفعه المحافظ باسمه إلى رئيس الجمهورية.

## الفرع الثالث : حراسة بنك الجزائر و رقابته (هيئة المراقبة)<sup>1</sup>

طبقا لنص المادة 26 من الأمر 11/ 03 فان مراقبة بنك الجزائر وحراسته تتولاها هيئة خاصة، تتألف من مراقبين (02) يتم انتدابهما من إدارتيهما الأصليتين استنادا للمكتسبات من المعرفة في المجال المالي و المحاسبي و تحمهما في المحاسبية المفصلة بالبنوك المركزية. ويتم تعيينهما بموجب مرسوم

<sup>1</sup> - سنوني علي، مرجع سابق، ص:7، 8 .



رئاسي وتتهى مهامهما بنفس الشكل وقد أغفل القانون تحديد مدة الانتداب و يعمل المراقبان بنظام الدوام الكامل و تحدد كيفية دفع مرتباتهما عن طريق التنظيم أما عن تنظيم هيئة المراقبة فيتولى مجلس الادارة تحديده و يضبط الوسائل البشرية والمادية التي توضع تحت تصرفه.

- **مهمة الرقابة و حدودها:** استناد لنص المادة 27 فان مهمة هيئة المراقبة تتمثل في حراسة عامة تشمل جميع مصالح بنك الجزائر.
  - مراقبة جميع العمليات التي يقوم بها البنك.
  - تمارس هيئه المراقبة حراسة خاصة على مركزية المخاطر ومركزية المستحقات غير المدفوعة.
  - حراسة تنظيم السوق النقدية وسيرها.
  - **علاقة هيئة المراقبة بمجلس الإدارة:**
  - حضر المراقبان دورات مجلس الادارة ويكون صوتهما فيه استشاريا ويطلعان المجلس على نتائج المراقبة التي أجريها.
  - يقدم المراقبان للمجلس كل الاقتراحات و الملاحظات التي يريانها ملائمة، و إذا رفضت اقتراحاتهما يجوز لهما طلب تدوينها في سجل المداولات ويطلعان الوزير المكلف بالمالية بذلك.
  - ترفع هيئة المراقبة لمجلس الإدارة تقريراً حول عملية التدقيق في حسابات نهاية السنة المالية، وكذا التعديلات المقترحة.
  - ترفع هيئة المراقبة تقريراً إلى وزير المالية خلال أربعه (4) أشهر من اختتام السنة المالية وتبلغ نسخة منه إلى محافظ البنك.
- كما يجوز لوزير المالية أن يطلب منهما في كل حين تقارير حول مسائل معينة تدخل ضمن اختصاصاتهما.

#### الفرع الرابع: مجلس النقد والقرض

بعدما كان مجلس النقد والقرض يمارس وظيفتين، الأولى إدارية والثانية تتعلق بالسياسة النقدية طبقاً لقانون 10/90، جاء الأمر 01/01 الذي منح الوظيفة الإدارية لمجلس إدارة بنك الجزائر، واحتفظ مجلس النقد والقرض بالوظيفة النقدية.

#### 1- تشكيلة مجلس النقد والقرض وطريقة عمله:

حسب نص المادة 58 من الأمر 11/03 يتكون مجلس النقد والقرض من:

-أعضاء مجلس إدارة بنك الجزائر.

-شخصيتان تختاران بحكم كفاءتهما في المسائل الاقتصادية والنقدية، وتعين الشخصيتان العضوين في المجلس بموجب مرسوم من رئيس الجمهورية، كما يتداولان ويشركان في التصويت داخل المجلس بحرية كاملة.

الملاحظ هنا أن كل تشكيلة مجلس النقد والقرض تعين بموجب مرسوم رئاسي، وهذا مما الشك فيه يمنحها أكبر قدر من الاستقلالية.

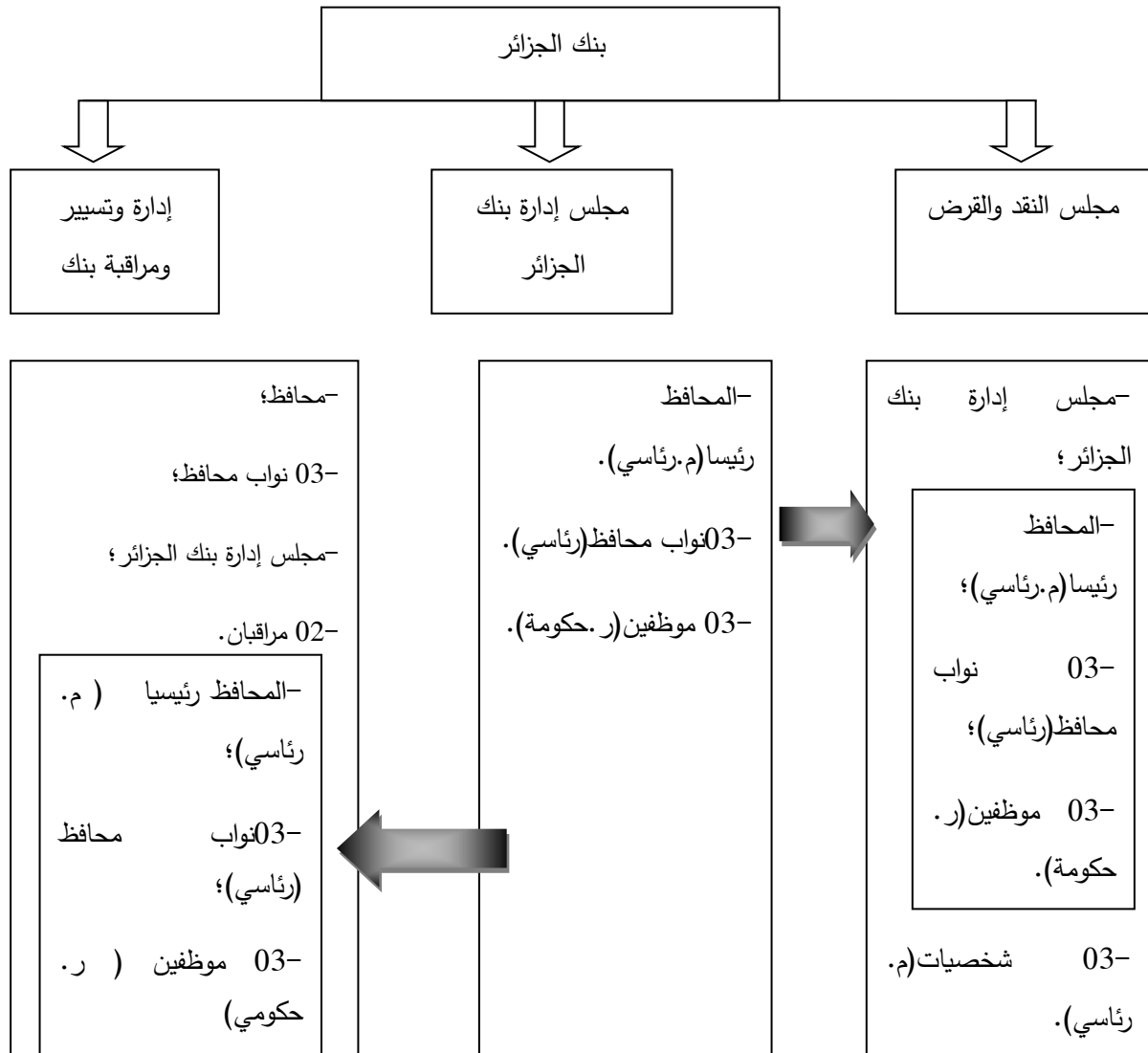
## 2- صلاحيات مجلس النقد والقرض

يعتبر مجلس النقد و القرض سلطه نقدية لها صلاحيات واسعة بهذه الصفة طبقا لنص المادة 62، يمارس صلاحياته بصفة مستقلة عن أي جهة و ذلك عن طريق إصدار أنظمه و قرارات فردية وهو بذلك يقوم ب:

- إصدار النقد كما هو منصوص عليه في المادتين 2 و 4 من هذا الامر. وكذا تغطيته وهو احتكار لمجلس النقد والقرض، فلا يكون لاي جهة أخرى سلطه إصدار النقد و لا يكون للأوراق النقدية و القطع النقدية المعدنية التي يصدرها بنك الجزائر أي سعر قانوني غير تلك التي أصدرها مجلس النقد و القرض، كما يحدد المجلس شروط التغطية المحددة عن طريق التنظيم المتخذ وفقا للفقرة " أ " من المادة 62.
- وضع مقاييس وشروط عمليات البنك المركزي لاسيما فيما يخص الخصم و السندات تحت نظام الأمانة و رهن المستندات العامة والخاصة والعمليات المتصلة بالمعادن الثمينة و العملات.
- تحديد السياسة النقدية والإشراف عليها و متابعتها و تقييمها و لهذا الغرض يحدد المجلس الأهداف النقدية لاسيما فيما يتعلق بتطوير المجاميع النقدية و يحدد استخدام النقد وكذا وضع قواعد الوقاية في سوق النقد، و التأكد من نشر المعلومات في السوق ترمي إلى تفادي مخاطر الاختلال.
- تسيير وسائل الدفع وسالمتها، و كل الأدوات التي تمكن الافراد من تحويل الاموال مهما يكون السند أو الأسلوب التقني المستعمل(المادة 69).

- شروط اعتماد البنوك والمؤسسات المالية وفتحها و كذا شروط إقامة شبكاتها ولا سيما تحديد الحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية وكذا كفاءات إبراؤه.
  - شروط فتح مكاتب تمثيل البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية في الجزائر.
  - المقاييس والنسب التي تطبق على البنوك و المؤسسات المالية، لاسيما فيما يخص تغطية المخاطر و توزيعها و السيولة و القدرة على الوفاء والمخاطر بوجه عام.
  - حماية زبائن البنوك و المؤسسات المالية، لاسيما في مجال العمليات مع هؤلاء الزبائن (الحق في السرية).
  - المقاييس والقواعد المحاسبية التي تطبق على البنوك المؤسسات المالية و كذا آجال و كفاءات تبليغ الحسابات و البيانات المحاسبية الإحصائية والوضعية المصرفية العامة لكل ذوي الحقوق لاسيما بنك الجزائر.
  - تنظيم سوق الصرف و تحديد أهداف سياسة الصرف و كفاءة ضبطه وتسهيل احتياطاته و كذا الشروط التقنية لممارسة المهنة المصرفية ومهنتي الاستشارة و الوساطة في المجالين المصرفي و المالي.
- و إذا كانت هذه الصلاحيات المنوطة بمجلس النقد والقرض قصد تنظيم السياسة العامة \*للدولة في مجال النقد فإنه يتخذ قرارات بصفة فردية و ذلك فيما يخص:
- الترخيص بفتح البنوك والمؤسسات المالية وتعديل قوانينها الأساسية و سحب الاعتماد.
  - الترخيص بفتح مكاتب تمثيل البنوك الأجنبية.
  - تفويض الصلاحيات في مجال تطبيق التنظيم الخاص بالصرف.
  - القرارات المتعلقة بتطبيق الأنظمة التي يسنها المجلس.
- و على اعتبار بنك الجزائر بنك الحكومة فإنه يقوم و بناء على هذا الأساس بالاستماع إلى وزير المالية، بناء على طلبه كما تستشير الحكومة في المسائل و القضايا المتعلقة بالنقد أو القرض و كل ما يمكن أن ينعكس على الوضع النقدي للبلاد.

الشكل (03): هيكل بنك الجزائر



المصدر: بالطيب جمال، أثر قياس استقلالية البنك المركزي على المؤشرات الاقتصادية الكلية - دراسة حالة الجزائر - للفترة (1990 - 2019)، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة ورقلة، 2021/2022، ص: 103.

### المطلب الثالث: مهام وصلاحيات بنك الجزائر<sup>1</sup>

#### الفرع الأول: مهام بنك الجزائر

تتمثل مهام بنك الجزائر في إطار قانون 10/90 فيما يلي:

- أن يقوم بكل العمليات على الذهب ولا سيما بالشراء والبيع الاقتراض والرهن وذلك نقدا ولأجل.

<sup>1</sup> - أحمد بلودين، الوجيز في القانون البنكي الجزائري، دار بلقيس، الجزائر، 2009، ص ص 38، 39.

-يمكنه أن يمنح تسبيقات للبنوك من العملاء وسبائك الذهب والعملات الأجنبية ومن السندات العمومية والخاصة.

-يمكنه منح قروض بالحساب الجاري للبنوك لمدة سنة على الأكثر، ويجب أن تكون مكفولة بضمانات من سندات الخزينة أو الذهب أو العملات الأجنبية...بموجب الأنظمة المتخذة بهذا الخصوص من مجلس النقد والقرض.

-يمكنه إجراء كل العمليات المصرفية مع البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر ومع كل بنك مركزي أجنبي.

-يمكنه وتلبية حاجاته الخاصة شراء عقارات أو يكلف من بينها أو يبيعها أو يستبدلها، وتخضع هذه العمليات لرخصة من مجلس الإدارة ولا يمكن أن تتم إلا بالأموال الخاصة.

-يقوم بمنح الخزينة مكشوفات بالحساب الجاري ولا يمكن أن تتجاوز مدتها 240 يوم وفي حدود حد أقصى 10% من الإيرادات العامة للدولة.

#### الفرع الثاني: صلاحيات بنك الجزائر

جاءت صلاحيات البنك الجزائري في الكتاب الثالث من قانون النقد والقرض تحت عنوان صلاحيات بنك الجزائر وعملياته، يعتبر بنك الجزائر أساس الجهاز المصرفي، فهو يشرف على جهاز المصرفي ويقوم على إصدار النقود ويعمل على محافظة على استقرار النقدي، فهو بنك الحكومة، حيث يتولى القيام بالخدمات المصرفية للحكومة، ويشاركها في إعداد السياسات النقدية والمالية وهو أيضا بنك البنوك...حيث تتمثل صلاحياته فيما يلي:

-تتمثل مهمة البنك المركزي في ميدان النقد والقرض والصراف في توفير أفضل الشروط والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد.

-تستشير الحكومة في كل شرع قانون ونص تنظيمي يتعلقان بالمسائل المالية النقدية.

-يمكن للبنك المركزي أن يقترح على الحكومة كل تدابير من شأنه أن يحسن ميزان المدفوعات وحركة الأسعار وأحوال المالية العامة وبشكل عام تنمية الاقتصاد، ويطلع الحكومة على كل طارئ من شأنه المساس باستقرار النقد.

-يساعد الحكومة في علاقاتها مع المؤسسات المالية المتعددة الأطراف والدولية، وعند الضرورة يمكنه تمثيل الحكومة لدى هذه المؤسسات في المؤتمرات الدولية.

## المبحث الثاني: السياسة النقدية في الجزائر

تعتبر الكتلة النقدية أهم العوامل المؤثرة في النشاط الاقتصادي في بلد ما ومؤشرا أساسيا في تحديد سيولة الاقتصاد.

### المطلب الأول: مضمون قانون النقد والقرض 10/90 وتعديلاته

#### الفرع الأول: تعريف قانون النقد والقرض

قانون النقد والقرض هو الآلية التنظيمية التي تحكم إدارة وتشغيل بنك الجزائر وتحديد صلاحياته وعملياته. ينظم القانون تكوين وصلاحيات مجلس النقد والقرض ويحدد مهام وصلاحيات اللجنة المصرفية على وجه الخصوص<sup>1</sup>.

#### الفرع الثاني: مضمون قانون النقد والقرض

لقد تم الموافقة على قانون النقد والقرض بتاريخ 14 افريل 1990 من قبل الرئيس الشاذلي بن جديد وقد شمل كل المسائل المتعلقة بالنقد والبنوك سواء تعلق الأمر بالإصدار النقدي ومراقبة الكتلة النقدية أو بالشكل القانوني للبنوك مراقبة البنوك ومعايير التسيير الخ وذلك ضمن ثمانية (08) أبواب رئيسية و هي:<sup>2</sup>

1- النقد

2- هيكل البنك المركزي وتنظيم عملياته

3- التنظيم البنكي

4- مراقبة البنوك والمؤسسات المالية

5- حماية المودعين والمقترضين

6- تنظيم سوق الصرف وحركة رؤوس الأموال

7- العقوبات الجزائية

8- أحكام انتقالية ومختلفة

وقد ألغى قانون النقد والقرض كل القوانين والأحكام التي تتعارض مع الأحكام الواردة فيه والغبي صراحة الأحكام الواردة في قانوني أوت 1986 و جانفي 1988 اللذان يمثلان قانونا لمرحلة معينة

<sup>1</sup> - تقرير بنك الجزائر، المتاح على الموقع <https://www.bank-of-algeria.dz>.

<sup>2</sup> - خليفة عزي، وآخرون، واقع النظام المصرفي الجزائري على ضوء تعديلات قانون النقد والقرض، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 06، العدد 02، 2021، ص 305.

وباعتباره القانون الوحيد الذي ينظم الوظيفة المصرفية ويضبط قواعد العمل المصرفي منذ صدوره في افريل 1990 لذلك فان دراسة هيكل النظام المصرفي واليات عمله سوف تتم في إطار أحكامه.

### الفرع الثالث: أهداف قانون النقد والقرض

لقد جاء قانون النقد والقرض ليكرس أنماطا جديدة على البنوك لكي تتماشى مع التطورات العالمية وجاء ليعطي نفسا جديدا لبنك الجزائر من خلال الوظائف التي حددت له, ولعل أهم أبعاد وأهداف القانون تتمثل فيما يلي:<sup>1</sup>

- سد الفراغ القانوني: حيث لأول مرة ورد قانون عضوي متماسك.
  - رد اعتبار البنك المركزي و إعطائه مكانته الحقيقية.
  - إعطاء الاستقلالية و تجسيدها على ارض الواقع للمؤسسات المالية و المصرفية حيث أصبحت تعمل وفق معايير اقتصاد السوق التي تتمثل في الربحية و المرد ودية المالية.
  - انشاء بورصة القيم المنقولة لتشجيع البحث عن الادخار و تسيير الميزانية.
  - تقليص ديون الخزينة اتجاه البنك المركزي وتسديد الديون السابقة المتراكمة عليها.
  - الحد من الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية.
  - إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من قبل البنوك.
- وأخيرا يمكن القول النقد والقرض قد وضع وبشكل تام المنظومة المصرفية والنظام النقدي في مسار الانتقال من الاقتصاد مسير مركزيا إلى اقتصاد موجه باليات السوق

### الفرع الرابع: مبادئ قانون النقد والقرض

كرس قانون النقد والقرض أفكار ومبادئ جديدة فيما يتعلق بتنظيم النظام البنكي وأدائه حيث سمح قانون رقم /90 10 بتحول السلطة النقدية إلى مجلس القرض والنقد، الذي يعتبر بمثابة مجلس إدارة بنك الجزائر، يتمتع بصلاحيات واسعة في مجال القرض والنقد. بالإضافة إلى أنه اخذ بأهم الأحكام التي جاء بها قانون الإصلاح النقدي لسنة 1986 والقانون المعدل والمتمم لسنة 1988، كما حمل في طياته أفكار جديدة فيما يتعلق بتنظيم الجهاز البنكي وأدائه، كما أن المبادئ التي يقوم عليها واليات العمل التي

<sup>1</sup> - العزاوي كلثوم، زيراح أم كلثوم، تقييم أداء البنوك التجارية في ظل تعديلات قانون النقد و القرض (1990-2019)، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر في الاقتصاد، تخصص اقتصاد نقدي و بنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة احمد دراية، أدرار، ص: 330.

يعتمدها تعكس إلى حد كبير الصورة التي سوف يكون عليها هذا النظام في المستقبل، أما عن مبادئه الأساسية فإنه يمكن اختصارها في النقاط التالية:<sup>1</sup>

#### أ- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية

كانت القرارات النقدية تتخذ تبعا للقرارات الحقيقية، على أساس كمي حقيقي في هيئة التخطيط، وتبعا لذلك لم تكن أهداف نقدية بحتة، بل إن الهدف الأساسي هو تعبئة الموارد اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية المخططة. وقد تبنى القانون مبدأ الفصل بين الدائرتين النقدية والحقيقية حتى تحددتها السلطة النقدية وبناءا على الوضع النقدي السائد.

حمل قانون النقد والقرض مبدأ الفصل بين الدائرتين الحقيقية والنقدية ويعني ذلك أن القرارات النقدية لم تعد تابعة للقرارات المتخذة على أساس كمي في إطار الخطة، بل أصبحت هذه القرارات النقدية تتخذ على أساس الأهداف النقدية التي تحددتها السلطة النقدية انطلاقا من الوضع النقدي الذي يتم تقديره من طرفها. وكان من شأن هذا الفصل الذي تبناه قانون النقد والقرض السماح بتحقيق مجموعة من الأهداف أهمها هي:

- استعادة الدينار لوظائفه التقليدية وتوحيد استعمالته داخليا إن كان ذلك على مستوى المؤسسات العمومية أو على مستوى العائلات والمؤسسات الخاصة.

- تنشيط السوق النقدية واستعادة السياسة النقدية لمكانتها كوسيلة رئيسية من وسائل الضبط الاقتصادي.

- توفير الشروط الضرورية التي تسمح بمنح القروض بناء على معايير لا تميز بين الأعوان الاقتصاديين، لا سيما بين المؤسسات العامة والمؤسسات الخاصة.

- إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من طرف البنوك، وجعله يلعب دور مهما في اتخاذ القرارات المرتبطة بالقرض.

#### ب- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة المالية

كانت الخزينة في النظام السابق تلعب دورا أساسيا في تدبير التمويل اللازم لتمويل الاستثمارات المخططة، وذلك باللجوء إلى عملية الاقتراض أي الإصدار النقدي الجديد على وجه الخصوص حين لا

<sup>1</sup> - زواوي فضيلة و آخرون، مرجع سابق، ص ص: 77، 80.



يكفي الادخار الميزاني للقيام بذلك، لا سيما أمام تزايد الحاجيات التمويلية بالتوازي مع تزايد أهمية الاستثمارات المبرمجة، سمح لها التنظيم الإداري للعلاقات المالية بين المؤسسات من جهة والتدفقات الحقيقية والمالية من جهة ثانية اللجوء بسهولة نسبية إلى هذه الموارد المتأتية عن طرق الإصدار النقدي الجديد لتمويل عجز الخزينة. وقد خلق هذا الأمر تداخلا بين صلاحيات الخزينة وصلاحيات البنك المركزي، كما خلق تداخلا بين أهدافها التي لا تكون دوما متجانسة لم تعد الخزينة حرة في اللجوء إلى عملية القرض كما كانت في السابق تلجأ إلى البنك المركزي لتمويل العجز، هذا الأمر أدى إلى التداخل بين صلاحيات الخزينة و صلاحيات السلطة النقدية، وخلق تداخلا بين أهدافها التي لا تكون متجانسة بالضرورة، وجاء القانون ليفصل بين الدائرتين، فأصبح تمويل الخزينة قائم على بعض القواعد، وقد سمح هذا المبدأ بتحقيق الأهداف التالية :

- استقلال البنك المركزي عن الدور المتعاضم للخزينة.
- تقليص ديون الخزينة اتجاه البنك المركزي، وتسديد الديون السابقة المتراكمة عليها.
- الحد من الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية.
- تراجع التزامات الخزينة في تمويل الاقتصاد.

### ج - الفصل بين دائرة الميزانية ودائرة الائتمان

كانت الخزينة في النظام الموجه تلعب الدور الأساسي في تمويل الاستثمارات المخططة للمؤسسات العمومية، حيث همش النظام البنكي وكان دوره يقتصر على تسجيل عبور الأموال من دائرة الخزينة إلى المؤسسات، خلق مثل هذا الأمر كما رأينا غموضا كبيرا على مستوى نظام التمويل نظرا للتداخل الكبير بين الوظيفة التمويلية للخزينة العمومية ووظيفة البنوك في هذا المجال. لقد كان هناك وعي بهذه المشكلة انعكس بتضمين قانون النقد والقرض مبدأ يتم بموجبه الفصل بين الدائرتين عن طريق القيام بإبعاد الخزينة عن منح القرض للاقتصاد، ليبقى دورها يقتصر على تمويل الاستثمارات الإستراتيجية العمومية المخططة من طرف الدولة، ومن ثم أصبح توزيع القروض لا يخضع لقواعد إدارية، إنما يركز أساسا على مفهوم الجدوى الاقتصادية للمشروع. حيث فتح هذا الأمر الباب أمام النظام البنكي الذي استعاد مسؤوليته في منح القروض في إطار مهامه التقليدية. ويسمح الفصل بين هاتين الدائرتين بلوغ الأهداف التالية:

-استعادة البنوك و المؤسسات المالية لوظائفها التقليدية و خاصة تلك المتمثلة في منح القروض

- أصبح توزيع القرض لا يخضع إلى قواعد إدارية، وإنما يرتكز أساسا على مفهوم الجدوى الاقتصادية للمشاريع.

-التقليص من آثار عملية الاستعداد المالي وما ينجم عنه من تأثير سلبي على تمويل القطاع الخاص ففي إطار السياسة الجديدة التي لا تريد التمييز بين القطاعات الاقتصادية فيما إذا كانت عمومية أو خاصة.

#### د- إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة

كانت السلطة النقدية سابقا مشتتة عمليا في مستويات عديدة، فوزارة المالية كانت تتصرف على أساس أنها هي السلطة النقدية، والخزينة كانت تلجا في أي وقت إلى البنك المركزي لتمويل عجزها، وكانت تتصرف كما لو كانت هي السلطة النقدية، والبنك المركزي كان يمثل بطبيعة الحال سلطة نقدية لاحتكاره امتياز إصدار النقد. ولذلك جاء قانون النقد والقرض ليُلغي هذا التعدد في مراكز السلطة النقدية، حيث كان ذلك انعكاسا منطقيا للتحويلات التي تم تسجيلها على مستوى الفصل بين الدوائر الثلاثة السابقة، وهكذا تم إنشاء سلطة نقدية وحيدة تتمتع بالاستقلالية مقارنة وذلك بإنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة عن أي جهة كانت والمتمثلة في مجلس النقد والقرض ولقد حرص قانون النقد والقرض على أن تكون هذه السلطة النقدية:

- وحيدة، ليضمن انسجام السياسة النقدية.
- مستقلة، ليضمن تنفيذ هذه السياسة بشكل منسجم قصد تحقيق الأهداف النقدية.
- وموجودة في الدائرة النقدية لكي يضمن التحكم في تسيير النقد، ويتفادى التعارض بين الأهداف النقدية.

#### هـ-وضع نظام بنكي على مستويين

جاء قانون النقد والقرض ليؤكد مبدأ إقامة نظام بنكي على مستويين. بمعنى الفصل بين مفهوم البنك المركزي كملجأ أخير للإقراض وبين مهام البنوك الأخرى كمؤسسات تقوم بتعبئة المدخرات ومنح الائتمان وتعمل في ظروف تتطوي على عناصر المخاطرة البنكية. وبموجب هذا الفصل أصبح البنك المركزي يمثل فعلا بنك البنوك يراقب نشاطاتها ويتابع عملياتها، كما أصبح بإمكانه أن يوظف مركزه كملجأ أخير للإقراض في التأثير على سيولة الاقتصاد حسب ما يقتضيه الوضع النقدي. وبفضل المكانة

التي يحتلها البنك المركزي في سلم النظام البنكي يستطيع أن يحدد القواعد العامة للنشاط البنكي وتحديد معايير هذا النشاط في اتجاه خدمة أهدافه النقدية وتحكمه في السياسة النقدية.

### الفرع الخامس: أهم التعديلات الطارئة على قانون النقد والقرض

#### 1- التعديلات الصادرة على قانون النقد والقرض في سنة 2001<sup>1</sup>

يعتبر الأمر 01 / 01 الصادر في 27 فيفري 2001 كأول تعديل للقانون رقم 90 / 10 حيث مس الأمر الرئاسي الجوانب الإدارية في تسيير بنك الجزائر فقط دون المساس بمضمون القانون، جاء في بعض مواد القانون رقم 90 / 10 التي تتعلق بمحافظ بنك الجزائر ونوابه ونجد ذلك في المادة (02) من الأمر 01/01 إضافة إلى الفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر، ومجلس النقد والقرض، حيث أصبح تسيير بنك الجزائر و ادارته يتولاه :

- محافظ البنك المركزي.

- ثلاثة (03) نواب للمحافظ

- مجلس الإدارة (تعويض لمجلس النقد والقرض )

- مراقبان

فالمادة السادسة (06) من الأمر 01/01 ،تنص على أن تركيبة مجلس إدارة بنك الجزائر يتكون من :

- محافظ رئيسا .

- موظفين ساميين يعينون بمرسوم صادر عن رؤس الحكومة.

اما مجلس النقد والقرض فيتكون بموجب الأمر رقم 01/ 01 من :

- أعضاء من مجلس إدارة بنك الجزائر .

- ثلاثة شخصيات يختارون بحكم كفاءتهم في المسائل النقدية والاقتصادية، مما أصبح عدد

أعضاء مجلس النقد والقرض عشرة (10 ) بعدما كانوا سبعة (07 ) فقط. و تتمثل صلاحياته

حسب المادة 10 فيما يلي :

<sup>1</sup>- زاوي فضيلة، وآخرون، اثر تعديلات قانون النقد والقرض على مسار إصلاح المنظومة البنكية الجزائرية خلال الفترة 1990-2017، مجلة البحوث والدراسات التجارية، مجلد 05 ، عدد01، مارس2021، ص:81.

- للمحافظ صلاحيات استدعاء المجلس ورئاسته، وتحديد جدول أعماله، وكى يجري الاجتماع لابد أن يبلغ النصاب ستة (06) أعضاء على الأقل

- تتخذ القرارات بالأغلبية البسيطة للأصوات ففي حالة تعادل عدد الأصوات يكون الرئيس مرجحا

- لا يحق لأي عضو في المجلس أن يفوض من يمثله في اجتماعات المجلس

- يجتمع المجلس كل ثلاثة (03) أشهر على الأقل بناء على استدعاء من رئيسه ويمكن أن يستدعي للاجتماع كلما كانت الضرورة بمبادرة من رئيسه أو أربعة (04) أعضائه .

## 2-التعديلات الصادرة على قانون النقد والقرض في سنة 2003

كان الأمر رقم /03 11 المتعلق بالنقد والقرض الصادر في 26 /08 /2003 عن طريق أمر رئاسي كان بمثابة قانون جديد يلغي في مادته 142 قانون النقد والقرض رقم 90 /10 ،وجاء ضمن التزامات الجزائر في الميدان المالي والبنكي واستجابة لتطورات المحيط البنكي الجزائري و اعداد المنظومة البنكية للتكيف مع المقاييس العالمية وخاصة بعد إفلاس بنك الخليفة والبنك التجاري الصناعي الجزائري وتقاديا لوجود مشاكل أخرى من هذا النوع ارتفعت درجة تدخل الدولة في التنظيم البنكي، من خلال القوانين الصادرة في سنة 2003 و2004، التي لا تترك حرية كبيرة للبنوك للتصرف، والعمل دون الرجوع لبنك الجزائر، وتتمثل في:<sup>1</sup>

-الأمر رقم 03-11 الصادر في 26 أوت 2003، والذي يؤكد على سلطة البنك المركزي النقدية، وقوة تدخل الدولة في المنظومة البنكية، حيث أنه أضاف شخصان في مجلس النقد والقرض من أجل تدعيم الرقابة، معينان من رئاسة الجمهورية تابعيين لوزارة المالية، هذا الأمر لا يشير ولا يعطي فرصة التحدث عن التحرير البنكي وإنما يعطي للتدخل الحكومي أكثر جدية

-القانون رقم 01-04 الصادر في 04 مارس 2004، الخاص بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية، التي تنشط داخل الجزائر ، فقانون المالية لسنة 1990 يحدد الحد الأدنى لرأسمال البنوك ب 500 مليون دج و ب 100 مليون دج للمؤسسات المالية بينما حدد الحد الأدنى لرأس المال في سنة 2004 ب 2,5 مليار دج للبنوك و 500 مليون بالنسبة للمؤسسات المالية.

<sup>1</sup> - زواوي فضيلة وآخرون ، مرجع سابق، ص: 82، 83.

- فكل مؤسسة لا تخضع لهذه الشروط ، سوف ينزع منها الاعتماد، وهذا يؤكد تحكم السلطات السياسية والنقدية في النظام البنكي.

-القانون رقم 02-04 الصادر في 04 مارس 2004، الذي يحدد شروط تكوين الاحتياطي الإجمالي لدى دفاتر بنك الجزائر، وبصفة عامة يتراوح معدل الاحتياطي الإجمالي بين 0 % و 15 % كحد أقصى.

-القانون رقم 03-04 الصادر في 04 مارس 2004، الذي يخص نظام ضمان الودائع البنكية، ويهدف هذا النظام إلى تعويض المودعين في حالة عدم إمكانية الحصول على ودائعهم من بنوكهم، يودع الضمان لدى بنك الجزائر، حيث تقوم بتسييره شركة مساهمة تسمى "شركة ضمان الودائع" البنكية، تساهم فيه بحصص متساوية، وتقوم البنوك بإيداع علاوة نسبية لصندوق ضمان الودائع البنكية، تقدر بمعدل سنوي (1 % حسب المنظمة العالمية للتجارة OMC) من المبلغ الإجمالي للودائع المسجلة في 31 ديسمبر من كل سنة بالعملة المحلية. ويهدف هذا التعديل إلى :

#### أ- تعزيز العلاقة بين بنك الجزائر والحكومة:

يتمثل هذا التعزيز في إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية لتسيير الاستخدامات الخارجية والدين الخارجي وتحقيق سيولة أفضل في تداول المعلومات المالية، إضافة على إثراء شروط ومحتوى التقارير الاقتصادية والمالية وتسيير بنك الجزائر

#### ب- دعم بنك الجزائر في ممارسة صلاحياته :

ويظهر معالم الأمر 03/ 11 ففي هذا المجال من خلال الفصل بين صلاحيات مجلس النقد والقرض وصلاحيات مجلس إدارة بنك الجزائر، وكذلك توسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض وهذا بإضافة عضوين (02) بواسطة مرسوم رئاسي مع المحافظ ونوابه الثلاثة، وثلاثة موظفين ساميين لهم خبرة ودراية بالشؤون النقدية والمالية، تدعيم استقلالية اللجنة البنكية وتفعيل دورها في مراقبة أنشطة البنوك بإضافة أمانة عامة لها و إمدادها بالوسائل والصلاحيات لممارسة مهامها .

#### ج- توفير حماية الزبائن عن طريق:

- تدعيم شروط ومعايير منح اعتماد للبنوك ومسيريها وإقرار العقوبات الجزائية على المخالفين لشروط وقواعد العمل البنكي.

-إنشاء صندوق التامين على الودائع يلزم البنوك التامين على الودائع.

-توضيح وتدعيم شروط عمل مركزية المخاطر.

يهدف الأمر الرئاسي 03 / 11 الصادر بتاريخ /28/ 08 /2003 إلى تقليص صلاحيات محافظ بنك الجزائر الذي كان يتمتع بها والتي كانت تمثل محل نزاع بينه وبين وزارة المالية، ومنه تقليص استقلالية بنك الجزائر التي كان يتمتع بها وفقا للقانون 10/90، ومن جهة أخرى يهدف هذا التعديل إلى تدعيم الإشراف والرقابة على البنوك الخاصة بعد الأزمة التي أحدثها إفلاس بنك الخليفة والبنك الصناعي التجاري.

### 3-التعديلات الصادرة على قانون النقد والقرض في سنة 2008

قانون 08-01-2008، يتعلق بجهاز النوعية لمواجهة عملية إصدار صكوك دون رصيد و ينص على ما يلي:<sup>1</sup>

-وضع قوانين لمكافحة إصدار الصكوك دون رصيد مشاركة كل الأعوان الاقتصاديين.

-التركيز على نظام المركزية للمعلومات المتعلقة بحوادث سحب الصكوك بسبب الخطأ أو نقص الرصيد .

-طبقا للمادة تتفقد المصالح المالية الملف المركزي عند منح الصكوك لزبائنها.

### 4-التعديلات الصادرة على قانون النقد والقرض في سنة 2010<sup>2</sup>

جاء هذا الإصلاح لسنة 2010، عن طريق الأمر رقم (10-04) المؤرخ في 26/08/2010، حيث جاء بأهم النقاط التالية:

-تعزيز قدرة بنك الجزائر في مجال اختبارات الصلابة المالية بالاستعانة بجهاز الوقاية وحل الأزمات.

-الكشف المبكر عن نقاط الضعف وذلك عبر متابعة أفضل البنوك.

-مساهمة السياسة النقدية في الاستقرار المالي الخارجي من خلال التسيير المرن لسعر الصرف.

<sup>1</sup>- أمحمدي دليلة، الحاج احمد محمد، الإصلاحات المصرفية في ظل قانون النقد والقرض 90-10 دراسة قياسية، رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة احمد دراية، ادرار، 2019، ص: 14.

<sup>2</sup>- أمحمدي دليلة، الحاج احمد محمد، مرجع السابق ص: 15.

#### 5- التعديلات الصادرة على قانون النقد والقرض في سنة 2011

قصد تطوير أكثر الإطار التنظيمي للاستقرار المالي، وفي تأقلم مع المعايير الجديدة لجنة بازل الدولية، و إصدار نظام يتعلق بتحديد وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة من طرف مجلس النقد والقرض في ماي 2011 يلزم البنوك معامل سيولة أدنى يجب احترامه كما اصدر المجلس نظاما ثانيا من اجل إرساء تطبيق أحسن لتسيير سيولة ومتابعة العمليات ما بين البنوك وتحسين نوعية التقارير الاحترازية كما يساهم هذان الجهازان ويدعمان أدوات الإشراف والرقابة في تعزيز أكثر لاستقرار وصلابة النظام المصرفي الجزائري كما يعملان على التنبؤ والمتابعة الدقيقة للسيولة المصرفية من طرف بنك الجزائر وهذا في إطار إدارته للسياسة النقدية.

#### 6- التعديلات الصادرة على قانون النقد والقرض في سنة 2017<sup>1</sup>:

بعد انخفاض أسعار المحروقات في السوق العالمية، شهدت الجزائر تراجع في إيراداتها لتمويل الموازنة العامة والتي تعتمد أساسا على المحروقات لجأت الجزائر إلى سياسة التسيير الكمي، والتي تسمح بطبع كتلة نقدية ليس لها مقابل لدى البنك المركزي، من أجل تمويل الموازنة العامة للجزائر. وهذا بإصدار قانون النقد والقرض 10/17 المؤرخ في 11/10/2017 والذي يحتوي على مادة وحيدة وهي المادة 45، والتي تنص على أن يقوم البنك المركزي بشكل استثنائي ولمدة خمس سنوات بشراء مباشرة من الخزينة السندات المالية التي تصدرها الخزينة من أجل 13 المساهمة على وجه الخصوص

- تغطية احتياجات تمويل الخزينة

- تمويل الدين العمومي الداخلي

- تمويل الصندوق الوطني للاستثمار

تنفذ هذه الآلية لمرافقة تنفيذ برنامج الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والميزانية والتي ينبغي أن تفضي في نهاية الفترة المذكورة أعلاه كأقصى تقدير إلى توازنات خزينة الدولة

-توازن ميزان المدفوعات

<sup>1</sup> -زاوي فضيلة وآخرون ، مرجع سابق، ص: 85.

من ابرز الذي أتى به قانون النقد والقرض 17-10 المؤرخ في 11-10-2017 نعرج على المادة 53 من الأمر 10/03 المؤرخ في 26-8-2003 والتي تنص في فقرتها ب على ما يلي:

-يرخص للبنك المركزي بشراء مباشرة السندات من الخزينة العمومية بهدف تغطية احتياجات التمويل للخزينة العمومية والتي كانت قبل هذا القانون تكون في شكل اذونات خزانة لا تتعدى 240 يوم أو تسبيقات لا تتعدى 10% من إجراءات السنة الفارطة .

-يرخص للبنك المركزي بشراء للسندات من الخزينة العمومية بهدف تمويل الدين العمومي الداخلي على عكس المادة 46 من الأمر 11-30 في فقرتها 03.

-يرخص للبنك المركزي بشراء مباشر للسندات من الخزينة العمومية، التمويل للصندوق الوطني للاستثمار.

### المطلب الثاني: مسار السياسة النقدية في الجزائر

لقد مرت السياسة النقدية في الجزائر بعدة مراحل، ومنه سنحاول تقديم مختلف المراحل التي مرت بها السياسة النقدية.

#### الفرع الأول: مسار السياسة النقدية في ظل قانون النقد والقرض

- المرحلة الأولى: 1990-1994<sup>1</sup>: تعد سنة 1990 نقط تحول جذرية في النظام النقدي والمالي الجزائري ودور السياسة النقدي إذ أعاد القانون 15 لسنة 1990 المتعلق بالنقد والقرض الاعتبار للبنك الجزائري مع إعطاء مجلس النقد والقرض مهمة مجلس إدارة البنك المركزي كسلطة نقدية، كما أعاد المهام التقليدية للبنك المركزي في تسيير النقد والائتمان وإدارة السياسة النقدية والانتقال لاستخدام الأدوات المباشرة وغير المباشرة في التأثير على الكتلة النقدية .

لقد حدثت عدت تطورات نقدية منذ سنة 1990 تعكس مباشرة توجه السياسة النقدية، فيمكن التفريق بين ثلاثة توجهات مختلفة، تتمثل الفترة الأولى بالسنوات التي سبقت تطبيق برنامج الإصلاح ، أي كان توجه السياسة النقدية نحو التوسع وتهدف بصفة أساسية إلى تمويل عجز الموازنة الضخمة واحتياجات الائتمان إلى المؤسسات العامة، إذ تم في هذه الفترة إبرام اتفاقين مع صندوق النقد الدولي 1989 و 1991، بغية

<sup>1</sup> - بشيشي وليد، التحليل الكمي لأثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي . دراسة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990.

2012، مجلة مركز دراسات الكوفة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ص: 177.



لحصول على قروض ومساعدات صندوق النقد الدولي، وقد مست هذه الشروط السياسة النقدية بالدرجة الأولى، ونذكر منها ما يلي:

- تحرير الأسعار.

- تخفيض قيمة الدينار.

- تحرير التجارة الخارجية والسماح بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية من أجل الوصول إلى قابلية تحويل الدينار.

- التحرير التدريجي لسعر الفائدة لإعطاء النقود تكلفتها الحقيقية.

- التقليل من حجم تدخل الدولة في الاقتصاد وتعزيز النمو الاقتصادي عن طريق تفعيل أداء مؤسسات القطاع الخاص.

إلا أنه تم التراجع عن هذه السياسة بإتباع سياسة نقدية توسعية، إذ تم إصدار النقد لتغطية عجز الموازنة وتمويل صندوق إعادة التقويم الذي أنشئ خصيصا لتمويل إعادة هيكلة المؤسسات العامة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع حاد في المستوى العام للأسعار.

- **المرحلة الثانية: من 1994 - 2000<sup>1</sup>**: كان لسياسة النقدية الإصدار النقدي التي قامت بها الجزائر دون تغطية بهدف تمويل العجز أثر كبير، حيث وصلت معدلات التضخم أعلى مستوياتها في تلك الفترة، الأمر الذي أدى إلى تغيير اتجاه السياسة النقدية، وبذلك لجأت الجزائر مرة أخرى إلى صندوق النقد الدولي والبنك العالمي لإبرام اتفاقية من شأنها توفير قرض جديد، وذلك في إطار برنامج الإصلاح الهيكلي المعتمد والذي قسم إلى مرحلتين:

- **مرحلة الإصلاح الهيكلي:**

وتمتد هذه المرحلة لسنة واحدة ابتداء من 22 ماي 1994 إلى 21 ماي 1995، وتضم بنودها التالي:

- تحقيق نمو مستقر ومقبول عند حدود 3% في سنة 1995 وعدل إلى 6% في سنة 1995.

- تخفيض معدلات التضخم.

- تحرير التجارة الخارجية من أي عوائق ممكنة.

<sup>1</sup> - بشيشي وليد ، مرجع سابق، ص:178.

- الحد من توسع الكتلة النقدية.
- تحرير معدلات الفائدة المدينة للبنوك، مع رفع معدلات الفائدة الدائنة على الادخار .
- **مرحلة التعديل الهيكلي:** بخلاف المرحلة السابقة فقد تم تغيير توجه السياسة النقدية خلال هذه الفترة بالتوجه إلى برامج الإصلاح الاقتصادي، إذ عمدت الجزائر إلى برنامج القرض الموسع ابتداء من عام 1995 إلى غاية 1998، وكان هدف هذه الإستراتيجية إعادة الاستقرار النقدي عن طريق تحقيق ما يلي:
  - تحقيق نمو اقتصادي في إطار الاستقرار المالي.
  - العمل عللا استقرار أسعار الصرف.
  - تخفيض العجز في الميزان التجاري.
  - التحضير لإنشاء سوق الأوراق المالية وذلك بإنشاء لجنة تنظيم ومراقبة البورصة وشركة تسيير سوق القيم.

- **المرحلة الثالثة: 2000 - 2012<sup>1</sup>:** تميزت هذه الفترة بارتفاع كبير في أسعار المحروقات الأمر الذي أدى إلى توافر فوائض مالية كبيرة لدى الجزائر حيث وصل سعر البرميل في هذه الفترة إلى 145 دولار ، كما وصل احتياطي الصرف إلى أعلى مستوياته حيث تجاوز 200 مليار دولار، وهذا ما ساعد على تنبني مجموعة من البرامج التنموية تهدف إلى إنعاش الاقتصاد الجزائري والتي قسمت على مرحلتين:

- **المرحلة الأولى: من أبريل 2001 إلى أبريل 2004:** تسعى من خلالها إلى تدعيم برامج الإنعاش الاقتصادي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الوطني من خلال توفير مناصب الشغل والتحكم في معدلات التضخم وزيادة حجم الاستثمار، الأمر الذي أدى إلى رفع معدلات النمو حيث بلغ سنة 2003 نسبة 7، كما تزامن ذلك مع جملة من الانجازات في مجال الصحة والسكن والتنمية الريفية.
- **أما المرحلة الثانية بدأت في سنة 2005 إلى 2022:** وهي مرحلة تكتسي أهمية كبرى خاصة وأنها تهدف إلى دعم النمو الاقتصادي، وقد استطاعت هذه السياسات تحقيق نتائج مرضية، يعود السبب الرئيسي فيها إلى ارتفاع أسعار المحروقات بشكل كبير وتوفر سيولة قادرة على دعم أي مشروع في مجال التنمية، و من أهم ما تم تحقيقه ما يلي:

<sup>1</sup> - بشيشي وليد، مرجع سابق، ص: 179.

ارتفاع في معدلات النمو وانخفاض في مستويات البطالة كما أن المؤشرات النقدية عرفت تحسنا ملحوظا حيث انخفض معدل التضخم وحدث استقرار نقدي، والأهم هو تسديد المديونية التي أثقلت كامل الجزائر لسنوات.

### المطلب الثالث: أهداف وأدوات السياسة النقدية في الجزائر

تهدف السياسة النقدية في الجزائر إلى تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي في البلاد، وتنظم عمليات السيولة والمعاملات المالية في النظام المصرفي وتستخدم الحكومة العديد من الأدوات المتاحة لها لتحقيق هذه الأهداف، وتشمل بعض الأدوات.

### الفرع الأول: أهداف السياسة النقدية في الجزائر

تتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

**1- النمو الاقتصادي:** يعتبر هذا الهدف أيضا من أهم أهداف السياسة النقدية التي نص عليها قانون النقد والقرض 10/90 والذي تضمنه أيضا الأمر رقم 04/10 يعدد ويتم الأمر رقم 11/03 في المادة 35، فنتيجة للتحويلات الجذرية في الاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق نتجت بيئة غير ملائمة لتحقيق معدلات أو اقتصادية ملائمة، حيث بدأ العمل بالسياسة النقدية على تطبيق برامج ينتج عنها آثار انكماشية في الأجل القصير، وذلك لكبح التضخم وتقليص العجز المالي، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض في القدرة الشرائية والبطالة بسبب تخفيض العملة الوطنية، فإذا افترضنا أن حجم الاستثمار يتأثر بصدفة طردية مدع أو حجم القروض المقدمة إلى المؤسسات الإنتاجية مما يؤدي لزيادة النمو الاقتصادي، فإن هذا الأمر لا ينطبق على الاقتصاد الجزائري حيث أن حجم القروض المقدمة للاقتصاد قد زادت بنسبة 38,8% في 1994 إلا أنه تم تسجيل معدد أو سالب خل تلك السنة، ممدا يعدني أن حجم القروض التي ساهمت في زيادة التوسع النقدي لا يقابلها زيادة حقيقية في حجم السلع و الخدمات نظرا لعجز الجهاز الإنتاجي من تحسين إنتاج إنتاجيته<sup>1</sup>.

**2- الاستقرار العام للأسعار:** يقصد باستقرار الأسعار تقادي ظهور اتجاه عام واضح طويل الأمد

للتغير (ارتفاع أو انخفاض) أو تقلبات حادة قصيرة الأمد في المستوى العام للأسعار.

إن أي تغير في مستويات الأسعار نحو الارتفاع سيؤثر سلبا في قيمة النقود يترتب عليه انخفاض القوة الشرائية لها ومن ثم تترك آثارا ضارة على مستوى الدخل والثروات وتخصيص الموارد الاقتصادية وبالتالي على الأداء الاقتصادي.

<sup>1</sup> - سوسن بركاني، مرجع سابق، ص:118.

لذا فإن الاستقرار في مستوى الأسعار هو هدف مرغوب فيه من قبل السلطة النقدية طالما أنه يؤدي إلى قضاء على أي اختلال يطرأ على الاقتصاد، ويمكن تحقيق الاستقرار في الأسعار من خلال ضبط سياسات الائتمان المقدم للمصارف والمؤسسات المالية والمصرفية والسيطرة على كمية النقد في التداول<sup>1</sup>.

**3- التشغيل:** يرتبط هدف التشغيل للسياسة النقدية بهدف تحقيق أو اقتصادي، لذا فإن عدم تحقيق الهدف الأخير ينعكس سلبا على هدف التشغيل مما يُحمل السياسة النقدية انتكاسا آخر يظهر من خلال تزايد معدلات البطالة لتبلغ ذروتها 29,5% لعام 2005، وتبقى معدلات البطالة مرتفعة رغم انخفاضها في الفترة 2001 - 2003، مما يعني أن السياسة النقدية لم تستطع تحقيق هدف التشغيل لأسباب عديدة منها نقص الاستثمارات و طول المرحلة الانتقالية لخصوصة المؤسسات العمومية، وعدم توفير المناخ المناسب لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وعدم تشجيع الاستثمار<sup>2</sup>.

**4- التوازن الخارجي:** يعد تحقيق هدف التوازن ا ارجي من الأهداف التي نص عليها قانون 10 /90 والأمر رقم 10-04 المعدل و المتمم للأمر رقم 11/03 المتعلق بالنقد والقرض، إذ يمكن أن نحكم على فعالية السياسة النقدية في بلوغ هذا الهدف من خل تحسين وضعية ميزان المدفوعات من جهة ومن خل استقرار أسعار الصرف من جهة ثانية، وقد عرف ميزان المدفوعات وسعر الصرف تطورات هامة، فميزان المدفوعات نجده يتعلق بنسبة كبيرة على صادرات المحروقات لذا تبقى وضعيته رهينة أسعار المحروقات في السوق العالمية، أما استقرار سعر الصرف فيبقى على عاتق بنك الجزائر تحقيقه من خل استقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار، كما أن ذلك يتحدد في سوق الصرف المش تركة بين البنوك بتدخل بنك الجزائر يوميا حسب شروط سوق الصرف وحسب القواعد الدولية<sup>3</sup>.

### الفرع الثاني: أدوات السياسة النقدية في الجزائر

لقد عرفت أدوات السياسة النقدية تحولا تدريجيا نحو الأدوات غير المباشرة، سواء تعلق الأمر بسياسة إعادة الخصم أو الاحتياطي الإلزامي أو سياسة السوق المفتوحة. تتوفر لبنك الجزائر الأدوات التالية :

**1- سياسة معدل إعادة الخصم:** لم يمارس البنك المركزي الجزائري أي نشاط ملموس في مجال الرقابة على البنوك، ولم تكن وظيفته في إعادة الخصم سوى أداة لتزويد البنوك بالسيولة و القرض الأزمة، لا يكون هذا المعدل أي فعالية تتعلق بتخصيص الائتمان في ظل سيادة أسعار فائدة سالبة بحيث لا يعكس

<sup>1</sup> - جميلة بغداوي، براهيم بوكرشاوي، استراتيجية السياسة النقدية لبنك الجزائر - مقارنة بين رسم الأهداف واختيار الأدوات للفترة (2001-2019)

، مجلة الاقتصاد والمالية (JEF)، المجلد 08، العدد 01 سنة 2022، ص: 102 .

<sup>2</sup> - سوسن بركاني، مرجع سابق، ص: 119.

<sup>3</sup> - سوسن بركاني، مرجع سابق، ص: 119، 120.

هذا المعدل التكلفة الحقيقية لإعادة التمويل، و الهدف من رفع معدل إعادة الخصم هو البحث عن تطبيق أسعار فائدة حقيقية موجبة والوصول إلى معدل التضخم منخفض<sup>1</sup>.

2- سياسة السوق المفتوحة: ظهرت السوق النقدية في الجزائر في جوان 1998، و عرفت اهتماما بعد صدور قانون 90 - 10 المتعلق بالنقد والقرض، اتخذت خطوات مهمة لتوسيع نشاط السوق النقدية و تفعيل نشاطها ، لتصبح بعد ذلك أكثر تطورا من خلال اتخاذ إجراءات لتوسيع المتدخلين في هذه السوق لتصبح تشمل المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية.

و لقد حددت المادة 67 من قانون 31-91 إمكانية تدخل البنك المركزي في سوق النقد بان يشتري و يبيع على الخصوص سندات عامة تستحق يف اقل من 17 أشهر و سندات خاصة يمكن قبولها للخصم أو لمنح القروض، كما حددت المادة إجمالي العمليات التي يجريها البنك المركزي على السندات العامة بان لا تتعدى 20% من الإيرادات العامة للدولة المثبتة في ميزانية السنة المالية السابقة، وتم التخلي عن الشرط في الأمر 03-11.

جند أن البنك المركزي هو الوحيد المخول له قانونا انجاز عمليات السوق النقدية بتدخل المؤسسات المالية و البنوك التي تقدم التسعيرات النهائية لعملية الشراء أو البيع، وتم إعطاء المبادر للبنك التجاري من طرف البنك المركزي<sup>2</sup>.

3- الاحتياطي النقدي الإلزامي: إن عدم تحكم البنك المركزي في السيولة نتيجة استخدامه لأدوات السياسة النقدية المباشرة إلى غاية 1993، سواء من خلال فرض حدود قصوى على المبالغ الكلية لإعادة التمويل أو من خلال سياسة إعادة الخصم أو نفقات إعادة الشراء في سوق النقد، جعل بنك الجزائر يضيف أداة غير مباشرة عن أدوات السياسة النقدية للتحكم الأفضل في السيولة المصرفية لتجاوز التشوهات الحاصلة على مستوى تخصيص الموارد تمثلت في فرض احتياطي نقدي إلزامي على البنوك التجارية ، بدأ استخدام هذه الأداة في أكتوبر 1994 بنسبة 3 % من الودائع المصرفية (مع استبعاد الودائع بالعملة الأجنبية) مع القيام بتعويضها بنسبة تقدر بـ 11,5%.

أدرج قانون 90-10 هذه الأداة في إدارة السياسة النقدية حيث انه يحق للبنك المركزي أن يفرض على البنوك أن تودع لديه في حساب مجمد ينتج فوائد أو لا ينتجها احتياطيا بحسب على مجموع توظيفاتها حيث يتعدى هذا الاحتياطي 28 % من المبالغ المعتمدة كأساس لاحتسابه.

<sup>1</sup> - غريبي أحمد، بوشريط أسامة، تطور الكتلة النقدية وأثرها على الناتج الداخلي الخام في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية ، مخبر التنمية المحلية المستدامة ، العدد 05 جانفي 2016، ص: 190 .

<sup>2</sup> - غريبي أحمد، بوشريط أسامة، مراجع سابق، ص 190.

بدأ تطبيقه في أواخر 1993 في إطار إصلاح أدوات السياسة النقدية و الإنتقال إلى استخدام الأدوات غير المباشرة، قدر هذا المعدل سنة 2000 بـ 5 % ثم تم تخفيضه إلى 4 % في فيفري 2001 ثم إلى 3% في ماي 2001 تم رفعه إلى 6,5 % في شهر ديسمبر 2002 بعد أن كان 4,25% بهدف تقليص إضافي في فائض السيولة المعروضة.

يبقى الاحتياطي النقدي من أفضل أدوات السياسة النقدية غير المباشرة للدول النامية لما له من تأثير مباشر على مضاعف الائتمان و منه على العرض النقدي<sup>1</sup>.

#### المطلب الرابع: عوامل نجاح وفشل السياسة النقدية في الجزائر

##### الفرع الأول: عوامل فشل السياسة النقدية في الجزائر

سنوجز إلى أهم العوامل التي تقف عائقاً أمام السير الحسن للسياسة النقدية في الجزائر في

ما يلي<sup>2</sup>:

- شدة حساسية الاقتصاد الجزائري و السياسة النقدية للتغيرات التي تحدث على مستوى السوق النفطي.
- ضعف الوعي النقدي و المصرفي.
- ضعف التعامل مع البنوك الخاصة في الجزائر مما يفسر قلة الثقة في القطاع البنكي المخصص، خاصة بعد أزمة بنك الخليفة.
- ضعف التعامل بالنقد الإلكتروني وهذا قد يعمل على ارتفاع المتعامل بالورق النقدي مما يكون له تأثير على عدم سيطرة الجهاز المصرفي على الكتلة النقدية.

##### الفرع الثاني: عوامل نجاح السياسة النقدية في الجزائر

إن نجاح السياسة النقدية في أي نظام اقتصادي يتطلب توفر جملة من الشروط والعوامل أهمها

ما يلي<sup>3</sup>:

- توفر نظام معلوماتي فعال حول وضع الميزانية ( العجز، الفائض )، القدرات الاقتصادية، وطبيعة ميزان المدفوعات.
- تحديد أهداف السياسة النقدية بدقة ومحاولة تقادي التضارب فيما بينها ما أمكن ذلك.

<sup>1</sup>- غريبي أحمد ، بوشريط أسامة، مرجع سابق، ص: 191.

<sup>2</sup> ظل في البنكية المنظومة حول الأول الملتقى بالجزائر، وعائقها النقدية الساسية أداء تحديات بعنوان، مداخلة دحمان، الفتح عبد - بن <sup>2</sup> الاقتصادية، أبريل 2006، ص ص : 24 - 25. و القانونية الإصلاحات

<sup>3</sup>- روشو عبد القادر، التأطير القانوني للسياسة النقدية في ظل التحديات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2001 - 2018، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16 / العدد 22 السنة 2020، ص 70.

## الفصل الثاني: دور البنك الجزائري في تحقيق الاستقرار المالي خلال الفترة (2000-2022)

- درجة الوعي الادخاري المصرفي لدى مختلف الأعوان الاقتصاديين، إضافة إلى توافر أسواق مالية ونقدية متطورة.

- مدى استقلالية البنك المركزي في إدارته للسياسة النقدية المطبقة.

### المبحث الثالث: تحليل مؤشرات الاستقرار المالي

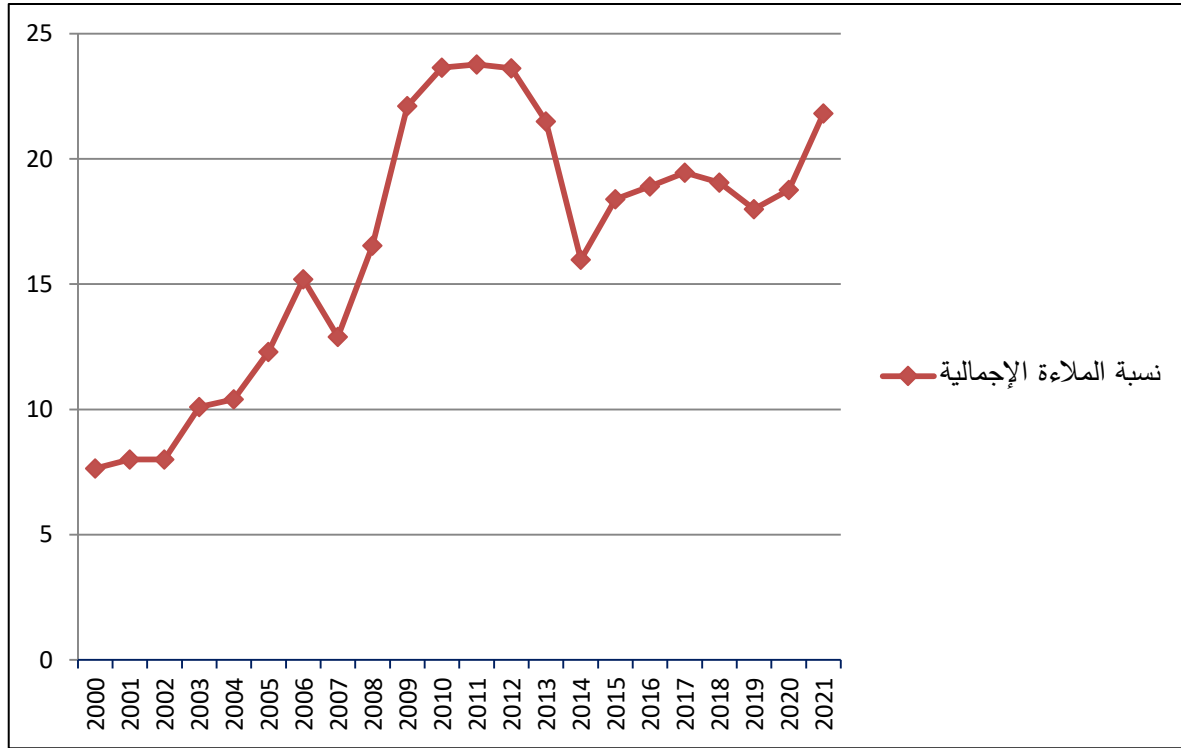
يعتبر بنك الجزائر كأداة هامة في تحقيق الاستقرار المالي، من خلال هذا البحث تم معالجة تحليل تقييم مؤشرات الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة 2000-2022.

#### المطلب الأول: الصلابة المالية:

يعد مؤشر الصلابة المالية من أهم المؤشرات المالية التي تستخدمها المستثمرون والمحللون الماليون لتقييم الشركات وتجنبه من أي خطر مالي ويساعدهم على تحقيق الاستقرار والنمو المستدام في المستقبل، حيث يتم حسابه عن طريق مجموعة من المؤشرات المالية ومنها:

**1- نسبة الملاءة الإجمالية:** يعتبر مؤشرا هاما في قياس أداء الشركات وتحسين كفاءتها في استخدام رأس المال، حيث يتم حساب هذه النسب عن طريق قسمة الإيرادات الإجمالية على قيمة الأصول الكلية طول العام.

الشكل (4): تطور نسبة الملاءة الإجمالية خلال الفترة 2000 - 2021 بالجزائر



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الملحق (01) و استخدام برنامج Excel

الملاحظ خلال الشكل رقم (4) وبيانات الملحق رقم (01) حيث يتضح انخفاض مستمر لنسب الملاءة الإجمالية في السنوات 2000، 2001، 2002، ويعود ذلك إلى ضعف نسبة الملاءة لكن ابتداء من سنة 2003 تتزايد تدريجيا الملاءة الإجمالية إلى غاية 2006 حيث سجلت في هذه الفترة 15,2%، ثم انخفضت بنسبة قليلة في سنة 2007 سجلت بـ 12,9%، وبينت أيضا أنها أعلى مستوى بلغته في سنة 2012 بنسبة 23,77% من خلال هذه السنوات هذا راجع بالنظر إلى مكونات النسب فإن الملاحظ حسب تقرير بنك الجزائر أن البنوك الخاصة تفوق على البنوك العمومية وهذا يمكن إرجاعه إلى كفاءة البنوك الخاصة وقدرتها على التحكم في نشاطها المصرفي، إلا أنها لا تتعرض لمخاطر كبيرة مقارنة مع ما تتعرض له البنوك العمومية المطالبة بتمويل الاقتصاد الوطني<sup>1</sup>. ولكن سرعان ما تدهور في السنوات الموالية أدنى نسبة قدرت بـ 17,99% سنة 2019، وبعدها استمر في الارتفاع تدريجيا من سنة 2020 بنسبة 18,76%، وأيضا سنة 2021 بنسبة 21,82% حسب بنك الجزائر فإنه هناك تقارب في مساهمة كل من المصارف الخاصة والمصارف العمومية مما انعكست على ملاءة الجهاز المصرفي<sup>2</sup>.

## 2- نسبة العائد على الأصول:

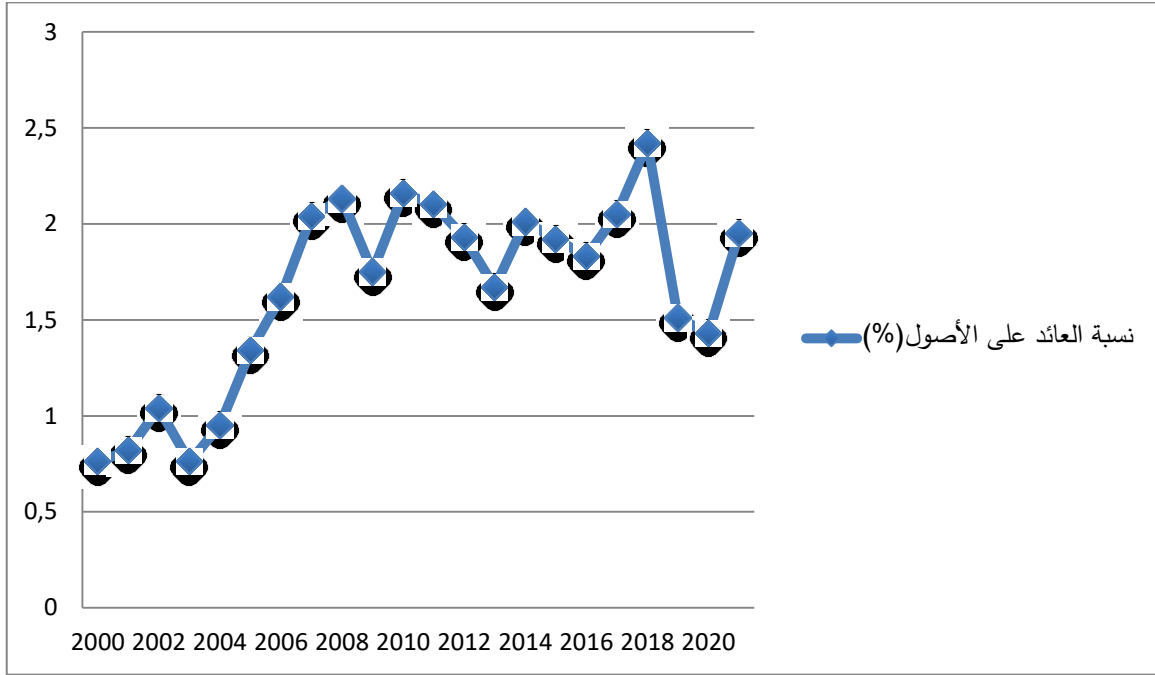
هو إحدى المؤشرات المالية الهامة التي تقيس قدرة الشركة على إنتاج أرباح من الأصول المستخدمة في النشاط التجاري.

<sup>1</sup> - العيد صوفان، الطيب بولحية، دور مؤشرات الحبطة والجزئية في التنوُّن بالأزمات المصرفية- دراسة قياسية على الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (2000-2012)، مجلة الآفاق والدراسات، العدد 5، 2018، ص: 92.

<sup>2</sup> - العيد صوفان، الطيب بولحية، مرجع سابق، ص 93.



الشكل(5): تطور نسبة العائد على الأصول خلال الفترة 2000 - 2020 بالجزائر



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الملحق (2) و استخدام برنامج Excel

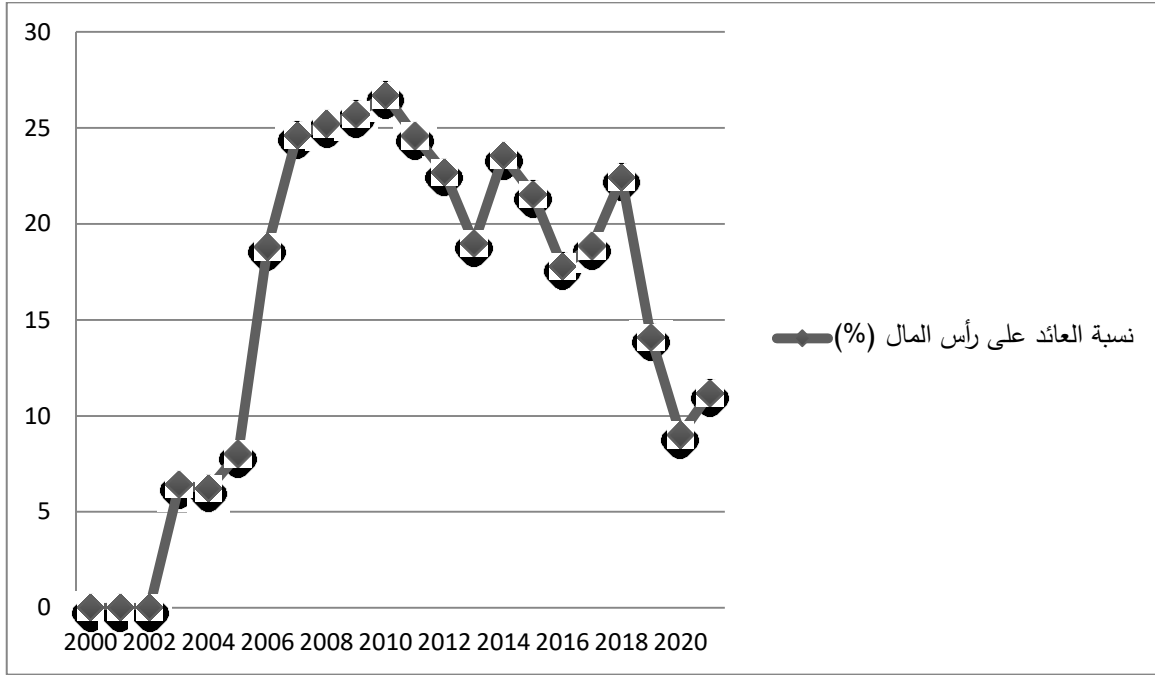
من خلال الشكل رقم (05) و بيانات الحلق (02) لخاص بنسبة العائد على الأصول نلاحظ أن في سنة 2000 سجلت أدنى قيمة 0,76%، لكن بعد ذلك بدأت معدلات العائد ترتفع إلى سنة 2006 بنسبة 2%، ثم بدأ الانخفاض تدريجيا وفي نفس الوقت تقارب بين القيم في السنوات 2007، 2008، 2009، ويرجع ذلك إلى تحسن و ارتفاع الربح الصافي مع ثبات قيمة الأموال الخاصة<sup>1</sup>، من سنة 2010 . 2013 وهذا راجع إلى عكس البنوك الخاصة التي سجلت معدلات مرتفعة وصلت إلى 2,16% سنة 2010 ويمكن إرجاع ذلك إلى طبيعة أداء المصارف العمومية وعدم كفاءتها بالإضافة إلى عدم امتلاك البنوك العمومية مستوى عالي من الأصول الإنتاجية، وهذا ما يفسر ارتفاعا هاما في القروض الناجمة ضمن أصول البنوك العمومية ، ولكن تدهور نسبة العائد على الأصول في السنوات الموالية إلى غاية سنة 2021 يؤدي إلى تحسن في أداء المصارف العمومية نوعا ما ، وأيضا مما انعكس على ربحية الجهاز المصرفي بشكل عام<sup>2</sup>.

**3 - نسبة العائد على رأس المال:** هي مؤشر مالي يقيس الأرباح الناتجة عن الاستثمار بنسبة مئوية من رأس المال المستثمر وبشكل عام، حيث نسبة العائد على رأس المال تختلف من شركة إلى أخرى ، ومن صناعة أخرى وتتأثر بالعديد من العوامل مثل السياسات الحكومية والنظرة العامة للاقتصاد .

<sup>1</sup> - العيد صوفان، الطيب بولحية، مرجع سابق، ص 92.

<sup>2</sup> - العيد صوفان، الطيب بولحية، مرجع سابق، ص 92.

الشكل(6): تطور نسبة العائد على رأس المال خلال الفترة 2000 - 2020 بالجزائر



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق(3) و استخدام برنامج Excel

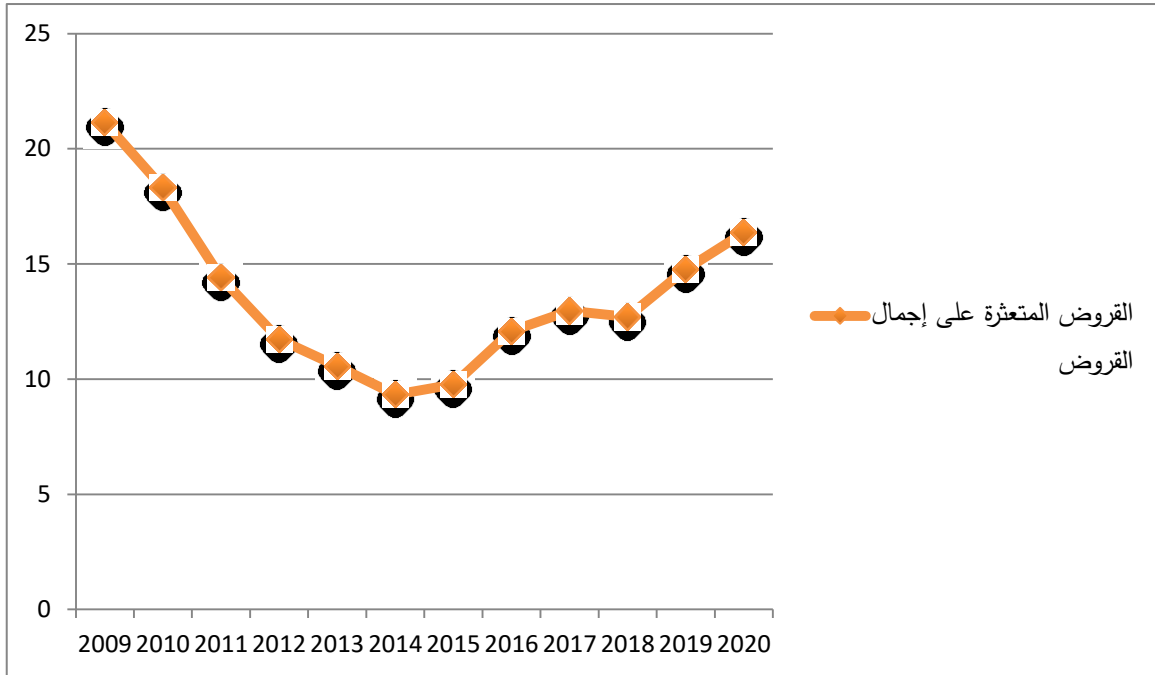
من خلال الشكل رقم(06) و بيانات الملحق (3) نلاحظ أن نسبة العائد على رأس المال في سنة 2003 و 2004 وسجلت بنسبة 6,4% أدنى قيمتين وهذا راجع إلى إفلاس كل بنك الخليفة، حيث نلاحظ أن من السنة الموالية ازدادت نسبة العائد على الأموال وتقارب في نفس قيمته مابين 2008، 2009 ، 2010 وهذا راجع إلى تحسن وارتفاع الصافي مع ثبات قيمة الأموال الخاصة ، لينخفض إلى قيمة 19% سنة 2013 ويعود للارتفاع سنة 2014 بسبب ارتفاع في الأموال الخاصة، أما من سنة 2015 بدأت في تذبذب طفيفا إلى غاية السنة الأخيرة وهذا راجع إلى نسبة مرودية النظام المصرفي كانت جيدة رغم الانخفاض أو التذبذب الطفيف<sup>1</sup>.

#### 4 - القروض المتعثرة على إجمالي القروض:

هو مؤشر يستخدم لقياس نسبة القروض الغير مستوفاة للتسديد بالنسبة لإجمالي القروض الممنوحة في الأسواق المالية، ويعتبر مؤشرا رئيسيا لتقييم صحة القطاع الاقتصادي.

<sup>1</sup> - ليندة بخوش، أثر تطور النظام المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية للفترة (1990 - 2020)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة I الحاج لخضر، 2021 - 2022، ص : 240.

الشكل(7): تطور القروض المتعثرة على إجمالي القروض خلال الفترة 2009 - 2020 بالجزائر



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (4) و استخدام برنامج xEcel

نلاحظ من خلال الشكل رقم (07) و الملحق (04) الذي يمثل نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض حيث أنه في تحسن تدريجي فبعدما كانت نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض في سنة 2009 تقدر ب 21,14% نجدها تراجعت تدريجيا في السنوات الموالية وقد وصلت إلى في سنة 2018 إلى 12,70% على الرغم من الانخفاض التدريجي لنسبة القروض المتعثرة إلا أنها لا تزال مرتفعة 2020 سجلت بنسبة 16,36% بالمقارنة مع المعايير الدولية في هذا المجال والتي توصي بعدم تجاوز نسبة القروض المتعثرة في النظام المصرفي<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: مؤشر التطور المالي

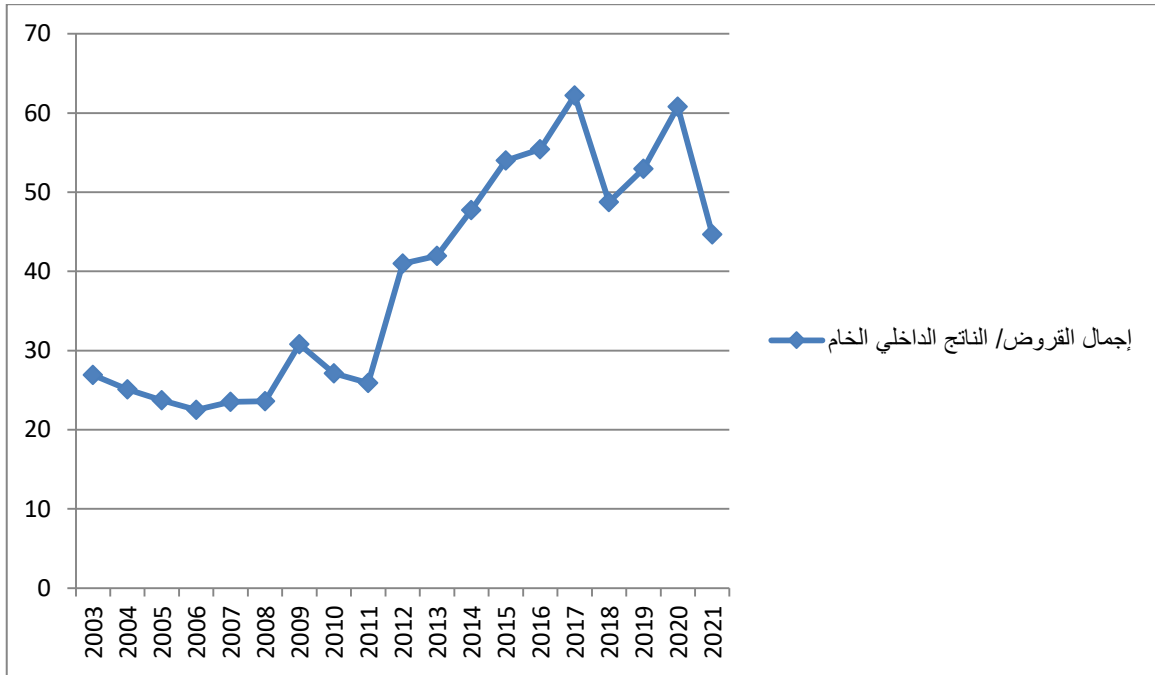
إن مؤشر التطور المالي يعتبر من أحد المؤشرات الاقتصادية الهامة التي ترصد مستوى تطور القطاع المالي في دولة ما، ومدى تمكنه من تلبية المتطلبات الاقتصادية والمالية للمجتمع بصفة عامة، حيث يستند هذا المؤشر على عدد من المتغيرات الاقتصادية الرئيسية التي من بينها:

<sup>1</sup> - ليندة بخوش، مرجع سابق، ص: 241.

## 1- مجموع القروض/ الناتج الداخلي الخام

هو مؤشرا اقتصاديا هاما، حيث يساعد في قياس مدى قدرة البلد على سداد ديونه و ضمان استدامة اقتصاده ويستخدمها الاقتصاديون لتقييم قوة واستقرار الاقتصاد في دولة معينة .

الشكل(8): تطور مجموع القروض/ الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2003 - 2021 بالجزائر



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق (5) واستخدام برنامج Excel

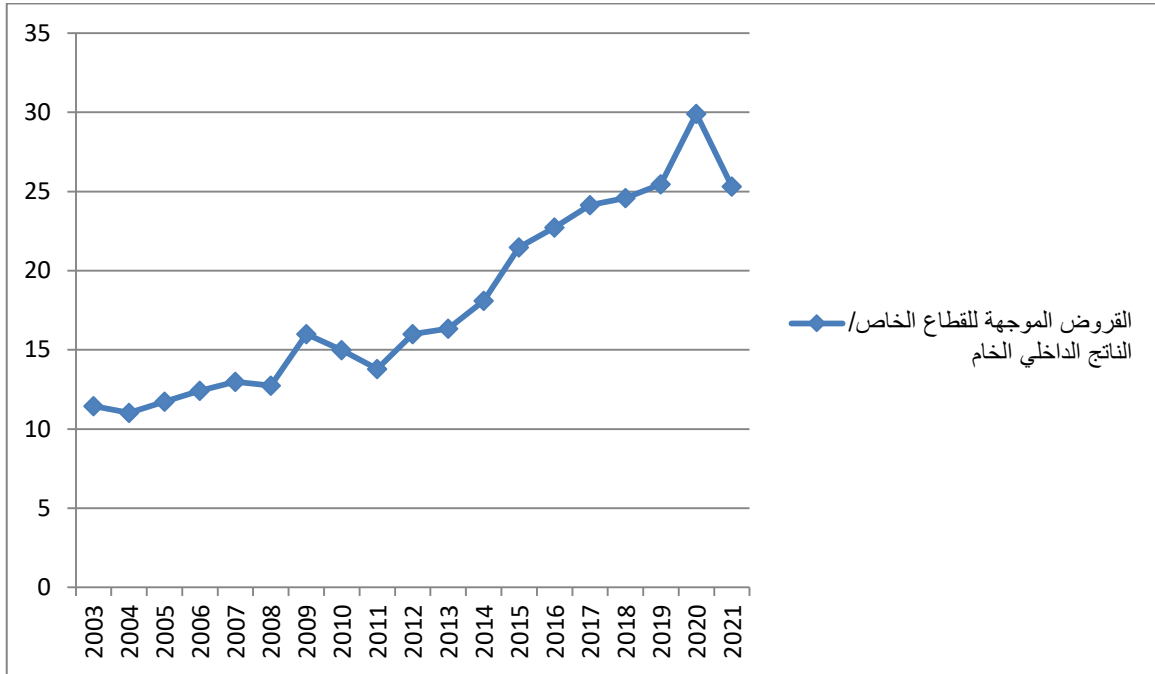
نلاحظ من الشكل(8) والملحق(5) أن نسبة مجموع القروض/ الناتج الداخلي الخام سجلت معدلات ضعيفة خلال الفترة من (2003-2008) تتراوح نسبهم من 23% إلى 26%، وراجع هذا الانخفاض إلى حدوث تحسن في الوضع المالي، بينما في سنة 2009 بلغت نسبته 30,8% ارتفعت بنسبة قليلة ويعود ذلك إلى أن الدولة تستخدم مواردها الكاملة للسداد وليس من المتوقع حدوث انتعاش في الاقتصاد، ثم استمر في الانخفاض خلال السنتين 2009 و 2010 راجع هذا إلى تحسن في الاقتصاد ككل من خلال انخفاض وتيرة تراكم الديون في الاقتصاد مما يفرز القدرة على الاستثمار في قطاعات أخرى لتحقيق النمو الاقتصادي و توفير فرص العمل وخلق قيمة مضافة للاقتصاد، وفي السنوات الموالية بدأت في الارتفاع في سنة 2012 بلغت نسبته 41% وبلغ أعلى قيمة 62,2% سنة 2017 ويفسر هذا الارتفاع بأنه كلما ارتفع كلما زادت فرص حدوث أزمات اقتصادية حيث بإقراض مزيد من الأموال لتمويل النفقات العامة مما يؤدي إلى زيادة في الديون العامة وزيادة الاعتماد على الائتمان في التمويل ، ثم

استمر في الارتفاع تدريجي خلال السنوات المتبقية إلى غاية سنة 2020، بينما السنة الأخيرة استمرت في الانخفاض تدريجي فإنه يشير إلى مرونة الاقتصاد وقدرته على التوسع.

## 2- القروض الموجهة للقطاع الخاص/ الناتج الداخلي الخام

إن مؤشر القروض الموجهة للقطاع الخاص يتعلق بالتمويل الذي يتم توفيره من قبل المؤسسات المالية للشركات و الأفراد من القطاع الخاص، أما بالنسبة للناتج الداخلي الخام يستخدم كمؤشر لقوة الاقتصاد الداخلي والتقدم الاقتصادي.

الشكل (9) : تطور القروض الموجهة للقطاع الخاص/ الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2003 - 2021 بالجزائر



المصدر: من إعداد الطالبتين من خلال الاعتماد على الملحق (6) و استخدام برنامج Excel

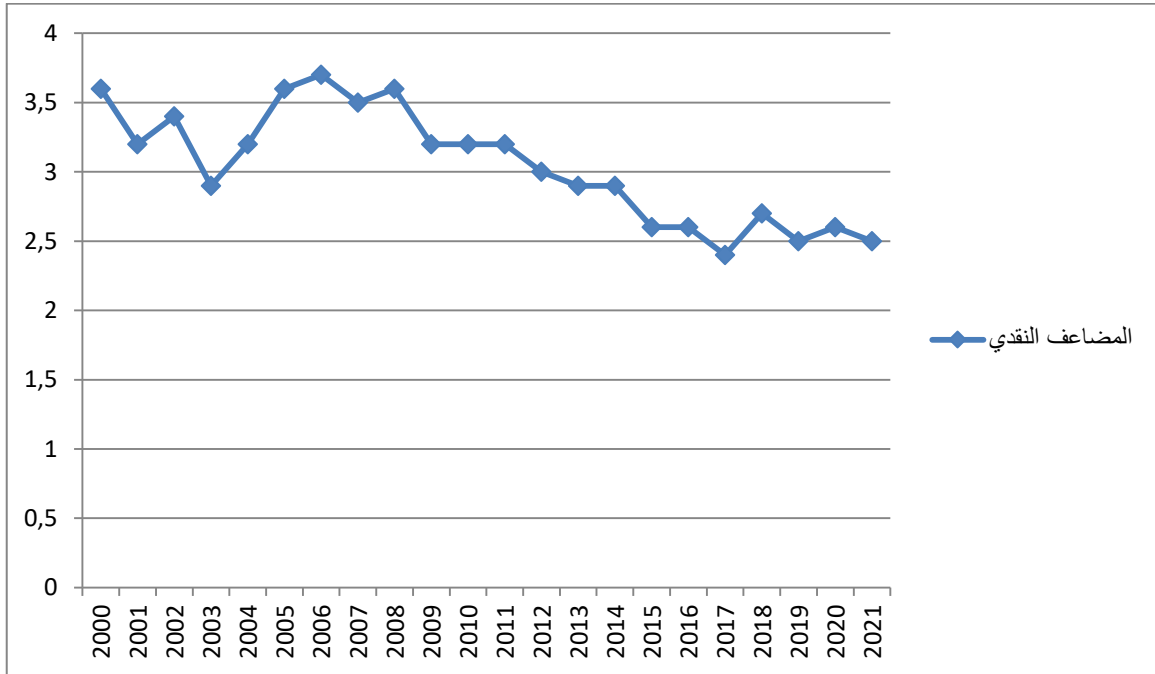
نلاحظ من خلال الشكل رقم (09) وبيانات الملحق رقم(06) الذي يمثل تطور القروض الموجهة للقطاع الخاص حيث عرفت خلال فترة الدراسة ارتفاع طفيف ولقد بلغت أعلى نسبة 29,90% من الناتج الداخلي الخام فإن هذا المؤشر واصل في التحسن وهذا راجع السبب إلى ارتفاع في عدد وكالات البنوك الخاصة على مستوى التراب الجزائري خلال السنوات الأخيرة وعلى الرغم من التطور المستمر الذي شهدته القروض الموجهة للقطاع الخاص وهذا ما يعكس محدودية النظام البنكي في توجه القروض نحو القطاع الخاص وعدم قيامه بتمويل المشاريع الاستثمارية المتوسطة و طويلة الأجل، نظرا لاهتمامه

بتمويل نشاط الاستيراد واقتصار نشاطه على فتح الاعتمادات المستندية وتقديم بعض التسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل<sup>1</sup>.

### 3- المضاعف النقدي:

يعتبر المضاعف النقدي من أهم المصادر الرئيسية للاضطرابات النقدية والتضخم في الاقتصاد، ويمكن أن يحدث نتيجة لزيادة السيولة النقدية في البنوك والمؤسسات المالية بالإضافة إلى سياسة البنك المركزي في زيادة معدلات الفائدة وتحفيز النمو الاقتصادي.

الشكل (10): تطور المضاعف النقدي في الجزائر للفترة 2000 - 2022 بالجزائر



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق (7) و استخدام برنامج Excel

نلاحظ من الشكل رقم (10) وبيانات الملحق رقم (07) أن الفترة الفاصلة بين 2000 و2002 شهد المضاعف النقدي ارتفاع طفيف تراوح بين 3,6% و3,4% إلى أن بدأ بأول انخفاض عام 2003 مسجلا انخفاض بمقدار 2,9% ثم ارتفع بداية من سنة 2004 وتواصل بالارتفاع إلى سنة 2012 بنسبة 3% حيث أن الزيادة في المضاعف النقدي تشير إلى زيادة في العرض النقدي بينما الفترة الممتدة بعد عام 2012-2020 قد تميزت بانخفاض في المضاعف النقدي بنسبة 2,9% إلى 2,5% سنة 2021 وكان انخفاض

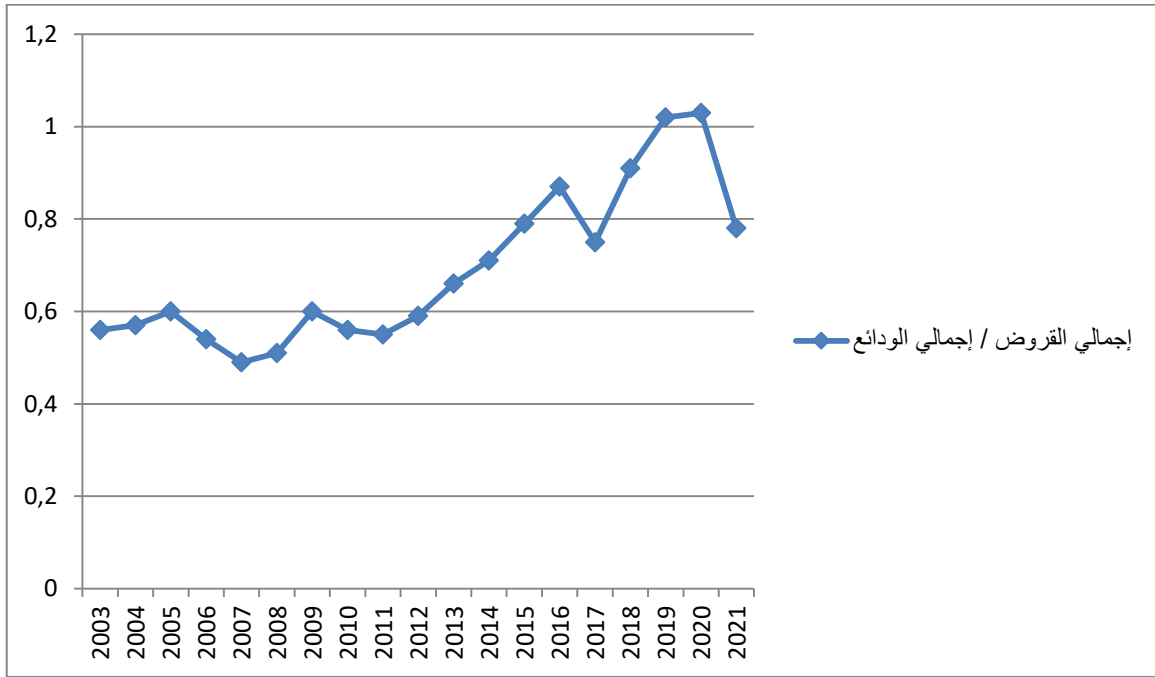
<sup>1</sup> - حسناء لعفيون، زينب حرفوش، دور النظام المالي في تحقيق النمو الاقتصادي - حالة الجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة 2000-2015، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، ص: 113.

المضاعف النقدي سبب في ارتفاع أسعار الفائدة وهذا ما يمكن أن يؤثر على حالة الاقتصاد إذ يمكن أن يؤدي إلى تراجع الاستثمارات والنمو الاقتصادي.

#### 4- إجمالي القروض / إجمالي الودائع:

تعتبر القروض و الودائع من العناصر الرئيسية في النظام المصرفي والمالي ، عادة ما يتم تحديد نسبة الودائع إلى القروض على أساس شمولي للقطاع المالي وتعتبر هذه المقاييس أحد المؤشرات الهامة التي يتم استخدامها في تحديد قدرات الدولة ومؤسساتها الاقتصادية ومصارفها في التعامل مع الأزمات المالية و الاقتصادية.

الشكل(11): تطور إجمالي القروض/ إجمالي الودائع خلال الفترة 2003 - 2021 بالجزائر



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق (8) و استخدام برنامج Excel

الملاحظ من الشكل (11) والملحق (8) أن نسب إجمالي القروض/ إجمالي الودائع متقاربة جداً خلال هذه الفترة 2003-2018 وهذا راجع إلى أن المستثمرين يستخدمون رأس المال بشكل فعال حيث يكون الإقراض والودائع متوازنة ويتم توزيع الأموال بشكل جيد بين القروض والودائع، بينما في السنتين 2019-2020 فكلما زادت نسبة إجمالي القروض / إجمالي الودائع في بعض الأحيان فقد يعكس ذلك زيادة في النمو الاقتصادي أي أن زيادة حجم الديون التي تنشئها البنوك مقابل الودائع التي تتلقاها. أما

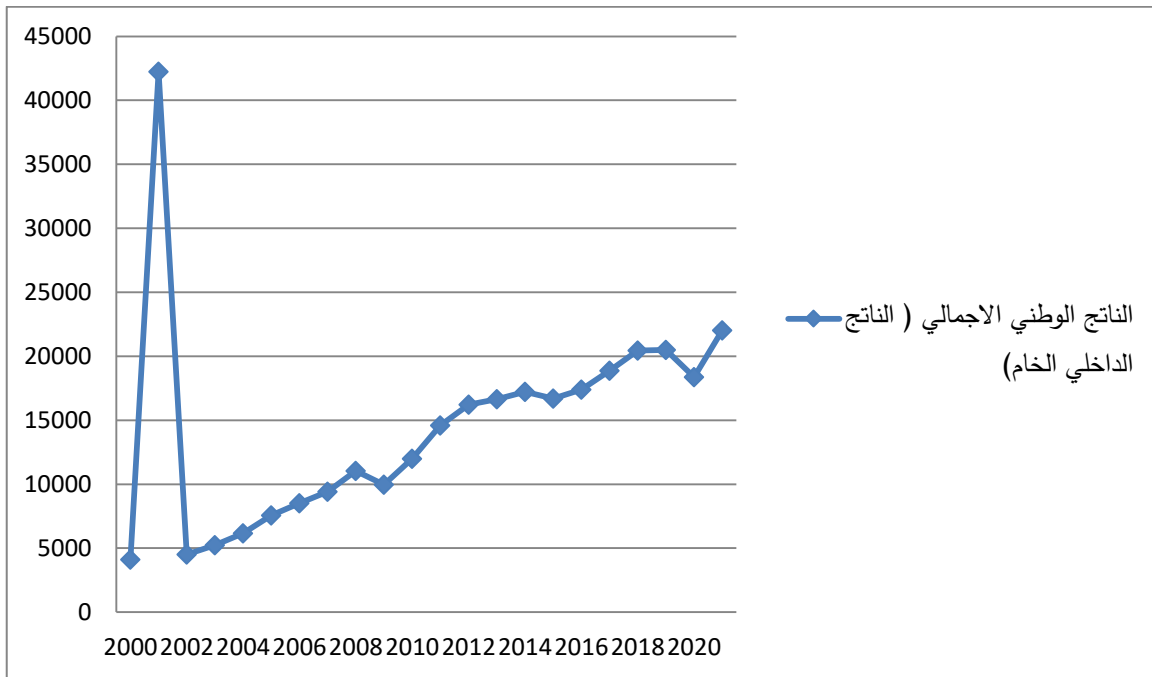
سنة 2022 انخفضت بنسبة 0,78% وهذا يشير إلى حدوث تحسن في الوضع المالي للحكومة مما يؤثر إيجابا على تصنيف الائتمان والاستثمار في الاقتصاد ككل.

### المطلب الثالث: الاستقرار الاقتصادي

إن مؤشر الاستقرار الاقتصادي يشير إلى قدرة الاقتصاد على المحافظة على نموه بصورة مستمرة و أيضا يستخدم لقياس استقرار الاقتصاد، ويشمل عددا من العوامل الاقتصادية المتعلقة بالنمو الاقتصادي ومعدلات التضخم والناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف، حيث يتم حساب مؤشر الاستقرار الاقتصادي عن طريق تحليل هذه العوامل وتقييم تأثيرها على الاقتصاد تتمثل فيما يلي:

### 1 - الناتج الوطني الخام (الناتج الداخلي الخام):

الشكل(12): تطور الناتج الوطني الخام ( الناتج الداخلي الخام) للفترة 2000 - 2022 بالجزائر



المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق (9) و استخدام برنامج Excel

من خلال الشكل رقم (12) وبيانات الملحق رقم (09) والذي يرصد تطور الناتج الداخلي الخام منذ بداية سنة 2000 في الجزائر نلاحظ أن الناتج الداخلي الخام قد تطور بمعدلات موجبة فقد تضاعف الناتج الداخلي الخام في اقل من ستة (06) سنوات حيث بلغ 8520,6 مليار دينار جزائري حتى سنة 2006 مقابل 4123,5 مليار دينار جزائري سنة 2000 مسجلا زيادة بمعدل متوسط 50,42 واستمر في



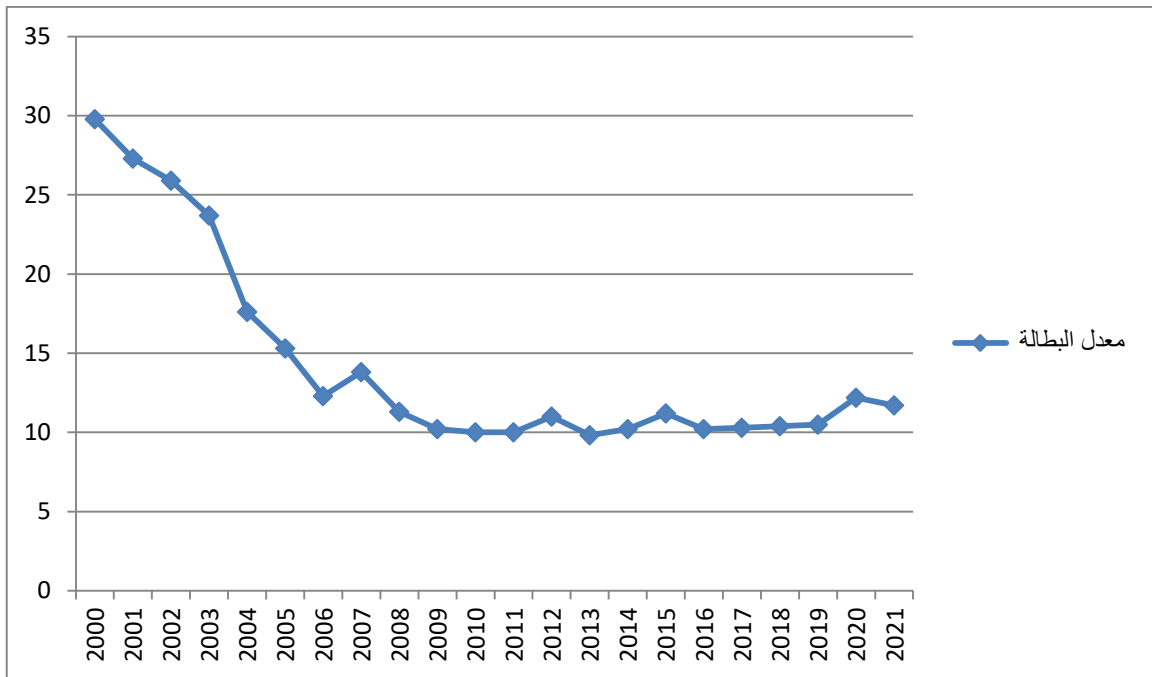
## الفصل الثاني: دور البنك الجزائري في تحقيق الاستقرار المالي خلال الفترة (2000-2022)

الارتفاع و إن كان هذا الارتفاع طفيفا في بعض السنوات حتى سنة 2015 أين شهد الانخفاض من 17228,6 مليار دج سنة 2014 إلى 16702,2 مليار دج سنة 2015 , ويرجع ذلك للصدمة النفطية التي عرفتھا الفترة, ثم عاد الارتفاع من جديد حتى نهاية 2021 وهذا راجع للازمة المالية العالمية وما أحدثته من آثار على سوق النفط الدولية<sup>1</sup>.

### 2- البطالة:

تعتبر البطالة مشكلة اقتصادية واجتماعية رئيسية حيث أنها تؤثر على المجتمع بشكل عام، ويستخدم هذا المؤشر كمقياس لمستوى الازدهار الاقتصادي للدولة ويعتبر واحدا من المؤشرات الرئيسية الأداء الاقتصادي .

الشكل(13): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2022 بالجزائر



المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق(10) و استخدام برنامج Excel

من خلال الشكل (13) وبيانات الملحق (10) تطور معدلات البطالة نلاحظ أن معدل البطالة سنة 2000 قدرت بنسبة 29,77% تنخفض تدريجيا إلى غاية سنة 2008 بنسبة 11,30% وبلغ أيضا سنة 2010 بمعدل قيمته 10% حيث أن هذا الانخفاض ناجم عن استحداث مناصب شغل ويواصل

<sup>1</sup> - خشان الخنساء، دراسة تطور مؤشرات الاستقرار في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد 07، العدد 01، 2023، ص: 39.

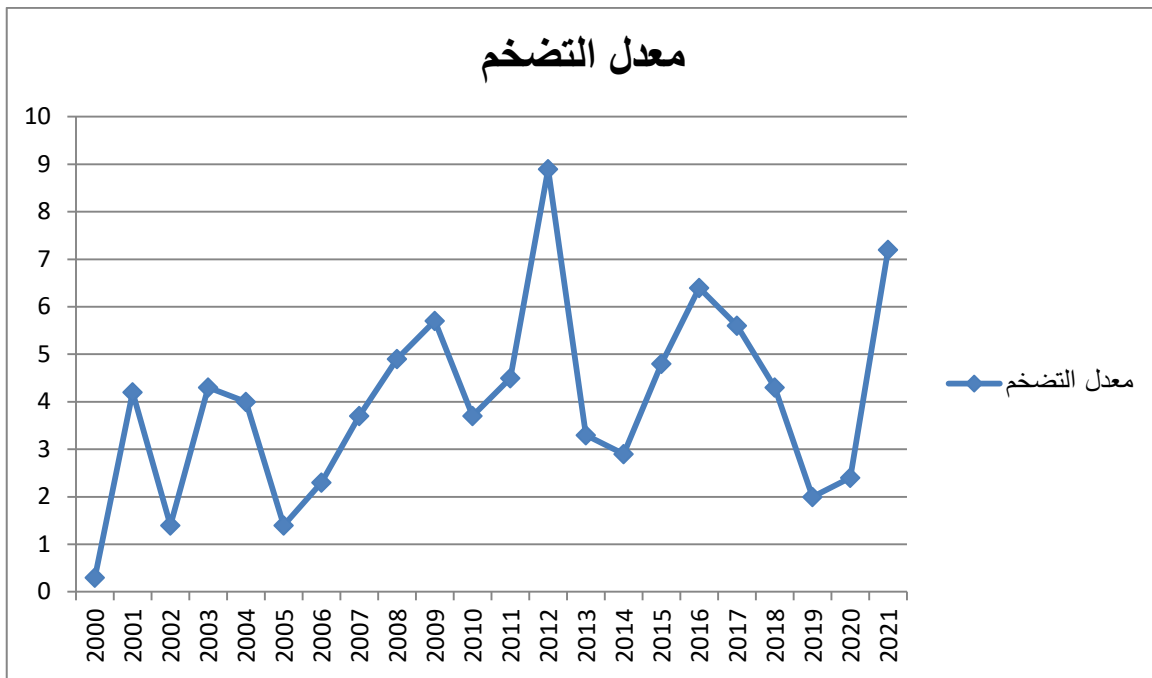
## الفصل الثاني: دور البنك الجزائري في تحقيق الاستقرار المالي خلال الفترة (2000-2022)

الانخفاض سنة 2013 بنسبة 9,83% وهذا راجع إلى تحسين الوضع الأمني للبلاد وأيضا تحسين الوضعية الاقتصادية وبدأ في الارتفاع سنة 2014 بنسبة 10,20% وهذا ما يؤكد عدم وجود إستراتيجية وطنية قصد تلبية طلب العمل المتزايد سنويا ،وقد بلغ متوسط معدل البطالة خلال السنوات 2017 . 2020 يصل إلى 12,20%، وفي السنة الأخيرة 2021 انخفضت بقيمة 11,70%<sup>1</sup> .

### 3- التضخم والكتلة النقدية :

**التضخم:** هو زيادة في معدل الأسعار على مدى فترة زمنية محددة و يعتبر من أحد مؤشرات صحة الاقتصاد.

الشكل(14): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2022 بالجزائر



المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق(11) و استخدام برنامج Excel

نلاحظ من خلال الشكل (14) وبيانات الملحق رقم (11) أن في سنة 2000 معدل التضخم منخفض بلغت نسبته 0,30% ليعود الارتفاع مباشرة في سنة 2001 بنسبة 4,2% وهذا راجع إلى ارتفاع نمو الكتلة النقدية ويسجل انخفاض سنة 2002 بـ 1,40% وهذا راجع إلى زيادة معدل نمو الدخل في القطاع الفلاحي، بينما انخفض وليستقر نسبيا بين 2005 ، 2006 بسبب الصرامة في تطبيق السياسة النقدية

<sup>1</sup> - باحو نوال، مصباحي خديجة، السياسة المالية ودورها في استهداف الاستقرار الاقتصادي-دراسة مقارنة-، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي ، تخصص العلوم الاقتصادية، جامعة حمه لخضر الوادي، ص: 110.

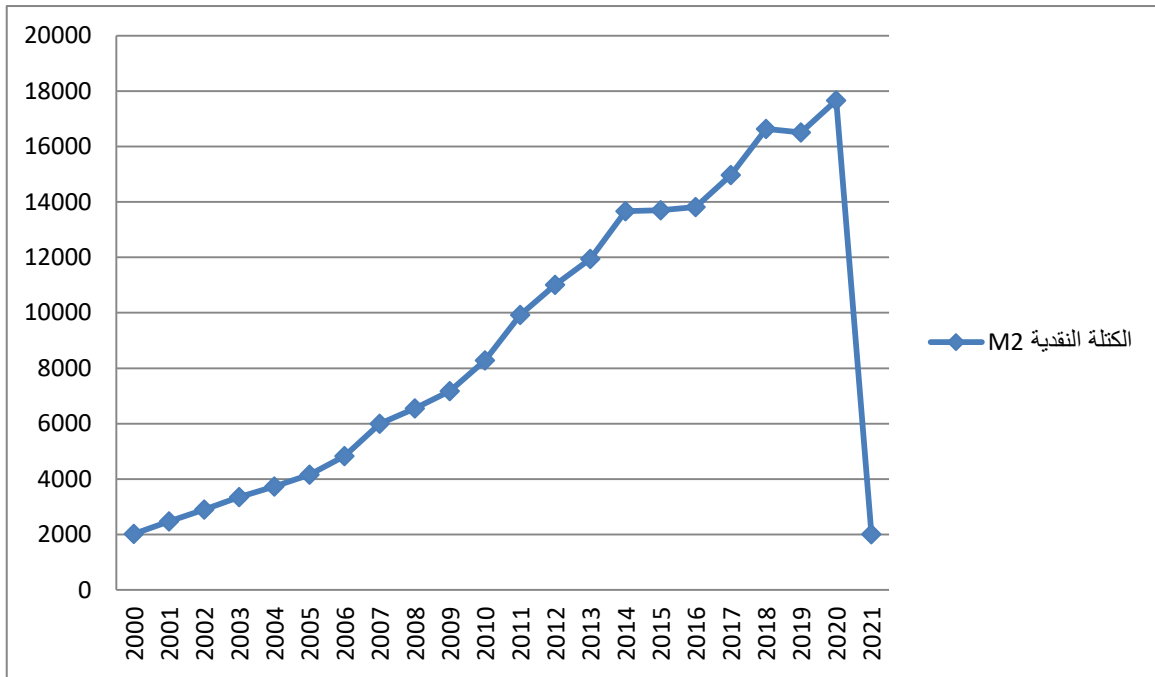
وبدأ يرتفع في سنة 2007 إلى غاية 2009 بنسبة 5,70% وهذا راجع إلى ارتفاع في معدلات التضخم في مختلف أنحاء العالم بسبب الظروف المناخية. أما في سنة 2010 انخفض معدل التضخم بـ 3,70% ثم رجعت وتيرة التضخم إلى الارتفاع سنة 2011 وارتفعت سنة 2012 بلغت نسبته 8,90%، أما سنتين 2003 و2014 سجلت انخفاض في معدلات التضخم بسبب تطبيق سياسة نقدية صارمة و بعد التراجع المعتبر لمعدل التضخم عاد نحو الارتفاع في سنة 2015 بلغت نسبته 4,80% ليواصل ارتفاعه سنة 2016 بلغ 6,40%، يبدو أن هذا ارتفاع في التضخم راجع إلى المحددات الكلاسيكية للتضخم بل هو راجع إلى النقائص في ضبط الأسواق و إلى الوضعيات المهيمنة في معظم أسواق السلع الاستهلاكية، أيضا سنة 2018 انخفاض في معدلات التضخم بلغت نسبته 4,30% وفي السنتين الأخيرتين سجل تذبذب بـ 2,00% ، 2,40%\* وهذا الانخفاض راجع انخفاض أسعار بعض المنتجات الغذائية خاصة المنتجات، بينما في 2021 ارتفع بلغت نسبته 7,20%<sup>1</sup>.

#### - الكتلة النقدية:

هي المجموعة الإجمالية للنقود الموجودة في الاقتصاد الوطني، وتشمل هذه النقود النقد المعدني والورقي وكذلك الودائع المصرفية التي يمكن الاستعانة بها في السداد وتستخدم البنوك المركزية عادة الكتلة النقدية كأحد المؤشرات الأساسية لقياس كمية النقود المتاحة في الاقتصاد، ولتحديد سياسات السيطرة على التضخم والفائدة.

<sup>1</sup>- كفيه قسيوري، أثر السياسة المالية على المؤشرات الداخلية لاستقرار الاقتصادي ( النمو الاقتصادي، التضخم و البطالة) - دراسة تحليلية الحالة الجزائر خلال الفترة (1992-2018)- أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص: 293.

الشكل (15): تطور الكتلة النقدية خلال الفترة (2000 - 2021) بالجزائر



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق (14) واستخدام برنامج Excel

نلاحظ من خلال الشكل (15) وبيانات الملحق (14) أن الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2021 حيث أنها تميزت بالارتفاع المستمر وهذا راجع إلى السياسة التوسعية التي انتهجتها الحكومة الجزائرية تنفيذها لبرامجها الاقتصادية التي باشرت في سنة 2001 والتي تزامنت مع ارتفاع أسعار النفط، خلال الفترة 2001 - 2004 ارتفعت الكتلة النقدية من **2473,5 مليار دينار جزائري**، إلى **3738,0 مليار دينار جزائري** مع انتهاء برنامج الإنعاش وهذه الفترة تسمى بفترة برنامج الإنعاش الاقتصادي، كما ارتفعت أيضا الكتلة النقدية خلال فترة تطبيق برنامج دعم النمو (2005 - 2009) من **4157,9 مليار دينار جزائري** إلى **7178,7 مليار دينار جزائري** في سنة 2009، لترتفع في ظل برنامج التنمية المستدامة (2010 - 2014) من **8280,7 مليار دينار جزائري** إلى **13663,9 مليار دينار جزائري**، حيث سجلت تباطؤ في معدل نمو الكتلة النقدية في سنتي 2015 و 2016 الناجم عن انهيار أسعار النفط وتراجع الصادرات من المحروقات وتجميد بعض المشاريع، إلا أن الكتلة النقدية واصلت نموها خلال سنتين 2017 و 2018 بمعدلات مرتفعة **8,38%** و **11,10%**، وبهذا ارتفعت الكتلة النقدية إلى **14974,6 مليار دينار جزائري** إلى **16636,7 مليار دينار جزائري**، يفسر هذا الارتفاع بتسجيل زيادة في الودائع تحت الطلب لدى البنوك بـ **20,5%** تزامنا مع تسديد الخزينة العمومية لجزء من ديونها تجاه الشركة الوطنية للمحروقات، وذلك عقب دخول التمويل غير التقليدي حيز التنفيذ فضلا عن

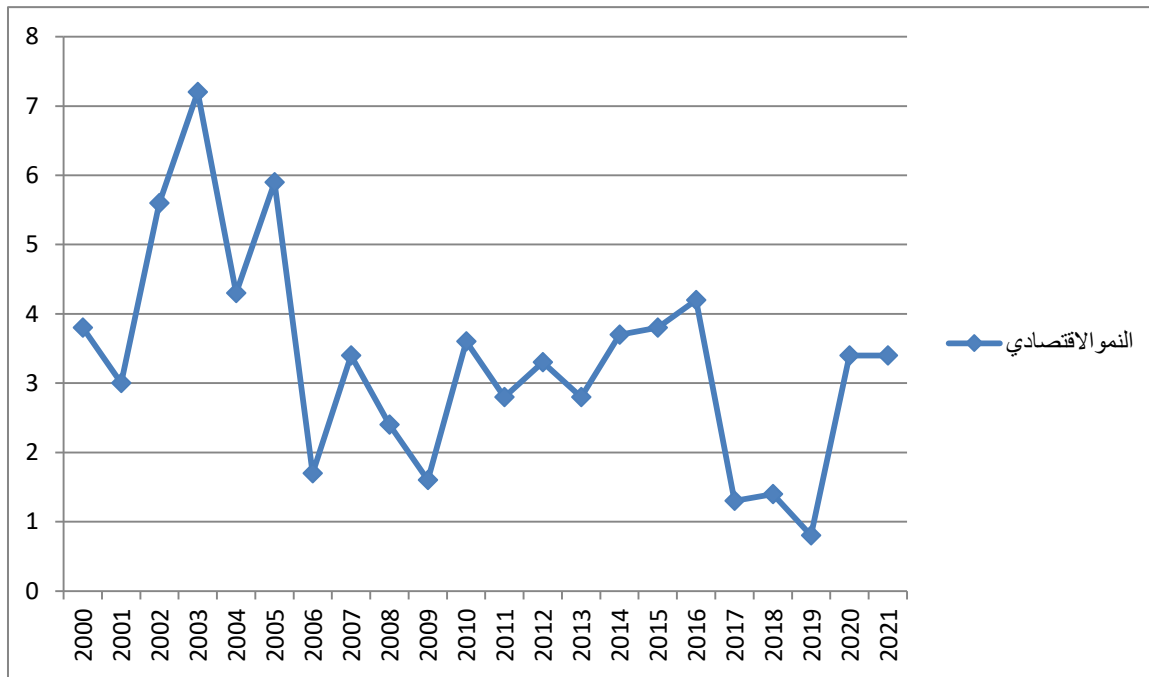
## الفصل الثاني: دور البنك الجزائري في تحقيق الاستقرار المالي خلال الفترة (2000-2022)

مواصلة بنك الجزائر عمليات ضخ السيولة والتي سمحت بتعويض الانخفاض المتواصل للسيولة المصرفية الناجم عن انخفاض أسعار النفط وضمان مستوى نمو معتبر للقروض الموجهة للاقتصاد<sup>1</sup>.

### 4. النمو الاقتصادي:

وهو من أهم المفاهيم الاقتصادية التي يهتم بها الكثيرون، حيث يجسد النمو الاقتصادي زيادة في الإنتاج والإنفاق الاستهلاك والاستثمار على المدى الطويل في الاقتصاد، ويهدف أيضا إلى تحسين مستوى المعيشي وتوفير فرص عمل جديدة.

الشكل (16): تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2022 بالجزائر



المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق (12) و استخدام برنامج Excel

نلاحظ من خلال الشكل (16) وبيانات الملحق رقم (12) أن معدل النمو الاقتصادي سنة 2000 بلغت نسبته ب 3,8% إلى أن وصل إلى سنة 2003 بنسبة 7,3% حيث تعتبر أعلى نسبة سجلت في معدلات النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة وهذا نتيجة إلى تحسين كافة القطاعات، ثم يعود بالانخفاض سنة 2004 بنسبة 4,3% ليرتفع مرة أخرى إلى 5,9% سنة 2005، بينما في سنة 2006 انخفضت نسبته إلى 1,7% أما في السنتين عاد للارتفاع 2007-2008 حيث عرف النمو الاقتصادي تذبذب مستمر في

<sup>1</sup> - ادبوب سارة، لسبع مريم، تشخيص واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، المجلد 02، العدد 02، 2021، ص: 46، 47.

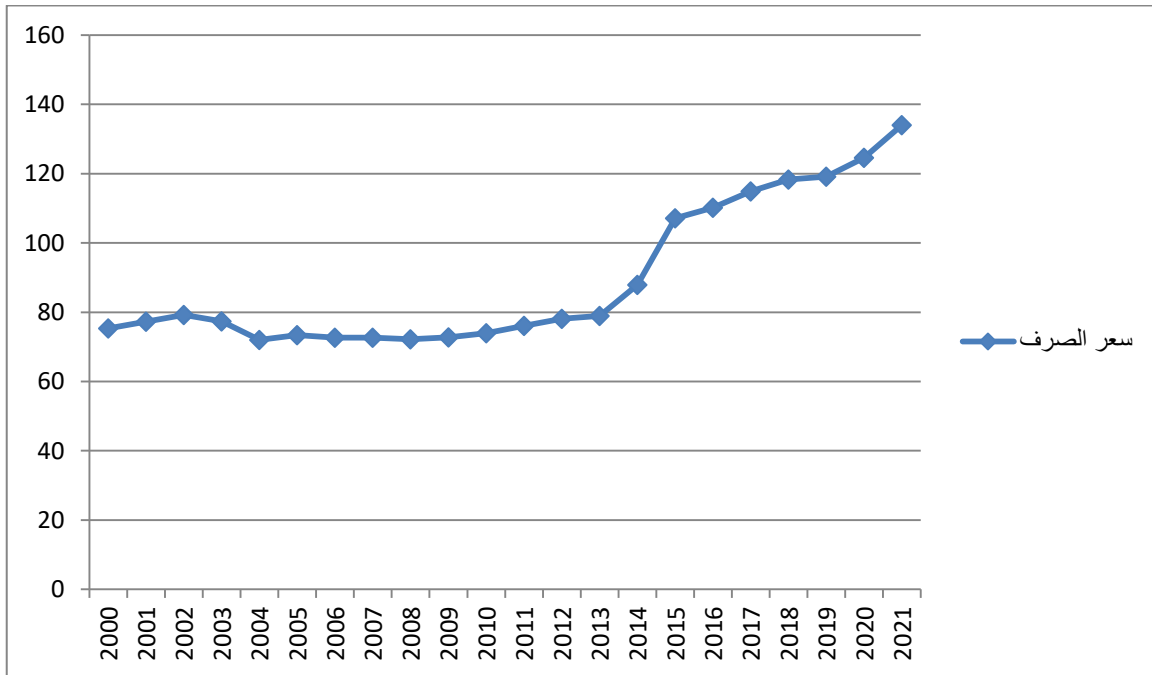
## الفصل الثاني: دور البنك الجزائري في تحقيق الاستقرار المالي خلال الفترة (2000-2022)

سنة 2008 بمعدل 2,8% ثم انخفض في سنة 2009 بلغت 1,6% وبقي معدل النمو الاقتصادي مستقرا في سنة 2010 بلغت نسبته 3,6%، وذلك سبب الأداء الجيد في قطاعات أخرى حيث شهدت تذبذبا خلال السنوات 2011 إلى 2015 حيث سنة 2011 بلغت بمعدل 2,9% وتراجع في سنة 2012 بنسبة 3,3% ليكون النشاط الاقتصادي قد سجل نموا عادلا حيث رجعت نسبة معدل النمو الاقتصادي بالانخفاض مرة أخرى من سنة 2016 إلى سنة 2017 وهذا راجع إلى انخفاض الحاد لأسعار النفط وفي سنة 2019 سجل النمو الاقتصادي أقل انخفاض 0,8% أما في السنة الأخيرة زاد معدل نمو الاقتصادي<sup>1</sup>.

### 5- سعر الصرف:

هو القيمة التي يتم تحويل العملات المختلفة بينهما، وهو يعتمد بشكل كبير على العوامل الاقتصادية والسياسية في البلدان، حيث يعد أمراً حيوياً في اقتصاديات البلدان وشركاتها التجارية نظراً لتأثيره على التجارة الدولية والمعاملات الاقتصادية بين الدول.

الشكل(17): تطور سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 2000-2022 بالجزائر



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق (13) و استخدام برنامج Excel

<sup>1</sup> - كفيه قسيموري، مرجع سابق، ص : 273.

## الفصل الثاني: دور البنك الجزائري في تحقيق الاستقرار المالي خلال الفترة ( 2000- 2022 )

نلاحظ من خلال الشكل (17) وبيانات الملحق رقم (13) أن معدل سعر الصرف بلغ سنة 2000 نسبة 75,31% ليرتفع إلى 77,26 % و 79,68 % على التوالي سنتي 2001-2002 وفي سنة 2003 شهد انخفاض حيث بلغ نسبة 77,37% واستمر بذلك تماشياً مع تراجع قيمة الدولار وذلك راجع إلى إحداث التجارة العالمية أما الفترة 2004-2010 شهدت استقرار في أسعار الصرف حيث تراوحت ما بين 72% و 73% ليرتفع سنة 2010 إلى 73 % واستمر في الارتفاع إلى أن بلغ سنة 2014 نسبة 87,90% هذا ما أدى إلى زيادة حجم الصادرات البترولية وبالتالي ارتفاع قيمة الدينار وبلغ سنة 2015 نسبة 107,13% حيث حافظ على استمراره في الارتفاع إلى أن بلغ سنة 2019 نسبة 119,15 % وسنة 2021 نسبة 134,05%.

## خلاصة:

بنك الجزائر هو البنك المركزي للجزائر وهو المسؤول عن إدارة النظام وتنظيم السياسة النقدية في الجزائر حيث تأسس في عام 1962 بعد الاستقلال الجزائر، ويعتبر أيضا هيئة مستقلة تعمل بموجب القانون الذي ينظم وظائفه وصلاحياته.

حيث أن بنك الجزائر يلعب دورا حيويا في النظام المصرفي والاقتصاد الجزائري، ويهدف إلى تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي وضمان سلامة النظام المالي في البلاد وأيضا إلى تنظيم السياسة النقدية والمالية والحفاظ على قوة العملة والمساهمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وقد اتخذ بنك الجزائر العديد من الإجراءات والسياسات الاقتصادية التي تستهدف دعم النمو الاقتصادي وتعزيز الاستقرار المالي، ومن بين المؤشرات الاقتصادية التي تستخدمها الحكومة الجزائرية وبنك الجزائر لقياس تحقيق الاستقرار المالي نذكر مؤشر التطور المالي حيث يشير إلى مدى توفر الخدمات المالية في الاقتصاد، ومؤشر الصلابة المالية الذي يقيس قوة الاقتصاد في مواجهة التحديات الاقتصادية المختلفة، ومؤشر النمو الاقتصادي الذي يقيس سرعة زيادة الإنتاج والإيرادات الاقتصادية، و من خلال دراسة هذه المؤشرات يمكن القول أن بنك الجزائر قد حقق بعض النجاحات في تحقيق الاستقرار المالي، وقد تحققت زيادة في مؤشر التطور المالي ومؤشر الصلابة المالية، وكذلك تحسن في مؤشر النمو الاقتصادي إلا أن هناك بعض التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري وتتطلب من بنك الجزائر والحكومة تبني سياسات جديدة للتعامل معها.





خاتمة عامة :

تتضمن البنوك المركزية مجموعة من الضوابط والإجراءات الهادفة لتحقيق الاستقرار المالي وتقوم بدور محوري للخروج من الأزمات المالية والاقتصادية هذا بالاعتماد على أدوات السياسة النقدية أو ما أصبح يعرف بأدوات السياسة النقدية غير التقليدية .

ويعتبر استخدام أدوات السياسة النقدية مثل سياسة السوق المفتوحة، وسعر إعادة الخصم، بشكل سليم ودقيق يعود على البنك المركزي بالفائدة والوصول إلى الأهداف المراد تحقيقها بسهولة بدون تعقيدات، نجد أن الاستقلالية تعطي للبنك المركزي دورا بارزا في زيادة مجال الإشراف والمراقبة والمتابعة لكل ما يتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية من ائتمان وغيرها ومنه تتطلع البنوك المركزية للقيام بدور هام من اجل تحقيق الاستقرار المالي وتهيئة الظروف المواتية للنمو المطرد، من خلال مساهمتها في جذب الاستثمارات في القطاع المالي وتمويل القطاع الخاص مما يتطلب تطوير آليات وأدوات عملها وتكييفها مع المستجدات المالية والنقدية الحديثة ومنها الرقابة الفعالة على البنوك وتسيير السيولة المصرفية إضافة إلى التنبؤ بالأزمات المالية والتصدي لها وكذا حوكمة البنوك المركزية .

فالاستقرار المالي من أهم القضايا الاقتصادية الوطنية خاصة عند وقوع الأزمات مما فر على البنوك المركزية ضرورة اعتماد سياسات تضمن الاستقرار المالي وتحافظ عليه إلا أن البنك المركزي يسعى لتحقيق الاستقرار المالي بالحفاظ على سلامة وكفاءة النظام المصرفي الجزائري.

ويعتبر كل مؤشر من مؤشرات الاستقرار المالي التي تطرقنا إليها له أهميته الخاصة من جانب التحليل من اجل إعطاء هدف معين واضح لتقادي المخاطر .

فالبنك المركزي الجزائري و يعمل بجهود كبيرة على تحقيق الاستقرار المالي فهو يقوم بتنظيم الأنظمة المالية والمصرفية والنقدية في البلاد بالإضافة إلى تدابير السياسة النقدية التي يتخذها فتزايد دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي بدوره يعمل على تحقيق الاستقرار المالي.

- اختبار الفرضيات:
- بالنسبة للفرضية الأولى: حيث يمكن القول أن البنك المركزي يستخدم عدة آليات للحفاظ على الاستقرار المالي ومن هذه الآليات السياسة النقدية، التحكم في السيولة المصرفية، رصد ومراقبة النظام المصرفي، إصدار النقد الورقي، التواصل مع الحكومة والجهات المالية الدولية، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية..
- بالنسبة للفرضية الثانية: أن البنك المركزي يساهم في تحقيق الاستقرار المالي بالجزائر من خلال السياسة النقدية خلال الفترة 2000-2020 عن طريق عدة إجراءات بما في ذلك ضبط كمية النقد المتداول في الاقتصاد تعزيز مستوى الثقة في النظام المالي، سياسة السيولة، السياسة التنظيمية والإشرافية، إضافة إلى أن بنك الجزائر يعمل على تنظيم النظام المصرفي والتأكد من تطبيق الإجراءات الملائمة لمراقبة مخاطر القروض والحسابات الجارية مما يساعد على تحقيق الاستقرار المالي في الجزائر، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.
- بالنسبة للفرضية الثالثة: نعم يواجه البنك المركزي تحديات مختلفة في تحقيق الاستقرار المالي تتعلق بإدارة سياسات الفائدة، النقد والسياسة النقدية، الحد من التضخم، إدارة السيولة، حماية الاقتصاد من البطالة والركود الاقتصادي، والأزمات المالية، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

#### نتائج الدراسة:

- البنك المركزي يقوم بإصدار النقود من أجل سد حاجات البنوك من السيولة.
- تعد البنوك المركزية المؤسسة المالية التي تقف على قمة الجهاز المصرفي وقد جاءت نشأتها متأخرة نسبيا وذلك طبقا للظروف الاقتصادية للدول.
- إن استقلالية البنك المركزي وفق معايير الاستقلالية تؤدي إلى إدارة سياسة نقدية سليمة بعيدا عن الضغوط والتدخلات الحكومية في الشؤون النقدية التي أوكلت مهمتها للبنك المركزي وخاصة عند تعارضها مع بعض السياسات الحكومية الأخرى في المجال الاقتصادي والمالي.
- يعتبر استخدام أدوات السياسة النقدية مثل سياسة السوق المفتوحة وسعر إعادة الخصم بشكل سليم ودقيق يعود على البنك المركزي بالفائدة والوصول إلى الأهداف المراد تحقيقها بسهولة بدون تعقيدات.
- تعتبر الأدوات الكمية والنوعية الأدوات الفعالة للسياسة النقدية وتستخدم بحسب السياسة المستهدفة توسعية كانت أم انكماشية وتعتبر الأدوات الكمية شاملة بينما الأدوات النوعية فهي أدوات انتقائية

- متعلقة ببعض القطاعات والتي تكون سببا إما في ارتفاع معدل التضخم وبالتالي تقييدها أو تكون سببا في الانكماش فتقوم الدولة بتشجيعها بتوجيه الائتمان نحوها.
- نجد أن الاستقرار المالي يعتبر من أهم الخطط الجديدة التي أصبحت البنوك المركزية تسعى إلى الوصول إليها في جميع الدول المحلية والأجنبية لأنها تعتبر خطة مهمة مثل الاستقرار النقدي ومعالجة التضخم وتطبيق أدوات السياسة لها من فائدة تخدم البنوك المركزية.
- نجد أن الهدف الذي يجب أن تعتمد عليه البنوك المركزية من أجل الحفاظ على الاستقرار المالي هو تجنب الاضطرابات مثل الغش عدم السير الجيد في تسير البنوك والتي تسبب عدة أضرار وتكاليف غير متوقعة.
- تقوم البنوك المركزية بدور بارز في تحقيق الاستقرار المالي ليس فقط من خلال دورها الرقابي على القطاع المصرفي ومسئوليتها عن تحديد السياسات الائتمانية والمصرفية وإنما يتسع نطاق الدور الذي يمكن للبنوك المركزية القيام به لتحقيق الاستقرار المالي ليشمل العمل على تجنب الاقتصاد للتأثيرات الكارثية لانفجار فقاعة الأسعار التي تلحق الضرر بالقطاع المصرفي، بل القطاع المالي ككل.
- يعتبر البنك المركزي هو السلطة المالية في الجزائر وبالتالي هو المشرف على إدارة السياسة المالية وتنفيذها بما يتوافق مع أهداف السياسة الاقتصادية بما يضمن تحقيق أهداف النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار المالي في الدولة.
- تعتبر مؤشرات السلامة المالية المتمثلة في نسبة الملاءة الإجمالية، نسبة العائد على الأصول، نسبة العائد على رأس المال، القروض المتعثرة على إجمالي القروض، أساسية جدا لما لها من إيجابيات لتحقيق الاستقرار المالي .
- تم تسجيل تحسن ملموس عموما في المؤشرات المالية لبنك الجزائر بالرغم من بعض الاختلالات، بسبب تكثيف جهود السلطات من أجل تعزيز الاستقرار المالي والمحافظة عليه.
- أن بنك الجزائر يتمتع عمليا بالاستقلالية التي من المفروض أن يتمتع بها في الحد من التضخم ومحاربه كما الشأن بالنسبة لبعض الدول المتقدمة والتي تعطي الاستقلالية الكاملة لبنوكها المركزية في محاربة التضخم كما يحدث أحيانا تعارض بين السياسة النقدية والسياسات الأخرى وتداخل لصلاحيات كل من بنك الجزائر ووزارة المالية.
- نجد أن مؤشرات عدم اليقين كنسبة النمو الاقتصادي ومعدلات الفائدة وأسعار الصرف تؤثر سلبا على الاستقرار المالي.

- أصبح الاستقرار المالي في الجهاز المصرفي من أهم القضايا الاقتصادية الوطنية والدولية خاصة بعد وقوع العديد من الأزمات مما فرض ضرورة اعتماد سياسات تضمن الاستقرار المالي وتحافظ عليه.
- يجب وضع عدة قواعد مهمة من أجل معالجة المخاطر المالية لكي لا تكون عوائق في تحقيق الاستقرار المالي بالنسبة للبنوك المركزية وهذه القواعد متمثلة في تجارب نجحت فيها الدول الأجنبية أو المحلية وحققت مرادها.
- يجب الاعتماد على الخبراء والمتمكنين في الدول الأجنبية من أجل تبادل معلومات وإعطاء الكثير من الأفكار الإيجابية في ناحية الوصول إلى الهدف وهو تحقيق الاستقرار المالي في البنوك المركزية.
- **اقتراحات الدراسة:**
- يجب تعزيز الدور الرقابي للبنك المركزي مثل الركيزة الأساسية لزيادة فعالية أداء القطاع المالي، وتعزيز الذي قدرته على امتصاص الآثار السلبية للأزمات المالية.
- تدعيم البنك المركزي الجزائري بالأدوات التي تمكنه من ممارسة الرقابة على المؤسسات المالية وذلك بتكوين الإطار والكفاءات الإدارية من أجل التكيف مع التطورات المتلاحقة في مجال الابتكارات المالية.
- يجب الأخذ بعين الاعتبار كل الشروط التي تحقق الاستقرار المالي من أجل الوضوح أكثر والشروط متمثلة في استقرار النقدي يعني استقرار أسعار الصرف، انخفاض نسبة التضخم ... .

#### **آفاق الدراسة :**

- من خلال دراسة دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي نرى أن الدراسة تتطلب تكملة من أجل الإلمام والإفاضة الشاملة بموضوع الدراسة وتتجلى هذه الآفاق في:
- اثر الاستقرار المالي على دوافع البنوك المركزية في صياغة السياسة النقدية..
- محاولة إجراء دراسة مقارنة بين البنك الجزائري والبنوك العالمية، من أجل معرفة التطورات التي تساعد على الحفاظ على سلامة وكفاءة النظام المصرفي.
- أهمية البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي في الدول الأجنبية مع دراسة مقارنة بالبنك المركزي الجزائري .
- الاستقرار المالي و دوره في تحقيق النمو الاقتصادي.



# قائمة المراجع

1 - الكتب:

1. أحمد بلودين، الوجيز في القانون البنكي الجزائري ، دار بلقيس، الجزائر، 2009 .
2. جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوطني . دراسة مقارنة . دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ،2007.
3. حازم محمود عيسى، كفاءة السياسة النقدية في الإسلام-دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث، الأردن 2009.
4. حمزة الحاج شودار، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة النقدية، عماد الدين للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2009 .
5. خبابه عبد الله، الاقتصاد المصرفي " البنوك الإلكترونية - البنوك التجارية - السياسة النقدية "، الطبعة 1، المجلد 1، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، 2008.
6. زكريا الدوري، د، يسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية 2006.
7. سمير حسون ، الاقتصاد السياسي في النقود والبنوك ، المؤسسة الجامعية للدراسات للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2004.
8. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك (الأساسيات والمستحدثات)، الدار الجامعية للنشر، الطبعة الأولى، 2009.
9. نبيل حشاد، استقلالية البنوك المركزية بين التأييد والمعارضة، اتحاد المصارف العربية 1994 .

2- الرسائل والأطروحات:

10. سعيدان عمر، دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي - دراسة حالة البنك المركزي الجزائري - مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل الماجستير في إدارة أعمال المؤسسات، تخصص: إدارة أعمال المؤسسات، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي.

11. حمداني معمر، أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية في الجزائر، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه، الطور الثالث، في ميدان علوم اقتصادية وعلوم تجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والعلوم التسيير، 2021، 2022.
12. جكر محمد إبراهيم، دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار المالي، دراسة حالة البنك المركزي العراقي 2010، 2004، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأدنى، معهد الدراسات العليا، كلية العلوم الاقتصادية و الإدارية، قسم المالية والمصرفية، السنة الجامعية 2021.
13. نبلي مصطفى، أثر استقلالية البنك المركزي فعالية السياسة النقدية في الجزائر، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات دكتوراه، الطور الثالث، في ميدان علوم اقتصادية وعلوم تجارية وعلوم التسيير، فرع العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة الجزائر، 2021، 2022.
14. عجلان صباح، دور البنوك المركزية في تحقيق الإستقرار الإقتصادي في ظل المتغيرات الاقتصادية الراهنة (دراسة عينة من البنوك العربية)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018-2019.
15. وردة سيبان، العلاقة السببية بين كمية النقود والنواتج المحلي الإجمالي في الجزائر - دراسة قياسية 1990-2011، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات دكتوراه، شعبة اقتصاد مالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة.
16. رشيدة زاوية، تأثيرات تغيرات أسعار الصرف على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2015)؛ أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص علوم اقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
17. أسماء يحيوي، دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014 - 2015.
18. أمحمدي دليلة، الحاج احمد محمد، الإصلاحات المصرفية في ظل قانون النقد والقرض 90-10 دراسة قياسية، رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم



## قائمة المراجع

التجارية وعلوم التسيير, قسم العلوم الاقتصادية, تخصص اقتصاد نقدي وبنكي, جامعة احمد دراية, ادرار, 2019.

19. العزاوي كلثوم، زيراح أم كلثوم، تقييم أداء البنوك التجارية في ظل تعديلات قانون النقد و القرض (1990-2019)، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر في الاقتصاد، تخصص اقتصاد نقدي و بنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة احمد دراية، ادرار.

20. ليندة بخوش، أثر تطور النظام المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية للفترة (1990-2020)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، 2021 - 2022.

21. حسناء لعفيون، زينب حرفوش، دور النظام المالي في تحقيق النمو الاقتصادي - حالة الجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة 2000-2015، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل.

22. باحو نوال، مصباحي خديجة، السياسة المالية ودورها في استهداف الاستقرار الاقتصادي- دراسة مقارنة-، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر اكايمي ، تخصص العلوم الاقتصادية، جامعة حمه لخضر الوادي.

23. كفيه قسيموري، أثر السياسة المالية على المؤشرات الداخلية للاستقرار الاقتصادي ( النمو الاقتصادي، التضخم و البطالة)- دراسة تحليلية الحالة الجزائر خلال الفترة 1992-2018- أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة.

### 3- المجالات:

24. أحمد محي الدين محمد ، أثر استقلالية البنوك المركزية على استهداف التضخم مع الإشارة إلى مصر، كلية الدراسات الاقتصادية و العلوم السياسية، 2019.

25. ادبوب سارة، لسبع مريم، تشخيص واقع التضخم في الجزائر خلال الفتة (2000- 2019)، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، المجلد 02، العدد 02، 2021.

26. آسيا بن داية ، أسماء سفاري ، الاستقرار المالي بين وقع الأزمة المالية العالمية و ضغط معايير بال الدولية - أي دور للبنوك المركزية ، BCE و FED نموذجا، مجلة العلوم الإنسانية، مخبر المحاسبة المالية ،الجباية و التأمين ،المجلد 7، العدد 2، جوان 2020.

## قائمة المراجع

27. أمال بن الدين ،عبد القادر مطاي، تحليل مؤشرات قياس الاستقرار المالي والمصرفي \*دراسة تطبيقية-حالة الجزائر\*،مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12 ، العدد: 02، 2019.
28. ايهاب احمد فاضل، دور السياسة النقدية في المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي في العراق، مجلة الدراسات محاسبية و مالية JAFS ، المعهد العالي للدراسات الحاسبية والمالية، المجلد 14، العدد 49 ، السنة2019.
29. بشيشي وليد، التحليل الكمي لأثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي . دراسة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990. 2012، مجلة مركز دراسات الكوفة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير .
30. بن شيخ عبد الرحمان،دور سياسات الاستقرار المالي في تحسين الأداء و التطور الاقتصادي، المركز الجامعي ،العدد الثامن عشر; جوان2017.
31. بناي فتيحة، علاقة استقلالية البنك المركزي بفعالية السياسة النقدية، معارف مجلة علمية ، قسم العلوم الاقتصادية، العدد 22، جوان 2017.
32. جميلة بغداوي، براهيم بوكرشاوي، استراتيجية السياسة النقدية لبنكالجزائر- مقارنة بين رسم الأهداف واختيار الأدوات للفترة(2001- 2019)، مجلة الاقتصاد والمالية (JEF) ، المجلد 08، العدد01، 2022.
33. خاطر طارق، مفتاح صالح،التأصيل النظري لعلاقة التطور المالي بالنمو الاقتصادي واهم مؤشرات في الجزائر خلال الفترة (1990-2013)،أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السادس عشر ديسمبر، 2014.
34. خالد صبيح الهادي تهامي، نهى محمود اشرف محمد زيتون ;تأثير الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي لفئات المجتمع الدور المعدل للتحويل الرقمي، مجلة البحوث التجارية، المجلد الرابع والأربعون، العدد الرابع أكتوبر، 2022.
35. خشمان الخنساء، دراسة تطور مؤشرات الاستقرار في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2021)، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد07، العدد01، 2023.

## قائمة المراجع

36. خلف محمد حمد الجبوري، دور استقلالية البنوك المركزية في تحقيق أهداف السياسة النقدية مع الإشارة إلى التجربة العراقية في ضوء قانون البنك المركزي العراقي رقم 52 سنة 2004، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة تكريت ، للعلوم الإدارية والاقتصادية ،المجلد 70، العدد 23.
37. خليفة عزي، وآخرون، واقع النظام المصرفي الجزائري على ضوء تعديلات قانون النقد والقرض، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 06، العدد 02، 2021.
38. روشو عبد القادر، التأطير القانوني للسياسة النقدية في ظل التحديات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2001 - 2018، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16، العدد 22، 2020.
39. زاوي فضيلة ، وآخرون ،اثر تعديلات قانون النقد والقرض على مسار إصلاح المنظومة البنكية الجزائرية خلال الفترة 1990-2017، مجلة البحوث والدراسات التجارية، مجلد 05 ، عدد 01، 2021.
40. زيتوني كمال، خبابة عبد الله ،اثر صدمات محددات الاستقرار المالي على مؤشرات الأزمات المالية الدولية خلال الفترة (1980-2014) دراسة حالة الجزائر؛ مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية، الطبعة 1 ، المجلد 7، 2013.
41. سنوساوي فاطنه، بوشامة مصطفى، تعزيز الاستقرار المالي في الجزائر على ضوء اتفاقية بازل 03؛ مجلة الإبداع، العدد 01، المجلد 2022، 12.
42. سهام محمد السويدي، استقلالية البنوك المركزية ودورها في فعالية السياسة النقدية في الدول العربية، سنة النشر 2010، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، كلية التجارة، 2010.
43. عباسي طلال، أولاد زاوي عبد الرحمان، واقع صلابة وسلامة الجهاز المصرفي الجزائري في ظل اتفاقية بازل ،مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 06، العدد ديسمبر 2019 .
44. عامرة ياسمينه، هادفي تركية، دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار المالي بضمان السلامة المالية -دراسة حالة الجزائر - ،مجلة المقرري للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 04، العدد 02، 2020.
45. العيد صوفان ، الطيب بولحية، دور مؤشرات الحبطة الجزئية في التنبؤ بالأزمات المصرفية - دراسة قياسية على الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (2000 - 2012)، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، العدد 5.

46. غريبي أحمد، بوشريط أسامة، تطور الكتلة النقدية وأثرها على الناتج الداخلي الخام في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية العدد 05، 2016.
47. فارس هباش، دراسة تحليلية للعلاقة والأثر المتبادل بين الكتلة النقدية وسعر الصرف - دراسة حالة الجزائر للفترتين (1992\_2001) و (2002\_2011)، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 14، 2014.
48. فاطمة الزهراء مغدور، عيماد معوشي، الشمول المالي كآلية استراتيجية لتعزيز الاستقرار المالي في الدول العربية، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، مجلد 06، العدد 02، 2022.
49. فشار جميلة، البنك المركزي، مجلة أفاق العلوم، جامعة الجلفة، مجلد 1، العدد 3، ماي 2016.
50. محمد فوزي، دور المصرف المركزي في تحقيق الاستقرار المالي والمحافظة عليه، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية العدد 30، 2014.
51. وسام مويسي، أمال بوسمينة، تحليل تطور الكتلة النقدية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 2000-2017، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة، المجلد 7، العدد 2 - 2020.
- 4- القوانين والنشرات:
52. المادة رقم 9 إلى 10 من الأمر 11/03 الصادر في 26 أوت 2003، المعدل و المتمم في 26 أوت 2010 من الأمر رقم 10-04.
53. صندوق النقد الدولي.
54. النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 58، جوان 2022.
55. التقرير السنوي لبنك الجزائر 2009.
56. التقرير السنوي لبنك الجزائر 2012.
57. التقرير السنوي لبنك الجزائر 2016.
58. التقرير السنوي لبنك الجزائر 2017.
59. التقرير السنوي لبنك الجزائر 2018.
60. التقرير السنوي لبنك الجزائر 2019.
61. التقرير السنوي لبنك الجزائر 2020، التطور الاقتصادي والنقدي (ديسمبر 2021).
62. التقرير السنوي لبنك الجزائر 2021، التطور الاقتصادي والنقدي (ديسمبر 2022).

63. غريبي أحمد، بوشريط أسامة، تطور الكتلة النقدية وأثرها على الناتج الداخلي الخام في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية ، مخبر التنمية المحلية المستدامة ، جامعة المدية، العدد05 جانفي 2016.

6- الموقع الالكتروني:

<https://www.bank-of-algeria.dz>

[/https://www.worldbank.org](https://www.worldbank.org)



## قائمة الملاحق

الملحق رقم 1: تطور نسبة الملاءة الإجمالية خلال الفترة 2000 - 2022

السنوات	نسبة الملاءة الإجمالية
2000	7,64%
2001	8%
2002	8%
2003	10,1%
2004	10.4%
2005	12,3%
2006	15,2%
2007	12,9%
2008	16,54%
2009	22,11%
2010	23,64%
2011	23,77%
2012	23,62%
2013	21,50%
2014	15,98%
2015	18,39%
2016	18,90%
2017	19,45%
2018	19,05%
2019	17,99%
2020	18,76%
2021	21,82%
2022	/

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر المختلفة المتاحة على الموقع الإلكتروني:

<https://www.bank-of-algeria.dz>

الملحق رقم 2: تطور نسبة العائد على الأصول خلال الفترة 2000 - 2022

السنوات	نسبة العائد على الأصول (%)
2000	0,76%
2001	0,82%
2002	1,04%
2003	1,95%
2004	1,98%
2005	1,65%
2006	2%
2007	1,8%
2008	1,7%
2009	1,8%
2010	2,16%
2011	2,10%
2012	1,93%
2013	1,67%
2014	2,01%
2015	1,92%
2016	1,83%
2017	2,05%
2018	2,42%
2019	1,51%
2020	1,43%
2021	1,95%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر المختلفة المتاحة على الموقع الإلكتروني:

<https://www.bank-of-algeria.dz>



الملحق رقم 3: تطور نسبة العائد على رأس المال خلال الفترة 2000 - 2022

نسبة العائد على رأس المال (%)	السنوات
6,4%	2003
6,2%	2004
8%	2005
18,8%	2006
24,6%	2007
25,2%	2008
25,7%	2009
26,7%	2010
24,58%	2011
22,67%	2012
19,00%	2013
23,55%	2014
21,55%	2015
17,79%	2016
18,85%	2017
22,41%	2018
14,08%	2019
9,01%	2020
11,18%	2021

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر المختلفة المتاحة على الموقع الإلكتروني:

<https://www.bank-of-algeria.dz>

الملحق رقم 4: تطور نسبة القروض المتعثرة علي إجمالي القروض خلال الفترة 2000 - 2022

القروض المتعثرة على إجمالي القروض	السنوات
21,14%	2009
18,31%	2010
14,40%	2011
11,73%	2012

10,56%	2013
9,33%	2014
9,77%	2015
12,09%	2016
12,96%	2017
12,70%	2018
14,76%	2019
16,36%	2020

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر المختلفة المتاحة على الموقع الإلكتروني:

<https://www.bank-of-algeria.dz>

الملحق رقم 5: تطور مجموع القروض / الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2003 - 2021

إجمالي القروض / الناتج الداخلي الخام	السنوات
26,9	2003
25,1	2004
23,7	2005
22,5	2006
23,5	2007
23,6	2008
30,8	2009
27,1	2010
25,9	2011
41	2012
41,96	2013
47,74	2014
54	2015
55,4	2016
62,2	2017
48,76	2018
52,95	2019
60,81	2020

<b>44,66</b>	<b>2021</b>
--------------	-------------

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر المختلفة المتاحة على الموقع الإلكتروني:

<https://www.bank-of-algeria.dz>

الملحق رقم 6: تطور نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص/ الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2003 - 2021

السنوات	القروض الموجهة للقطاع الخاص/ الناتج الداخلي الخام
2003	11,45
2004	11,02
2005	11,73
2006	12,41
2007	12,99
2008	12,74
2009	15,99
2010	14,99
2011	13,79
2012	16
2013	16,33
2014	18,1
2015	21,47
2016	22,72
2017	24,15
2018	24,59
2019	25,45
2020	29,90
2021	25,31

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر المختلفة المتاحة على الموقع الإلكتروني:ـ

<https://www.bank-of-algeria.dz>

الملحق رقم 7: تطور نسبة المضاعف النقدي خلال الفترة 2000 - 2022

المضاعف النقدي	السنوات
3,6	2000
3,2	2001
3,4	2002
2,9	2003
3,2	2004
3,6	2005
3,7	2006
3,5	2007
3,6	2008
3,2	2009
3,2	2010
3,2	2011
3	2012
2,9	2013
2,9	2014
2,6	2015
2,6	2016
2,4	2017
2,7	2018
2,5	2019
2,6	2020
2,5	2021

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير السنوية لبنك الجزائر المختلفة المتاحة على الموقع الإلكتروني:

<https://www.bank-of-algeria.dz>

الملحق رقم 8: تطور نسبة إجمالي القروض / إجمالي الودائع خلال الفترة 2003-2021

السنوات	إجمالي القروض / إجمالي الودائع
2003	0,56
2004	0,57

0,6	2005
0,54	2006
0,49	2007
0,51	2008
0,60	2009
0,56	2010
0,55	2011
0,59	2012
0,66	2013
0,71	2014
0,79	2015
0,87	2016
0,75	2017
0,91	2018
1,02	2019
1,03	2020
0,78	2021

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على التقارير السنوية لبنك الجزائر المختلفة المتاحة على الموقع الإلكتروني:

<https://www.bank-of-algeria.dz>

الملحق رقم 9: تطور نسبة الناتج الوطني الخام خلال الفترة 2000 - 2022

الناتج الوطني الخام (الناتج الداخلي الخام)	السنوات
4123,5	2000
4224,1	2001
4522,6	2002
5247,5	2003
6150,5	2004
7563,6	2005
8520,6	2006

9408,3	2007
11042,8	2008
9968,0	2009
11991,6	2010
14588,6	2011
16208,7	2012
16647,9	2013
17228,6	2014
16702,1	2015
17406,8	2016
18876,2	2017
20452,3	2018
20501,1	2019
18383,8	2020
22021,5	2021

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر المختلفة المتاحة على الموقع الإلكتروني :-

<https://www.bank-of-algeria.dz>

الملحق رقم 10: تطور نسبة البطالة خلال الفترة 2000 - 2022

معدل البطالة	السنوات
29,77	2000
27,30	2001
25,90	2002
23,70	2003
17,60	2004
15,30	2005
12,30	2006
13,80	2007
11,30	2008

10,20	2009
10	2010
10	2011
11	2012
9,82	2013
10,20	2014
11,20	2015
10,20	2016
10,30	2017
10,40	2018
10,50	2019
12,20	2020
11,70	2021

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي والتقارير السنوية لبنك الجزائر المتاحة على الموقع

الإلكتروني: <https://www.bank-of-algeria.dz>

<https://www.worldbank.org/en/home>

الملحق رقم 11: تطور نسبة التضخم خلال الفترة 2000 - 2021

معدل التضخم	السنوات
0,30	2000
4,20	2001
1,40	2002
4,30	2003
4,00	2004
1,40	2005
2,30	2006
3,70	2007
4,90	2008
5,70	2009
3,70	2010

4,50	2011
8,90	2012
3,30	2013
2,90	2014
4,80	2015
6,40	2016
5,60	2017
4,30	2018
2,00	2019
2,40	2020
7,20	2021

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي والتقارير السنوية لبنك الجزائر المتاحة على الموقع

الإلكتروني: <https://www.bank-of-algeria.dz>

<https://www.worldbank.org/en/home>

الملحق رقم 12: تطور نسبة النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000 - 2022

النمو الاقتصادي	السنوات
3,8	2000
3	2001
5,6	2002
7,2	2003
4,3	2004
5,9	2005
1,7	2006
3,4	2007
2,4	2008
1,6	2009
3,6	2010
2,8	2011
3,3	2012



2,8	2013
3,8	2014
3,8	2015
4,2	2016
1,3	2017
1,2	2018
0,8	2019
0,9	2020
3,4	2021

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على صندوق النقد الدولي و الديوان الوطني للإحصائيات، تطور النمو الاقتصادي في الجزائر 2000 - 2019

الملحق رقم 13: تطور نسبة سعر الصرف خلال الفترة 2000 – 2022

سعر الصرف	السنوات
75,31	2000
77,26	2001
79,68	2002
77,37	2003
72,06	2004
73,36	2005
72,64	2006
72,66	2007
72,19	2008
72,73	2009
73,94	2010
76,05	2011
78,1	2012
78,9	2013
87,9	2014
107,13	2015
110,15	2016

114,93	2017
118,29	2018
119,15	2019
124,56	2020
134,05	2021

المصدر: النشرة الإحصائية الثلاثية: رقم 58، جوان 2022، ص 19، Bank of Algeria

النشرة الإحصائية ديسمبر 2008، النشرات الإحصائية الربع السنوية

الملحق رقم 14: يوضح تطور الكتلة النقدية في الجزائر (2000-2022)

السنوات	الكتلة النقدية M2	معدل النمو	السنوات	الكتلة النقدية M2	معدل النمو
2000	2022,5	—	2011	9929,2	19,91
2001	2473,5	22,30	2012	11015,1	10,94
2002	2901,5	17,30	2013	11941,5	8,41
2003	3354,4	15,61	2014	13663,9	14,61
2004	3738,0	11,44	2015	13704,5	0,13
2005	4157,9	11,22	2016	13816,3	0,82
2006	4827,6	18,67	2017	14974,6	8,38
2007	5994,6	21,50	2018	16636,7	11,10
2008	6955,9	16,04	2019	16510,7	—
2009	7178,7	3,12	2020	17659,6	—
2010	8280,7	15,44	2021	20087,5	—

من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر المختلفة المتاحة على الموقع

الإلكتروني: <https://www.bank-of-algeria.dz>

## الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي، دراسة حالة بنك الجزائر، خلال الفترة 2000-2022، وكذا مختلف الإجراءات المتخذة من قبل البنك المركزي من أجل تحقيق الاستقرار المالي في الجهاز المصرفي والمحافظة على متانته وسلامته خاصة في فترة الأزمات لمواجهة الصدمات المالية.

وخلصت هذه الدراسة إلى أن البنوك المركزية تلعب دورا حاسما في تحقيق الاستقرار المالي عن طريق إدارة السياسة النقدية والمالية والإشراف المصرفي و ضبط سعر الصرف ورصد التضخم والنمو الاقتصادي وتوفير السيولة اللازمة للأسواق المالية، وتعد مؤشرات الاستقرار المالي أمرا مهما لتقييم الوضع المالي والاقتصادي في البلاد وتشمل مؤشر الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر التضخم، مؤشر البطالة، مؤشر الاستقرار الاقتصادي وغيرها، ومنه فان استقرار المؤشرات المالية هو من أهم العوامل التي تؤثر على اقتصاد الجزائر وتحديد مسار النمو والاستثمار في المستقبل.

**الكلمات المفتاحية:** البنوك المركزية ، الاستقرار المالي، السياسة النقدية ، الجهاز المصرفي .

## Summary:

This study aimed to know the rôle of central banks in achieving Financial stability, a case study of the Bank of Algeria, during the period 2000–2022, as well as the various measures taken by the Central Bank in order to achieve financial stability in the banking system and maintain its durability and safety, especially in the period of crises to face financial shocks.

This study concluded that central banks play a crucial role in achieving financial stability by managing monetary and financial policy, banking supervision, controlling the exchange rate, monitoring inflation and economic growth, and providing the necessary liquidity for financial markets, and financial stability indicators are important to assess the financial and economic situation in the country, including the GDP index, inflation index, unemployment index, The economic stability index and others, and from it the stability of financial indicators is one of the most important factors affecting the Algerian economy and determining the path of growth and investment in the future.

**Keywords:**

central banks, financial stability, monetary policy, banking system.